



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة -
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها



الحقيقة والمجاز في معجم أساس البلاغة للزمخشري - دراسة دلالية في ضوء نظرية التحليل السماتي -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم اللسان
تخصص: دراسات دلالية

إشراف الدكتور:
لخضر بلخير

إعداد الطالبة:
نجمة بيطام

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د. السعيد بن ابراهيم	أستاذ محاضر	جامعة الحاج لخضر باتنة	رئيساً
د. لخضر بلخير	أستاذ محاضر	جامعة الحاج لخضر باتنة	مشرفاً ومقرراً
أ.د. عمار شلواي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر - بسكرة -	عضواً مناقشاً
د. الجودي مرداسي	أستاذ محاضر	جامعة الحاج لخضر - باتنة -	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية:
2013م - 2014م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

مقدمة:

تشكل البنية اللغوية منظومة متكاملة العلاقات على مستوى عناصرها التكوينية (الصوت و البنية والتركيب والدلالة) ،التي تحقق في تفاعلها وظيفة تواصلية إبلاغية أو إنجازية حسب مقصدية المتكلم وسياق الخطاب. إلا أن هناك تمييزا بين معاني اللغة ذات الطابع الحرفي (الوضعي)، وهي وليدة نظام المفردات و التراكيب،وبين مقاصد المتكلمين التي تتجاوز عناصر البنية اللسانية إلى المقام والاستعمال(حال المتكلم و المخاطب والظروف المحيطة بالكلام)،وعلاقات الزمان والمكان وغيرها).

فالأولى - معاني اللغة-موضوع علم الدلالة اللغوي(Sémantique linguistique)،أما الثانية-مقاصد المتكلمين-فموضوع علم الدلالة التداولي(pragmatique).وعلة هذا التمييز ترجع إلى ثنائية:(لغة /كلام) التي أشار إليها f. De Saussure في محاضراته.

فلم يكن المعنى موضوعا محتكرا لدى علماء اللسانيات الخالصة فحسب؛ وإنما موضوعا استقطب الدارسين على اختلاف توجهاتهم ومناهجهم ؛كالفلاسفة وعلماء النفس والاجتماع والنقاد والسيميولوجيين وغيرهم.وهو الأمر الذي يبرر اختلاف زوايا النظر فيه وتعدد المقاربات ولا سيما اللسانية والنفسية والفلسفية، مما أضحي بشكل جدلا في أوساط الدارسين من قدماء ومحدثين.وظلت نتائج البحوث محل أخذ ورد وشك ونزاع،ولم يتوصل العلماء-على اختلاف مناهجهم واتجاهاتهم وأهدافهم إلى اليوم- إلى نتائج يقينية يمكن الاطمئنان إليها.

ولئن كان موقف اللسانيين-على اختلاف مدارسهم-حذرا تجاه قضية المعنى؛ بل إن عددا منهم قد أهمله أو أجله إلى حين ، على غرار التوزيعيين والسلوكيين لانفلاته من وسائل التحليل العلمي، وعلى رأسها إحكام التجربة والملاحظة والوصف؛فإنه-المعنى-ظل يشكّل مبحثا ضروريا لأنّ التحليل اللغوي الجدي يتطلب إحكام وجهي الثنائية: المبني و المعنى غير القابلين للفصل إلا في حدود الدراسة . وعليه بات من الضروري توجيه اهتمام البحث إلى المحتوى الدلالي بالأهمية نفسها التي يحظى بها المبني، وعلى رأسه الدراسات الصوتية .

إنّ البنية الدلالية-على خلاف البنى اللسانية الأخرى-أكثر عرضة للتغير وأشد سرعة في الحركة والانتقال نتيجة ارتباطها الوثيق الصلة بالمؤثرات غير اللسانية.

ولما كان المجاز يمثل آلية من أهم آليات التغير الدلالي فإنه ظلّ مبحثا بارزا في الدرس اللغوي عامة و الدلالي خاصة تتجلى حركته فيما اصطلح عليه التضييق و التوسيع و الانتقال الدلالي.

ولئن كانت الظاهرة محل الدراسة-حركية المعنى بين الحقيقة والمجاز-تتسم بالتطورية و التاريخية فإنها لم تكن بمنأى عن منهج التحليل البنيوي الوصفي الذي أحرز-بفضل أدواته الإجرائية العلمية- تقدما ملحوظا في مستويات النظام اللساني القابلة للملاحظة والتجريب والقياس(الصوت، البنية، التركيب).

وهكذا كانت الدلالة- بعدّها قمة الدراسات اللغوية وهدفها النهائي-محور اهتمام اللسانيين البنيويين من أجل تطويعها - مهما كانت عسيرة- لوسائل التحليل العلمي.

إنّ التحليل اللساني الحديث يسعى جاهدا إلى أن ينحو نحوا علميا دقيقا في وصف النظام اللغوي مستفيدا من معطيات العلوم التجريبية والرياضية، وهو ما يحاول أن ينتهجه التحليل السماتي (المعنوي) L'analyse sémique الذي طبق أول الأمر في النظام الفونولوجي لينتقل بعد ذلك إلى مجال الدلالة بالموازاة، ويصبح من أحدث المناهج في دراسة المعنى.

ينظر التحليل السّماتي إلى المعنى بعده مجموعة من السّمات الدلالية الصغرى(Les sèmes) غير القابلة للتجزئة والتحليل مستقلة، والتي تشكّل في مجموعها معنى وحدة دلالية (sémème) كاملة تختلف عن وحدة أخرى بوجود سمة مميزة أو نوعية (sème spécifique) أو أكثر. وبهذا الاعتبار فسّرت نظرية التحليل السماتي عددا من الظواهر اللغوية كالترادف والمشارك اللفظي والمجاز، مستفيدة في ذلك من نظرية الحقول الدلالية التي تتيح لها تعيين مجموع السّمات الدلالية المكونة لمحتوى كل وحدة دلالية، من خلال تشكيل قطاعات كاملة من المادة اللغوية يربط بينها معنى مشترك.

ولما كان معجم "أساس البلاغة" للزمخشري يشكّل أهم مصنّف لغوي تضمّن الاستعمالات المجازية للغة فقد ارتضيناه مدونة لهذا البحث الموسوم بالحقيقة والمجاز في معجم أساس البلاغة للزمخشري دراسة دلالية في ضوء نظرية التحليل السّماتي"، على أن تكون الدراسة انتقائية(انتقاء المادة اللغوية التي تخضع للتحليل)، وذلك لضخامة المحتوى اللغوي الوارد في المعجم.

إنّ مسعى هذا البحث يتوخى السير في خط اختباري لواحدة من أحدث النظريات الدلالية اللغوية اليوم، وهي نظرية التحليل السّماتي، في إطار الإشكالية العامة التي تشغل الباحث اللساني العربي، وهي كيفية استغلال نتائج البحوث والنظريات اللسانية الحديثة في تفسير ظاهرة المعنى في اللغة العربية، ولا سيما إذا تعلّق

الأمر بالمعاجم التراثية. أو بمعنى آخر تسخير المفاهيم الحديثة ومصطلحاتها تسخيراً مستوعباً يرمي إلى إنهاء حالة التباعد والجفاء المصطنع بين التراث و النظريات الحديثة.

ومن هنا نتساءل كيف ينظر التحليل السّماتي الدلالي إلى المعنى في حركته بين الحقيقة و المجاز؟ وإلى أي مدى يمكن الركون إلى معطيات هذه النظرية في تفسيرها المعنيين: الحقيقي و المجازي؟ وما مدى استجابة التطبيق العملي للحقيقة و المجاز في معجم "أساس البلاغة" لمعطيات الطرح السّماتي الدلالي؟ ثم هل يمكن لهذا الطرح أن يتجاوز في تفسيره ثنائية التوسيع و التضييق؟

هي-إذن-جملة من التساؤلات والقضايا التي تقع على عاتق البحث وتشكّل اهتمامه، وهي في الوقت نفسه أحد الأسباب الهامة التي دفعتنا في هذا البحث إلى انتهاج المنظور السّماتي في التحليل الدلالي إلى جانب دواع أخرى على رأسها ندرة الدراسات التي عاجلت موضوع المجاز من منظور سّماتي، على خلاف موضوعات الترادف والمشارك اللفظي التي حظيت بنصيب وافر من الدراسة والتحليل السّماتي. هذا إلى جانب حداثة الرؤية السّماتية وطابعها العلمي الدقيق الذي يثير اهتمام الباحث المعاصر.

وبناء عليه يتم إنجاز البحث وفق خطة مهيكلّة في خطوطها العامة كما يلي:

مدخل:- بعد مقدمة-يتناول الوحدة الدلالية وإشكالية المعنى في الفكر اللساني الحديث.

الفصل الأول: ويخصّص للمصطلحات المفاتيح المتعلقة بالبحث لتوضيحها ومفاهيمها، على غرار التحليل السّماتي و مصطلحاته (المعنى، المفهوم، وغيرها).

الفصل الثاني: ويخصّص لتفسير المعنى الحقيقي في البنية الإفرادية في أساس البلاغة وفق الرؤية السّماتية، من خلال تحديد الملامح التمييزية للمفردات اعتماداً على العلاقات التخالفية؛ كالتقابل و التضاد ونحوهما.

الفصل الثالث: ويتولّى مهمة تفسير المعنى الحقيقي و المجازي في البنية التركيبية في "الأساس" وفق المنظور السّماتي، من خلال تحديد السّمات الدلالية والسياقية والنحوية، ثم وصف التركيب المجازي بعده انزياحاً عن النظام اللغوي، عن طريق حذف سمات أو زيادة أخرى شاذة دلاليًا.

وينتهي البحث إلى خاتمة تجمل أهم نتائج البحث و آفاق الدراسة.

ولما كان الطرح علميا بالدرجة الأولى فإنّ المنهج الوصفي في التحليل مطلوب للكشف عن عناصر المحتوى الدلالي (السمات الدلالية)، على غرار سمات التنظيم الفونولوجي، إلا أنّ المنهج التاريخي يفرض نفسه عند الحاجة.

وعليه يستفيد هذا البحث من تعاون المنهجين في المصطلحات والمعطيات والإجراءات الضرورية، لا سيما وأنه يصعب الفصل بينهما في مجال التطبيق العملي. كما يؤكد ذلك ماريو باي في "أسس علم اللغة"، فوظيفة علم اللغة الوصفي هي أنّه يصف، فيما يعرض علم اللغة التاريخي التغيرات اللغوية. إذن من الصعب كثيرا الفصل بين النوعين في مجال التطبيق العملي، وذلك لأنّ كل المصطلحات التي استعملت تحت عنوان "الوصفي" قابلة من الناحية العلمية للاستعمال كذلك مع الفرع التاريخي.

أمّا بخصوص الصعوبات التي واجهت هذا البحث فأهمها: الفوضى المصطلحية التي تعمّ حقول اللسانيات، وخاصة في مجال علم الدلالة. وما زاد الأمر خطورة تعدّد الترجمات العربية للمصطلح الأجنبي، ليجد الباحث نفسه في حيرة من أمره، فلا يجني غير التعب وإضاعة الوقت.

وفي الختام أقدم جزيل شكري وامتناني لأستاذي المشرف الدكتور لخضر بلخير الذي تعهّد البحث بالرعاية منذ كان فكرة، وخصّه بجهد ووقته، سائلة المولى القدير أن يجعله ذخرا لأهل العلم والمعرفة.

أسأل الله -مخلصة- أن أكون بعلمي قد وضعت لبنة في هذا المجال العلمي، فإن أكنّ قاربت السداد فبتوفيق من الله وعونه، وإن تك الأخرى فالخير أردت، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت، وإليه أنيب.

مخل

الوحدة الدلالية وإشكالية المعنى
في الفكر اللساني الحديث

-الوحدة الدلالية

-إشكالية المعنى في الفكر اللساني الحديث

توطئة:

إنَّ التحليل اللساني لبنية اللغة (Langage) يكشف عن وجود نظام من العلاقات (Système des relations) يربط الدلائل اللسانية (Signes linguistiques) على مستوى المحور العمودي الاستبدالي (L'axe paradigmatic)، والأفقي التركيبي (Syntagmatic)، وهو ما يعني أن الدلائل اللسانية ليست وحدات منعزلة كما تصورها أصحاب النحو المقارن⁽¹⁾، وهذا التصور فندته اللسانيات السوسيرية عندما تبنت فكرة النظام (Le système) والقيمة (La valeur)؛ فبنية الألسنية البشرية حسب فردينان دو سوسير (Ferdinand de Saussure) 1913-1857 نظام من القيم المجردة، أو نظام من العلاقات السياقية والترابطية تعمل على تحديد هوية الوحدات اللسانية⁽²⁾. لكن ماذا يعني دو سوسير بالنظام و بالقيمة؟

تنظم الدلائل اللسانية في علاقات استبدالية و تركيبية - كما سبق الذكر - في نسق خاص بكل لسان (Langue)، حيث يشد بعضها بعضاً على مستوى البنية الفونولوجية والمورفولوجية والتركيبية والدلالية؛ فعلى مستوى البنية الفونولوجية: يتألف كل لسان من عدد محدود من الفونيمات (Les phonèmes) يشترك فيها مع بعض الألسنة ويختلف ببعضها عنها، ففي حين يشترك اللسان العربي مع الفرنسي في /ب/، /ت/، /د/، /ن/ ونحوها، ينفرد بـ /ع/، /ض/، /ح/ وغيرها، وهذه الفونيمات التي تتحقق في الأصوات الصامتة (Les consonnes)، وأصوات العلة (Les voyelles) ينضم بعضها إلى بعض في علاقات تجاورية و جدولية - حسب ما يقتضيه النظام الفونولوجي لكل لسان - لتأليف مقاطع وحدات لسانية لها دلالات، في حين لا يسمح النظام الفونولوجي للسان العربي الفصحح باجتماع /ر/، /ل/ في مقطع واحد، نجد مثلاً نظام اللسان الفرنسي يسمح به كما في: 'Ralier، large، وغيرها.

وإذا كان نظام اللسان العربي الفصحح لا يسمح بالجمع بين صامتين فأكثر؛ فإنه - وعلى الخلاف من ذلك - يسمح نظام اللسان الفرنسي بذلك كما في: 'Transparence، Place، Sport وغيرها.

أمَّا بالنسبة للعلاقات الاستبدالية فأبسط صورة ما نجده في النظام الفونولوجي الفرنسي الذي يقتضي استبدال /S/ بـ /Z/ إذا وقع الأول بين صائتين (deux voyelles).

وعلى مستوى البنية المورفولوجية فإنَّ نظام كل لسان هو ما يحدد صيغ الوحدات وأشكالها فصيغة الجمع لكلمة ولد هي أولاد و ليس ولدات⁽³⁾.

⁽¹⁾ انظر: المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، عز الدين مجدوب، كلية الآداب سوسة و دار محمد علي الحامي، الجمهورية التونسية، ط1، ديسمبر 1998، ص75.

⁽²⁾ انظر: محاضرات في الألسنية العامة، فردينان دي سوسير، تر: يوسف غازي و مجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، دط، 1986، ص140، 141.

⁽³⁾ انظر: مقدمة في اللغويات المعاصرة، شحدة فارح و آخرون، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، ط3، 2006، ص17.

ويقتضي النظام التركيبي أن تتجاوز الوحدات وفق نسق معين و ترتيب خاص» فمثلا نقول: ذهب علي إلى المصنع ، و لكننا لا نقول : ذهب المصنع علي إلى ⁽¹⁾. إنَّ هذه الجملة يمكن تنظيم وحداتها جدوليا وفق علاقة التضاد مثلا باستبدال(ذهب)بـ(رجع) أو(عاد)، واستبدال(إلى) بـ (من)، فنقول: عاد علي من المصنع. إن هذه العلاقات-وإن كانت مشتركة بين الألسنة بوصفها خاصة في اللغات الطبيعية-فإن طريقتها في تنظيم العناصر تختلف باختلاف الألسنة؛ فإذا كان النظام التركيبي للسان العربي في الأصل يقتضي تقديم الفعل(Le verbe) على الفاعل(Le sujet) فنقول : يشرح الأستاذ الدرس ، فإنه على العكس من ذلك يقتضي النظام التركيبي في اللسان الفرنسي أن يسبق الفاعل الفعل ، فنقول : Le professeur explique la leçon.

وللدلالة نصيها من النظام فـ«الفعل قرأ، على سبيل المثال، يتطلب فاعلا عاقلا فنقول: قرأ علي الدرس، ولا نقول: قرأ الحصان الدرس»⁽²⁾.

على أن فكرة النظام هذه تتجاوز حدود العلاقات بين الوحدات إلى العلاقات بين المستويات، فليست اللغة عناصر مستقلة ؛ وإنما هي كل منظم مترابط متفاعل؛ فالمستوى الصوتي يرتبط بالمستوى الصرفي والنحوي، وهي جميعها تتعلق بالمستوى الدلالي ، مما يعطي النظام تكاملا عضويا و اكتمالا وظيفيا لا مجال فيه للزيادة و النقصان⁽³⁾.

ولا تتوقف فكرة النظام عند أنصار النزعة البنيوية -وعلى رأسهم سوسير- عند انتظام العناصر في مخطط تحكمه قوانين معينة ؛ وإنما يمثل النظام في تصورهم -على حد تعبير عبد الرحمن الحاج صالح -:«التناسق في ذاته كعامل له كيان على حدة ، و بالأحرى تأثير في المجموع و في أجزائه»⁽⁴⁾. وانطلاقا من هذا المفهوم الكلي للنظام وأسبقيته على العناصر ينبثق مفهوم القيمة عند ف. دوسوسير.

إن هوية الوحدات اللغوية لا تتحدد من ذاتها بوصفها اتحادا بين مادة صوتية و دلالية؛ وإنما تتحدد تلك الهوية انطلاقا من الوضعية التي تحتلها داخل النظام سواء على مستوى الدليل(Le signe)بعده صورة نموذجية تحتل النظام اللساني وتدل عليه، أو على مستوى وجهي الدليل؛ أي على مستوى الدوال(Les signifiants)، ومستوى المدلولات(Les signifiés) من خلال علاقات تحكمها آليات التماثل(L'identité)، والاختلاف(La différence) والتقابل(L'opposition) والتمايز(La distinction)⁽⁵⁾.

(1) السابق، ص18.

(2) نفسه، الصفحة نفسها.

(3) انظر: اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب، دط، 1994، ص312.

(4) اللسانيات ، المجلد 2، رقم1، 1972، ص39. نقلا عن : مبادئ اللسانيات البنيوية ، دراسة تحليلية ابستمولوجية ، الطيب دبة ، دار القصة للنشر ، الجزائر ، دط، 2001.

(5) هذه المصطلحات ستتضح أكثر مفهوما و إجراء في الفصول اللاحقة .

فالوحدات-منعزلة عن النظام- لا تملك أية سمة في ذاتها ، إنما تستمد قيمتها من تعالقاتها بغيرها داخل النظام⁽¹⁾.

ولتقريب مفهوم القيمة وتوضيحه أكثر لجأ **دو سوسير** إلى عدة أمثلة لأنظمة غير لسانية تتجلى فيها قيم مجردة تشبه قيم النظام اللساني، أشهرها نظام لعبة الشطرنج التي يمكن فيها استبدال أية قطعة بقطعة أخرى. إن القطع البديلة سوف تحمل قيمة القطعة المستبدلة نفسها عندما تحتل موقعها، وتصبح في علاقات مع باقي القطع في نظام اللعبة. وذلك حتى لو تنافت المشابهة تماما بين القطع البديلة والمستبدلة⁽²⁾.

وكذلك حال اللغة لا تستمد هويتها من مادتها (الأصوات و الأفكار)؛ وإنما من جملة العلاقات التي تشكل منظومة قيم مجردة.

غير أن ما ذكره **ف. دو سوسير** وغيره من أهمية لمفهوم القيمة في النظام اللساني لا يمنع الدارس من النظر إلى اللغة بعدّها وحدات (*des unités*) تشكل موضوعات بحث متنوعة لحقول لسانية متفرعة و مستقلة بتلك الموضوعات وبمناهج البحث، ولكنها في الوقت ذاته متداخلة و متعالقة على المستوى العملي تذوب ذاتيتها واستقلالها في الكلّ تحت تأثير عامل النظام.

⁽¹⁾ انظر : دلائل الاعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، موفم للنشر ، الجزائر ، دط ، 1991 ، ص 66، 69، 100 ،
ومبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة ، كاترين فوك و بيارلي قوفيك ، تعريب : المنصف عاشور ، تحت إشراف و مراجعة : رايح اسطمبولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر ، دط ، 1984 ، ص 22 .
والقاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان ، أوزوالد ديكر و جان ماري سيشايفر ، تر: منذر عياشي ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط 2 ، 2007 ، ص 38-41 .
ومبادئ اللسانيات البنوية ، دراسة تحليلية ابستمولوجية ، الطيب دبة ، ص 51-88 .
⁽²⁾ انظر : محاضرات في الألسنية العامة ، فردينان دي سوسير ، ص 110 .

«الوحدة الدلالية»

إنَّ الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يتحدث اللغة من حيث هي نظام يتجزأ في انبثاقين متكاملين من الوحدات، يعرف في اصطلاح اللسانيين بنظرية التقطيع المزدوج (La double articulation). وقد أشار إليه دو سوسير في محاضراته، وعرف الدراسة المعمقة على يد أندري مارتيني (1908 André Martinet - 1999).

وينبني مفهوم التقطيع المزدوج للغة في المدرسة الوظيفية⁽¹⁾ عند مارتيني على مفهوم الاختيار (Le choix) الذي يظهر بشكل واضح في اختيارات المتكلم التي يسمح بها اللسان⁽²⁾، ويتم بين عناصر متفاضلة تتموضع في مستويين :

1- مستوى التقطيع الأول :

ويتعلق «باختيارات ذات قيم دالة»⁽³⁾، ففي السلسلة الكلامية: Jean a commencé après toi الاختيار على سبيل المثال هو "toi" بدلا من "moi" أو من "lui" أو من "la guerre"، وإن الفارق في المعنى بين عبارة: (بدأ بعدك وعبارة (بدأ بعد الحرب) مرده إلى الاختلاف بين العنصرين: (الكاف، الحرب)⁽⁴⁾، وهو اختلاف يتعلق بمستوى الدال (الصورة السمعية) ومستوى المدلول (الصورة المفهومية) معا⁽⁵⁾. ويسمي مارتيني وحدات هذا المستوى : اللفاظم (les monèmes).

2- مستوى التقطيع الثاني :

ويتعلق باختيارات ليست ذات قيم دالة—كما هو الشأن في مستوى التقطيع الأول—ولكن ذات قيم تمييزية «Des choix qui ont une valeur distinctive»⁽⁶⁾، ففي السلسلة الكلامية السابقة (Jean a commencé après toi) ما يميز "toi" عن "moi" هو اختيار /t/ بدلا من /m/، وهو ليس اختيارا مباشرا من إرادة المعنى ؛ بل ضرورة عن طريق اختيار الوحدة الدالة "toi" المتميزة عن "moi" بـ /t/ في مقابل /m/⁽⁷⁾ في صورتها السمعية و المفهومية .

و يسمي مارتيني وحدات هذا المستوى : الصواتم (Les phonèmes).

(1) هي مدرسة لسانية بنوية يتزعمها أندري مارتيني ، انبثقت عن حلقة براغ اللسانية ، ترى في التواصل الوظيفية الاساسية للغة.

(2) انظر: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان ، أوزوالد ديكر و جان ماري سشايغر ، ص392.

(3) Gilles Siouffi et Dan Van Raemdonck , 100 fiches pour comprendre la linguistique , «des choix qui ont une valeur significative»⁽³⁾, p194.

(4) انظر: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان ، أوزوالد ديكر و جان ماري سشايغر ، ص114.

(5) هناك وحدات من مستوى التقطيع الأول يكون فيها الفارق متعلقا بالمدلول فحسب مثل الضمائر التالية: vous, tu في الفرنسية التي تدل على الذكر و المؤنث معا ، و كذلك مثل : tante بمعنى عممة و حالة في اللسان الفرنسي .

(6) Gilles Siouffi et Dan Van Raemdonck , 100 fiches pour comprendre la linguistique , «des choix qui ont une valeur distinctive»⁽⁶⁾, p194.

(7) انظر: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان ، أوزوالد ديكر و جان ماري سشايغر ، ص114.

وعند علماء الأصول فضل السبق في الإشارة إلى الوحدة اللغوية الصغرى الدالة، فلقد عرف سيف الدين الآمدي (551-631م) اللفظ الدال بما يقابل المونيم عمد أ.مارتيني ، يقول: «أما حقيقته-اللفظ الدال-فهو ما دل بالوضع على معنى، ولا جزء له يدل على شيء أصلا كلفظ الإنسان ، فإنَّ (إن) من قولنا إنسان، وإن دلت على الشرطية ، فليست إذ ذاك جزءا من لفظ الإنسان»⁽¹⁾.

إن ما يميز الوحدة اللسانية : (مال) صوتيا و دلاليا على الوحدات: (نال) و (قال) و (زال) و نحوها هو حضور الصوتم /م/ في (مال) ، و غيابه في باقي الوحدات من الموضوع نفسه ، وهو حضور و غياب⁽²⁾ مؤسس على مفهوم الاختيار الذي تبناه أ.مارتيني في هذه النظرية -نظرية التقطيع المزوج- و لكنه -في مستوى التقطيع الثاني- ليس اختيارا مباشرا كما هو الشأن في مستوى التقطيع الأول⁽³⁾.

إن اختيار (مال) مثلا بدلا من (نال) و من (زال) هو الذي أدى إلى اختيار /م/ بدلا من /ن/ ، و بدلا من /ق/ و /ز/.

إن الفونيم -بوصفه وحدة اختيارية تمييزية- ذو أثر واضح في مبدأ الاقتصاد اللغوي ، وذلك عن طريق استخدام آلية الاستبدال (La commutation) ، التي تمكّن مستعمل اللغة في كل لسان من إنتاج عدد لا متناه من اللفاظ انطلاقا من عدد محدود من الصوتم، وهو ما أطلق عليه الخليل بن أحمد الفراهيدي (100-175هـ) نظام التقلبات في اللسان العربي، الذي يمكّن مستعمله من إنتاج و تبليغ معان مختلفة، عن طريق استبدال فونيم بأخر (سيلم ، علم ، حلم)⁽⁴⁾.

إن وظيفة الصوتم التمييزية لا تعود إلى الصوتم في ذاته بعدّه وحدة منعزلة عن النظام ؛ وإنما يستمدّها من علاقاته مع الصوتم الأخرى في البنية التي تحتويه على أساس التقابل (L'opposition) والتخالف (La différencie) ، يقول ف. دوسوسير : « لا وجود في اللغة إلا للاختلافات »⁽⁵⁾.

إن كلا من /ص/ و /س/ في نظام اللسان العربي لا يحمل معنى خالصا في ذاته ، ولكنهما يمكنان مستعمل هذا اللسان من التمييز بين (صال) و (سال) دلاليا عند التقابل بينهما من حيث القيم التخالفية المتمثلة في حضور سمة الإطباق في /ص/ و غيابها في /س/ ، و عدا هذه السمة المميزة نجد أنّها يشتركان في باقي السمات كالحمس و الصغيرية و غيرهما . و انطلاقا من هنا فالفونيم حزمة من السمات المميزة -حسب رومان جاكسون. (Roman Jacobson) 1896-1982 يتحدد مفهومه انطلاقا من القيم التخالفية التي تحملها العناصر الصوتية انطلاقا من مفهوم النظام الخاص بكل لسان ، فقد «استطاعت هذه النظرية أن تقدم فكرة أصيلة للتحليل اللغوي ، وهي فكرة "الملامح المميزة"»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ، 1/18 عن :مباحث في علم اللغة و منهج البحث اللغوي ، نور الهدى لوشن ، ص 336 .

⁽²⁾علاقات الحضور و الغياب هنا مستوحاة من مفهوم ثنائية ف. دوسوسير: (المحور التركيبي ، المحور الاستبدالي).

⁽³⁾القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان ، أوزوالد ديكر و جان ماري سشايبر ، ص 114

⁽⁴⁾انظر : مبادئ اللسانيات البنوية ، دراسة تحليلية استمولوجية ، الطيب دبة ، ص 108-109.

⁽⁵⁾انظر : محاضرات في الألسنية العامة ، فردينان دي سوسير ، ص 145.

⁽⁶⁾مقدمة لدراسة علم اللغة ، حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، دط، 2003، ص 73.

لقد كان لتحديد الوحدات اللسانية انطلاقاً من ازدواجية النطق الفضل في تخلص اللسانيات من بعض المفاهيم الغامضة على غرار مفهوم الكلمة (Le mot) بعدّها أصغر وحدة دالة في الجملة، وغير قابلة للتفكيك وهو تفكير ظل سائداً حتى وقت قريب لدى المشتغلين في حقول اللسانيات، ومن هنا استمدت نظرية التقطيع المزدوج شرعيتها في البحث عن وحدات بديلة تستند إلى طبيعة اللغة في شكلها المنطوق لا المكتوب، فما المقصود بالكلمة في عرف اللسانيين؟ ولماذا ليست الوحدة الصغرى الدالة في الكلام؟

يختلف النظر إلى مفهوم الكلمة باختلاف المنطلقات المرجعية المعتمدة في تعريفها؛ بين المعيار الخطي والصوتي والدلالي والمعجمي، فهي وحدة خطية (كتابية) بالمعيار الأول، بمعنى أنها تتابع من الحروف بين فراغين في صفحة⁽¹⁾.

إننا نستطيع إحصاء عدد الكلمات في جملة مكتوبة إذا اعتبرنا الكلمة مجموعة من الحروف منتظمة في محور أفقي يفصلها فراغ عن المجموعة التي تسبقها والتي تليها، وبموجب هذا التعريف فإن جملة من مثل: (طلب المعلم من التلاميذ إحضار كتبهم فأحضرها) تتألف من سبع كلمات تختلف حجماً ووظيفة. إن كلمة (من) تتكون من مقطع واحد وتؤدي وظيفة معينة، وهي غير قابلة للتفكيك إلى عناصر دالة، أمّا كلمة (التلاميذ) فتتألف من أكثر من مقطع وقابلة للتفكيك إلى عناصر ذات معنى: (تلميذ)، وعناصر ذات وظائف نحوية: (أل التعريف، صيغة الجمع، الكسرة الدالة على الجرّ)، وأمّا كلمة (فأحضرها) فإنها تشكل جملة كاملة⁽²⁾.

فالكلمة بهذا المعنى قابلة للتجزئ إلى وحدات أصغر ذات دلالات معجمية ووظيفية.

وهي -الكلمة- وحدة صوتية بالمعيار الثاني؛ أي تتابع مجموعة من الأصوات يفصل بينها وبين المجموعة التي تسبقها والتي تليها استراحتان Deux pauses؛ إلا أنها بهذا المعنى لا توافق بالضرورة الكلمة كوحدة خطية، ذلك أن الفراغات المكانية ليست دائماً الوجه الآخر للاستراحتات الصوتية، ومثال ذلك الكلمات الفرنسية التي تبدأ بصوائت (des voyelles) عند جمعها (les enfants)⁽³⁾.

ثم إن الجملة وهي منطوقة يصعب تحديد عدد كلماتها على عكس الجملة المكتوبة؛ لأن المقاطع الصوتية في الجملة المنطوقة تكون متصلة فيصعب تمييز ما ينتمي إلى الكلمة السابقة وما ينتمي إلى الكلمة اللاحقة، إلا إذا نطقت الجملة ببطء شديد⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ Voir: 100 fiches pour comprendre la linguistique, Gilles Siouffi et Dan Van Raemdonck, p132.

⁽²⁾ مقدمة في اللغويات المعاصرة، شحدة فارغ وآخرون، ص108، 109.

⁽³⁾ Voir: 100 fiches pour comprendre la linguistique, Gilles Siouffi et Dan Van Raemdonck, p132.

⁽⁴⁾ مقدمة في اللغويات المعاصرة، شحدة فارغ وآخرون، ص108.

و إذا عرفنا الكلمة انطلاقاً من المعيار الثالث (الدلالي) فهي وحدة المعنى في الجملة، مما يعني أن الكلمة - وفقاً لهذا التصور- يمكن أن تشير إلى عدة كلمات خطيئة من مثل الأسماء المركبة : (porte avion , pomme de terre) في اللسان الفرنسي⁽¹⁾.

و يبقى المعيار الرابع هو المعيار المعجمي ، ينظر إلى الكلمة بعدّها وحدة معجمية (Lexème)⁽²⁾ ؛ أي الكلمة المفردة من حيث هي صيغيات معجمية (des morphèmes lexicaux)⁽³⁾.

أمّا علماء العربية القدامى فإنّ تصورهم لمفهوم الكلمة يمثّل التصور الذي نجده عند ف دوسوسير لمفهوم الدليل اللساني (Signe linguistique)، من حيث هو التحام بين صورة سمعية (الدال) و صورة مفهومية (المدلول) ، يقول الزمخشري في تعريف الكلمة هي: «اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع»⁽⁴⁾. و شرط وجود المعنى يستلزم إبعاد المهمل ، كما أن شرط الإفراد يستلزم إبعاد الكلام كما يذهب إلى ذلك ابن يعيش.

وهكذا وقف العلماء و الباحثون في ميدان اللسانيات حيارى إزاء مفهوم الكلمة، فانقسموا في ذلك مآرب شتى ؛ فمنهم من عدّها أصغر وحدة ذات معنى ، وهي بذلك تعني المونيم بمصطلح أ.مارتيني⁽⁵⁾. ومنهم من عدّها مكوّناً من مكوّنات الجملة قابلة للتجزئ دلالياً ، وهذا يعني أنّها ليست وحدة بمفهوم المونيم أو المورفيم⁽⁶⁾. ومنهم من يعدّها نقطة ارتكاز لتصنيف قطع الكلام إلى القطع الصغرى (الفونيم و المورفيم المقيد) ، و القطع الكبرى (التراكيب و الجمل) ، وهو ما نقله أحمد مختار عمر عن يوجين نيدا (Eygen Nida)⁽⁷⁾.

وفريق رابع رأى صعوبة تحديد مفهوم للكلمة يشمل مختلف الأنظمة اللسانية في العالم ما يدعو إلى رفضها وعدم الاعتراف بها ، على غرار شار بالي (Charles Bally) ، الذي يقدم مفهوماً بديلاً عن الكلمة يتجلى في مصطلحين ؛ مصطلح أطلق عليه: (Sémème)⁽⁸⁾ الذي يشير إلى المعنى المعجمي للوحدات مثل (قلم) ، ومصطلح ثان أطلق عليه (Syntactical molecular) ، ويعني الجزء النحوي الذي يتضمن الـ (Sémème) والعلامة النحوية مثل : قلمٌ ، قلمًا ، قلمٍ⁽⁹⁾.

(1) Voir:100 fiches pour comprendre la linguistique , Gilles Siouffi et Dan Van Raemdonck , p132.

(2) يعرف هذا المصطلح عدم استقرار في الترجمة العربية ، حيث يقابله المسدي بمصطلح الأصل، و يستعمله أحمد مختار عمر في مقابل الكلمة المفردة ، إلا أنه يبقى على التسمية الأجنبية "لكسيم" ، و كذلك رمزي بعلبكي و محمد علي الخولي ، مع إضافة مفردة مجردة و يقابله (المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية) بمفردة متمكنة ، و يقترح عبد الغني أبو العزم مصطلح عَجَم ، أنظر: تطور المصطلحات المعجمية و المعجمية و إشكالية الوضع و الترجمة ، عيد الغني أبو العزم، كلية الآداب ، عين الشق ، البيضاء ، ص 15 ، 16.

www.wata.cc/forums/showthread.php?3974

(3) انظر: نفسه ، الصفحة نفسها.

(4) شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلی ، قدم له ووضع هوامشه و فهارسه : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط 1، 1422هـ-2001م، 70/1.

(5) انظر: لمدارس اللسانية في العصر الحديث و مناهجها في البحث ، التواقي بن التواقي ، ص18.

(6) انظر: الظاهرة الدلالية عند علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، صلاح الدين ززال ، منشورات الاختلاف و الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ط 1، 1429هـ-1997م، ص151.

(7) انظر: علم الدلالة ، دار العروبة للنشر و التوزيع ، الكويت ، ط 1، 1402هـ-1982م ، ص32، 33.

(8) يرجع أحمد مختار عمر هذا المصطلح إلى السويدي أدولف نورين (Adolf Noreen) عام 1908 ، و يتضح المقصود منه في الفصل الأول في إطار الجهاز الاصطلاحي لنظرية التحليل السمائي لاحقاً. انظر: علم الدلالة ، أحمد مختار عمر، ص31.

(9) التحليل الدلالي : إجراءاته و مناهجه ، كريم زكي حسام الدين ، 5، 6/1.

وفي خضم هذا التضارب في المصطلحات والمفاهيم و الاختلاف في المناهج والآراء هل يمكن للباحث أن يطمئن إلى ما يسمى الوحدة الدلالية ؟

لا شك أن اختلاف المنطلقات و المناهج و المفاهيم يترتب عنه اختلاف النتائج تبعاً ، خصوصاً و أن مفاهيم علم الدلالة (La sémantique) يسهما عدم اتفاق بين العلماء و الدارسين لغموضها تارة ، و تعدد زوايا النظر المعرفية فيها تارة أخرى. فالوحدة الدلالية- حسب بعضهم-«الوحدة الصغرى للمعنى»⁽¹⁾، وهذا مفهوم غامض لأنه يعني أن الوحدة الدلالية قد تكوم كلمة ، و قد تكون أقل من ذلك ، و قد تكون أكثر تبعاً للمستوى اللساني الذي تتخذه الدراسة معياراً ، لذلك نجد ي.نييدا لا يتحدث عن الوحدة الدلالية ؛ وإنما عن مستوياتها ، وهي-حسبه- كما يلي⁽²⁾:

1-الكلمة المفردة : و هي أهم الوحدات.

2-أكبر من كلمة (تركيب) : و يقصد بهذا المستوى تلك التراكيب التي لا يفهم معناها الكلي بمجرد فهم معاني أجزائها ، و ضم هذه المعاني إلى بعضها .

3-أصغر من كلمة(مورفيم متصل):و يتمثل ذلك في السوابق (préfixes) مثل حروف المضارعة في العربية ، و اللواحق (suffixes)⁽³⁾ مثل الألف و التاء في جمع المؤنث السالم .

4-أصغر من مورفيم (صوت مفرد): و مثال ذلك : دلالة الضمة في الفعل الماضي على المتكلم ، والفتحة على المخاطب المذكر ، والكسرة على المخاطب المؤنث ، في مثل : (كُتبتُ ، كتبتَ ، كتبتِ) .
وأضاف أحمد مختار عمر إلى هذه المستويات التي ذكرها ي.نييدا مستوى الجملة ، بوصفه المستوى الذي يجعل الكلمات تحمل معنى⁽⁴⁾، مثل: كتب عليّ الدرس.ويكون بالتالي معناها هو مجموع أجزائها على خلاف التراكيب التي أشار إليها ي.نييدا ، والتي لا ترقى إلى مستوى الجملة.

وما يلاحظ في هذا التقسيم عند ي.نييدا هو اعتماد الكلمة الوحدة المحورية في التصنيف ، مما يدلّ على أهميتها في التحليل الدلالي ، و ذلك على الرغم من الغموض الذي يكتنف مفهومها كما سبق الذكر.
حتى إن الدلالين البنيويين-على خلاف التوليديين-يمنحون الكلمة المفردة حق الصدارة في الدراسة، بوصفها العنصر الأساسي لبناء الجملة⁽⁵⁾، وقد تبوّأوا في دراساتهم الدلالية مصطلحاً بديلاً عن الكلمة ، هو المفهم (Sémème) ، ويعني في عرفهم الوحدة الدلالية (L'unité sémantique)، والتي أصبحت تعني حزمة من السمات الدلالية التمييزية(Groupe des traits sémantiques)،اعتماداً على مبدأ التخالف،

⁽¹⁾ علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، ص31.

⁽²⁾ انظر : نفسه ، ص32-35.

⁽³⁾بالإضافة إلى الدواخل (Infixes) في اللسان العربي .مثل الألف في : كاتب.

⁽⁴⁾ انظر: نفسه ، ص32-34.

⁽⁵⁾انظر : علم الدلالة ، كلود جرمان و رمون لوبلون ، تر: نور الهدى لوشن ، منشورات جامعة قارونوس ، بنغازي ، ط1، 1997، ص53.

وذلك بالموازاة مع مفهوم الوحدة الفونولوجية (Le phonème)، بوصفها حزمة من السمات الصوتية التمييزية.

وبالمقابل يرى التوليديون أن الكلمة ما هي إلا عنصر جزئي من الجملة-التي تعدّ في نظرهم- أكبر قيمة من حيث المعنى مقارنة بالكلمة؛ إن الكلمات التي تبني: (الرجل يعطي درهما إلى الولد) هي نفسها في الجملة (الولد يعطي درهما إلى الرجل)، ومع ذلك فمعنى الجملة الأولى يختلف عن معنى الجملة الثانية⁽¹⁾.

ويبقى مردّ الاختلاف بين الداليتين ليس فقط إلى طبيعة المنهج؛ بل أكثر من ذلك إلى قضية المعنى في حدّ ذاتها، بوصفها ظاهرة غامضة في كنهها، متعددة في أبعادها، مما يجعل من العسير القبض عليها، وإخضاعها للتحليل، كما هو الشأن بالنسبة للصوت والبنية والتركيب.

⁽¹⁾السابق، الصفحة نفسها.

إشكالية المعنى في الفكر اللساني الحديث

يشكل المعنى (Le sens) موضوع بحث بالغ الأهمية ليس فقط في حقل اللسانيات؛ وإنما كذلك في حقول معرفية أخرى كالفلسفة والمنطق والأدب والنقد وغيرها، ولكنه في الوقت نفسه بالغ الصعوبة والتعقيد بسبب طابعه الإشكالي، خصوصا عندما يتعلق الأمر بمسألة الماهية، وهذا بشهادة الكثيرين ممن طرحوا أسئلة من قبيل: ما هو المعنى؟

والحقيقة أن إشكالية هذه المسألة لا تعود إلى اختلاف زوايا النظر في المعنى وحسب؛ وإنما كذلك إلى ارتباط مفهوم المعنى بمفاهيم أخرى لا تكاد تتمايز حدودها، على غرار الدلالة (La signification)، المدلول (Le signifié)، القيمة (La valeur)، التصور (Le concept)، القصد (L'intention) ونحوها⁽¹⁾، فالمشكلة ليست منهجية أو معرفية فحسب؛ وإنما أكثر من ذلك مصطلحية مفهومية، خصوصا إذا علمنا أن الاختلاف قائم إلى حدّ التضاد داخل الحقل المعرفي الواحد.

لقد شهد الفكر الدلالي عدة مقاربات لسانية وغير لسانية حاولت أن تجيب عن السؤال الجوهرى: ما هو المعنى؟، ولكنها مقاربات ظلت محدودة النتائج، إن نجحت في جانب أخفقت في جوانب أخرى. إن صياغة سؤال من قبيل: ما هو المعنى؟ تفرض أن تكون صياغة الجواب كما يلي: المعنى هو كذا وكذا، وهو جواب تكون له قيمته في حالة واحدة فقط، إذا استطاع أن يكون شكلا محتزلا لنظرية كاملة في المعنى، بحيث يكون جامعا مانعا على غرار الجواب عن السؤال: ما هي الكهرباء؟ الكهرباء هي: «خاصية الالكترونات (الجزيئات المشحونة بالكهرباء السالبة) والبروتونات (الجزيئات المشحونة بالكهرباء الموجبة)، إذ تمارس قوة على بعضها البعض فتتجاوز قوة إحداها قوة التجاذب الجزئي للأخرى»⁽²⁾.

⁽¹⁾ فالعنى يستخدم أحيانا مرادفا للدلالة خصوصا عندما ترتبط هذه الأخيرة بتحليل السيرورة التي تقود إلى التمييز بين الدال والمدلول حسب ما جاء في معجم ماروزو (Marouzeau)، والدلالة غالبا ما تتطابق مع حقيقة نفسية يسميها الفلاسفة التصور، فيبار الاسباني (Pierre d'Espagne) يرى أن الدلالة هي حاصل اتحاد الكلمة مع التمثل الفكري المطابق لها، مثلا كلمة أخضر تدل على فكرة الاخضرار، وكلمة حيوان تدل على فكرة الحيوانية، وهو ما يعطي الدلالة القدرة على الانطباق على جميع الأشياء الموجودة فعلا. إن الحيوانية مثلا تنطبق على بقرة، ثعلب وغيرها. ويربط ماروزو هو الآخر بين المعنى والتصور فمعنى كلمة يتضح بوصفه مجموع تمثلات ذهنية تستدعيها تلك الكلمة. أما ستيفن أولمان (Stephen Ullmann) فإنه يرفض الترادف بين المعنى والدلالة، ويرى أن الدلالة هي حاصل استدعاء متبادل بين الاسم والمعنى أي العلاقة بين الدال والمدلول، وهو ما يعني ضمنا أن المعنى مرادف للمدلول. ومن جهة أخرى يرادف جورج مونان (Georges Mounin) بين الدلالة والمدلول صراحة، يقول: «دلالة وحده لسانية هي مدلولها»، أما المعنى عنده فهو مرتبط بقيمة في سياق لساني أو مقامي، وهو ما وجد الصدى لدى التداوليين (Les pragmaticiens). وهذا التقابل بين الدلالة والمعنى ناتج عن التقابل بين الجملة والملفوظ، وهو ما ذهب إليه جاك موشلار (Jacques Moeschler) وآن ريبول (Anne Reboul). أنظر:

La sémantique, Christian Touratier, Armend Colin, HER, Paris, 2000, p10-13.

و على النقيض من ذلك يربط فريق آخر الدلالة بمعنى الملفوظ، أي هي ضبط المعنى في السياق، وهو موضوع التداولية (Pragmatique)، وفي مقابل ذلك يكون المعنى خارج السياق موضوع علم الدلالة (La sémantique)، ويكون الزوج معنى/دلالة إعادة إنتاج لـ: لسان/خطاب، جملة/ملفوظ، علم الدلالة/تداولية. أنظر: 100 fiches pour comprendre la linguistique, Gilles Siouffi et Dan Van Raemdonck, p108,109.

أما علم الدلالة البنوي فإنه يربط المعنى بمفهوم القيمة السوسيرية، فهو ينشأ عن تقابل العلامات وتفاعلها داخل النظام، فالعنى عند سوسير ينحصر في المدلول بشكل تقريبي لا يخلو من غموض. أنظر: التحليل البنوي للمعنى والسياق، عبد الجليل مرتاض، ص47-49.

⁽²⁾ مدخل إلى الدلالة الحديثة، عبد المجيد ححفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000، ص14.

إنّ هذا الجواب يشكل صياغة واضحة لتفسير جميع الظواهر الكهربائية، وإذا استطاع جواب سؤال المعنى أن يجتزل جميع الظواهر الدلالية في صياغة واضحة شاملة تكون قادرة على إنتاج كل ما هو دلالي و إلغاء ما ليس دلالياً، نكون حينئذ أمام نظرية دلالية ذات قيمة على غرار مفهوم النحوية : « إن النحوية هي خاصية ما ولده نحو لغة ما »⁽¹⁾.

ولكن عمّ نسأل حين نسأل عن المعنى؟ سؤال يطرحه **محمود فهمي زيدان** و يجب عنه: «إننا نسأل عن معنى الكلمة ومعنى العبارة و معنى الجملة و معنى القضية»⁽²⁾ ؛ أي أننا نسأل عن معنى الوحدات ، و هو ما يتجلى في أشهر مقاربات المعنى من خلال المقولات التالية :

أ- إن معنى كلمة أو عبارة-حسب النظرية المرجعية⁽³⁾-هو ما تشير إليه في الواقع ؛ أي المسمى ذاته، ويصطلح عليه المرجع (Le référent)، والمرجع هو: «الشيء أو جملة الأشياء مما تشير إليه عبارة ما»⁽⁴⁾، و عليه يكون معنى كلمة (تفاحة) هو التفاحة ذاتها ، ومعنى عبارة (شاعر الثورة الجزائرية) هو مفدي زكريا .
ويقضي هذا أنه إذا كان معنى كلمة أو عبارة هو ما تحيل عليه أن هذه الكلمة أو العبارة ليس لها معنى إلا إذا أحالت على شيء ، كما يعني أن لكلمتين أو عبارتين المعنى نفسه (مترادفتين) إذا و فقط إذا أحالتا على الشيء نفسه⁽⁵⁾.

ومن فكرة الترادف هذه ينطلق المنطقي الألماني **جوتلوب فريجة (G.Frege)** لتنفيذ هذه الرؤية؛ تحيل كل من عبارتي (نجم الصباح) و (نجم المساء) على كوكب الجوزاء (فينوس)؛ بيد أن معنى (نجم الصباح) غير معنى (نجم المساء)، وعبارات: (تلميذ أفلاطون)، (معلم الاسكندر الأكبر)، (رئيس المدرسة المشائية)⁽⁶⁾ تشير إلى مسمى **أرسطو**، ولكنها لا تفيد الشيء نفسه، ومن هنا فإنّ ج . **فريجه** يميز بين معنى اسم العلم⁽⁷⁾ و إشارته⁽⁸⁾.

(1) السابق، ص15.

(2) في فلسفة اللغة ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، دط، 1405-1985م، ص95.

(3) تسمى أيضا النظرية الاشارية، والتي أخذت صياغتها العلمية من بحوث **أوجدن (Ogden)** و **ريتشاردز (Richards)** 1923 فيما يعرف بالمثلث الدلالي (Triangle sémantique) ، وتعود جذور هذه النظرية إلى أفلاطون الذي يذهب إلى أن معنى كلمة ما هو الشيء المدلول عليه ، فمعنى الطاولة هو الموضوع المادي للطاولة، أنظر: علم الدلالة ، كلود جرمان و ريمون لوبلون، ص17-20.

(4) المرجع و الدلالة في الفكر اللساني الحديث ، تودوروف و آخرون ، ترجمة و تعليق : عبد القادر قنيني ، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء، المغرب / بيروت، دط، ص33.

(5) مدخل إلى الدلالة الحديثة ، عبد المجيد ححفة ، ص16.

(6) للإشارة فإن **فريجه** يعدّ هذه العبارات أسماء أعلام مركبة، أنظر: في فلسفة اللغة ، محمود فهمي زيدان ، ص116.

(7) الملاحظ أن الأمتلة التي تقدمها هذه النظرية هي أسماء أعلام و أسماء الأعلام ليس لها معنى من وجهة النظر الدلالية ، أنظر: دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان ، ترجمه و قدم له و علق عليه: كمال بشر ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، ط12، دت ، ص ، و أنظر :

La sémantique , Christian Touratier, p14, 15.

(8) انظر : في فلسفة اللغة ، محمود فهمي زيدان، ص115.

و إذا كان المعنى هو ذات المشار إليه فما هو مشار كلمة (كتاب)، (قلم)، (كرسي)، (شجرة) ؟ تشير إلى مرجع بعينه أم أهما تصورات تنطبق على أصناف من هذه الأشياء في الواقع خارج لساني؟ إن مصطلح المرجع ليس مضبوطا بشكل دقيق، فهو يستعمل أحيانا للدلالة على التحقيقات الفعلية خارج اللغة، وفي أحيان كثيرة «لا توجد (المراجع) إلا في إطار الخطاب اللغوي»⁽¹⁾. فاللغة تستطيع أن تخلق عوالم من المراجع الممكنة اعتمادا على الخيال كما في كثير من الروايات والملاحم والأساطير، حيث الشخصيات و الأماكن ليس لها وجود فعلي إلا في اللغة.

و لكن إذا لم يكن المعنى هو المشار إليه فماذا يكون ؟

ب- المعنى هو الفكرة الموجودة في الذهن - حسب النظرية التصورية⁽²⁾ - وصياغتها العلمية: « يكون للعبارة معنى إذا فقط إذا ارتبطت بفكرة ما، ويكون لعبارتين المعنى نفسه إذا فقط إذا ارتبطتا بنفس الفكرة »⁽³⁾. ويعتقد أنصار هذه النظرية أن الأفكار و التصورات كيانات مستقلة موجودة في ذهن المتكلم الذي ينقلها إلى ذهن السامع بواسطة اللغة عند الحاجة، و أنه إذا قنع كل إنسان بالاحتفاظ بأفكاره لنفسه كان من الممكن الاستغناء عن اللغة⁽⁴⁾.

والمشكلة في هذه النظرية أنها تفسر أشياء غامضة وهي المعاني بأشياء غامضة وهي الأفكار والتصورات؛ لأن هذه الأخيرة في حد ذاتها بحاجة إلى قيام استدلال عليها ، ثم إن هذه التصورات في الذهن تخضع لعدة قوى تعمل على تشكيلها كالمشاعر و الخيال؛ إن صورة الكعبة الشريفة في ذهن المسلم غير صورتها في ذهن غير المسلم ، وما كنت احتفظ به في ذهني من صور بالأمس قد يتغير اليوم أو غدا ، مما يعني أن الصور اعتباطية و متغيرة من شخص لآخر و من زمن لآخر⁽⁵⁾.

وإذا كانت المعاني هي الصور التي تستدعيها التعبيرات اللغوية فإن هناك كلمات مثل (كيف ، رغم، كي) ، و عبارات مثل: (على أية حال ، مهما يكن) وغيرها ليس لها صور⁽⁶⁾. فهل معنى ذلك أنه ليس لها معنى؟

لقد كان للطابع التجريدي الذي ميّز هذه النظرية في المعنى ردود افعال مختلفة لاسيما من قبل النظريتين : السلوكية (Behaviorisme) و البراغماتية (Pragmatique) .

(1) علم الدلالة : أصوله و مباحثه في التراث - دراسة - منقول عبد الجليل ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، دط، 2001، ص59.
(2) تدعى أيضا: النظرية العقلية ، النظرية الفكرية أو نظرية الأفكار ، و تعود جذورها إلى الفيلسوف الانجليزي جون لوك (John Locke) حوالي القرن 17م. انظر: علم الدلالة ، أحمد مختار عمر، ص57 ومدخل إلى الدلالة الحديثة ، عبد المجيد جحفة ، ص24.
(3) مدخل إلى الدلالة الحديثة ، عبد المجيد جحفة ، ص24.
(4) انظر : علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، ص57.
(5) مدخل إلى الدلالة الحديثة ، عبد المجيد جحفة ، ص24.
(6) انظر: نفسه، الصفحة نفسها ، واللغة و المعنى و معنى الكلمة : علم الدلالة ، آ. كروز : الموسوعة اللغوية ، ن.ي. كولنج ، مج1، ص147.

ج- معنى الصيغة اللغوية هو الموقف الذي ينطقها فيه المتكلم والاستجابة التي تستدعيها من السامع -حسب النظرية السلوكية- فالموقف الذي يكون فيه المتكلم هو الذي يدفعه إلى إصدار منطوق معين ، هذا المنطوق تقابله استجابة سلوكية من طرف السامع قابلة للملاحظة ، فهذا الحافز وتلك الاستجابة هما معنى المنطوق⁽¹⁾. وهذا يعني- فيما يعنيه - أن هذه النظرية لا تربط المعنى بالمنطوقات ذاتها ، ولكن بالمواقف خارج لسانية ؛ أي المعنى هو: « الحوادث السابقة و التالية للكلام »⁽²⁾.

والصياغة العلمية لهذه المقولة هي: معنى عبارة ما هو الحافز الذي يدعو إلى التلفظ بها و/أو الاستجابة⁽³⁾ التي يستدعيها من المستمع، ويكون لعبارتين المعنى نفسه إذا و فقط إذا كانتا تثيران الحافز نفسه و/أو تستدعيان الاستجابة نفسها، غير أن الواقع لا يثبت ذلك بالضرورة ، فتلفظي بعبارة من قبيل: (يا له من حفل!) قد يكون بحافزين من موقفين مختلفين ؛ في حفل مستحسن أو مستهجن ، كما أن الرد (الاستجابة) قد يكون بالشد على اليد أو برسم اشمزاز على الوجه أو بتغيير الحديث أو غير ذلك، و قد لا يكون أي شيء⁽⁴⁾. فهل هذه الاستجابات لها المعنى نفسه ؟ و بمَ نفسر موقفين مختلفين إلى حد التضاد يثيران الملفوظ نفسه؟

وحتى تكون هذه النظرية ذات قيمة عليها أن تتنبأ- ضمن شروطها السلوكية- بمبادئ من مثل: «في هذا الوضع أو ذاك سيقوم المستمع أو المتكلم بهذا السلوك أو ذاك»⁽⁵⁾، وهو تحديد بالغ الصعوبة إن لم يكن مستبعدا تماما ؛ لأن أية محاولة لتفسير السلوكيات الإنسانية تفسيراً آلياً صارما ستكون نتائجه عقيمة بلا شك ، وهو ما أدركه ل. بلومفيلد نفسه عندما قال : « لكي نقدم تعريفاً صحيحاً علمياً عن معنى كل شيء لغوي لا بدّ لنا من أن نملك معرفة صحيحة علمياً عمّا يكون عالم المتكلم ... إن تحديد المعنى يشكل نقطة الضعف في دراسة اللغة ، و أن الأمر سيظلّ كذلك ما لم تتطور معارفنا عمّا هي عليه الآن »⁽⁶⁾، خصوصاً و أنّ المواقف التي تثير المنطوقات تغطي مجالات الحياة بأكملها.

وإذا كانت هذه النظرة رد فعل على المنهج العقلاني بتبنيها السلوك القابل للملاحظة فإنها -وبعد تعديلها من طرف الفيلسوف الأمريكي تشارلز موريس (Charles Morris) باستبدال الاستجابة بالميل أو الرغبة⁽⁷⁾ - قد وقعت في الإشكال نفسه ؛ لأن الميل و الرغبات شأنها شأن الأفكار والتصورات كيانات غير ملحوظة .

(1) انظر : علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، ص 61.

(2) دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان ، ص 81 (هامش المترجم).

(3) مدخل إلى الدلالة الحديثة ، عبد الحميد جحفة ، ص 26.

(4) نفسه ، ص 26، 27.

(5) نفسه ، ص 276.

(6) علم اللغة في القرن العشرين ، ص 120. نقلاً عن: التحليل البنوي للمعنى و السياق ، عبد الجليل مرتاض ، ص 41.

(7) الرغبة و الميل عنده بمثابة الاشتراط لوجود الاستجابة : إذا كانت ط حينئذ تكون س ، انظر : علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، ص 65.

ولذلك فإن إستراتيجية ل. بلومفيلد و أتباعه الآلية الصارمة لم تنجح في دحض أفكار العقلانية⁽¹⁾، فكان الرد من جهة أخرى من طرف البراغماتية.

د- معنى عبارة ما هو الأثر العملي الذي يحدثه الفعل الكلامي -حسب نظرية الأفعال الكلامية⁽²⁾ - كالإقناع أو الإزعاج أو الضحك أو غير ذلك مما يحدثه ملفوظ المتكلم في السامع ، و يقضي هذا أن عبارتين « يكون لهما نفس المعنى إذا كان بالإمكان استعمالهما كليهما لإنجاز نفس الفعل القولي»⁽³⁾.

غير أن هناك عبارات عدّة لإنجاز فعل قولي واحد، ومع ذلك فهي لا تفيد المعنى نفسه ؛ إن محاولة أحدهم إقناعي بضرب شخص ما قد يكون بتلفظه: (اضربه)، (إذا لم تضربه هاجمك)، (ضربك إياه سيرضي الناس) وغيرها. وقد لا تقنعني أصلا بضربه. وقد عدّل ب. غرايس (P. Grice) من نظرة ج. اوستين (Austin, 1911-1965) هذه بعدّة المعنى هو التأثير الذي يقصده المتكلم أو هو قصده من ملفوظه؛ إلا أن الأثر يتحقق فقط عندما يملك السامع القدرة على الإنجاز ويعتقد بصدق المتكلم⁽⁴⁾.

وفكرة ربط المعنى بالأثر في اللغة -وإن أسس لها ج. اوستين وتطورت على يد ج. سيرل وغرايس- تستمد مبادئها من براغماتية تشارلز بيرس (Charles Peirce) التي ترى أن التصورات المختلفة التي ينتج عنها أثر عملي واحد هي تصور واحد؛ أي معنى واحد. والتصورات التي لا تنتج آثارا عملية لا معنى لها. إن الكهرباء لا تعني مرور موجة غير مرئية عبر مادة ما ؛ ولكنها تعني ما تفعله: إمكان شحن مولّد، تدوير آلة ، دق جرس وغيرها⁽⁵⁾.

وإذا كانت هذه النظرية رد فعل على النظرية الفكرية من جهة فإنها من جهة أخرى انعكاس لانتقادات نظرية أخرى⁽⁶⁾ تربط المعنى بشروط الصدق في الواقع التجريبي مفادها أن معنى الجملة هو طريقة التحقق من صدقها ، غير أنها لا تنطبق إلا على الجمل الخبرية التي تحتل الصدق و الكذب ؛ بل على صنف فقط من هذه الجمل ، وهي الجمل التركيبية ، التي يتوقف صدقها على مطابقتها لواقع الحال.

مثال ذلك قول المتكلم: (رأيت شجرة يزيد طولها على خمسين مترا)، أمّا الجمل التحليلية من قبيل : (النار محرقة) ، (الأعزب رجل غير متزوج) ، فإنها صادقة دائما⁽⁷⁾.

ولكن إذا لم يكن المعنى هو طريقة صدق القضية فماذا يكون ؟

ه- معنى كلمة ما هو استعمالها -حسب النظرية السياقية⁽⁸⁾ - و لا معنى للكلمات خارج السياق ، يقول ل. فيتغنشتاين (L. Wittgenstein) في عبارته الشهيرة: « لا تسل عن المعنى؛ إنما اسأل عن الاستخدام»⁽⁹⁾.

(1) اللغة و المعنى و معنى الكلمة : علم الدلالة ، آ. كروز : الموسوعة اللغوية ، ن. ي. كولنج ، 1/ 147، 148.

(2) تدعى كذلك نظرية الأفعال اللغوية أو النظرية البراغماتية.

(3) انظر : في فلسفة اللغة ، محمود فهمي زيدان ، ص 97.

(4) انظر: نفسه، ص 29-31.

(5) انظر: نفسه، ص 97.

(6) تدعى نظرية الوضعية المنطقية ، للتوضيح انظر : نفسه ، ص 121-136.

(7) مقدمة في اللغويات المعاصرة ، شحدة فارغ و آخرون ، ص 191-192.

وبذلك استطاعت هذه النظرية أن تحل مشكلة معاني الكلمات من قبيل الحروف (كيف ، لو ، فقط ونحوها، والتي لم تجد مكانا في المقولات السابقة ، لأن هذه الكلمات – وإن لم تكن لها مراجع و لا صور ذهنية و لا تحدث استجابات – لها استعمالات⁽¹⁾.

ولكن ألا يدل الاستخدام الصحيح لكلمة ما دون غيرها في سياق معين على أنه للكلمة معنى قبل تسميقها؟ ذلك ما ينفيه ل. فيتغنشتاين ويثبته الفيلسوف الإنجليزي برتراند راسل (Bertrand Russl) 1970-1872؛ إذ يقول: «الكلمة تحمل معنى غامضا لدرجة ما ، و لكن المعنى يكتشف فقط عن طريق ملاحظة استعماله»⁽²⁾. ذلك أن معنى الوحدات في المعجم يتسم بالتعدد و الاحتمال ، و من ثم القابلية للدخول في سياقات مختلفة تغطي هذه الوحدات معانيها الخاصة و قيمها الحضورية⁽³⁾.

ولا شك أن هذا المنهج خطوة ناجحة و خصوصا في معالجة ما يعرف بتعدد المعنى (Polysémie)⁽⁴⁾ ؛ إذ من خلال السياق يخرج المعنى من غموضه و عموميته المعجمية إلى الوضوح و الخصوصية السياقية ، فمن شأن السياق إظهار المعنى و رفع اللبس؛ لأن «اختيار مفهوم ملائم من بين لائحة المفاهيم التي يعبر عنها اللفظ المشترك يتطلب مجهودا معرفيا خاصا ، و يتسبب أحيانا في أخطاء و يقع رفع الالتباس عن طريق السياق اللغوي المباشر، أو السياق الخطابي ، أو الوضع الذي يحدث فيه التواصل»⁽⁵⁾.

ودون الخوض في مفهوم السياق أو الاستعمال عند فيتغنشتاين أو مالينوفسكي نتساءل عن حدود السياق عند فيرث، و لماذا يقول أحمد مختار عمر أن المنهج السياقي لم يخرج في تحليله اللغوي عن دائرة اللغة ، وأنه نجا بذلك من النقد الموجه إلى المنهج الإشاري و التصوري والسلوكي، بوصفها مناهج تبحث عن تفسير الظاهرة اللغوية خارج إطار اللغة⁽⁶⁾؟ في حين يذهب فيرث إلى أن الوصول إلى معنى أي نص لا يتأتى عن طريق تحليل مستويات اللغة المعروفة (الصوتية و الفنولوجية و المورفولوجية و النظمية و المعجمية) فحسب ؛ و إنما يحتاج إلى الإحاطة بسياق الحال (شخصية المتكلم و السامع و جميع الظروف المحيطة بالكلام)، و كذلك

⁽¹⁾ يتزعمها في حقل اللسانيات الإنجليزي فيرث (Firth)، وفي الفلسفة فيتغنشتاين وفي الأنتروبولوجيا البولندي مالينوفسكي (B. Malinowski)، والسياق يصنف إلى أقسام عدة أشهرها: السياق اللساني (Contexte linguistique)، والسياق الموقف (Contexte de situation)؛ أي المقام. انظر: أحمد مختار عمر، ص 68-73.

⁽²⁾ في فلسفة اللغة ، محمود فهمي زيدان ، ص 107.

⁽³⁾ مدخل إلى الدلالة الحديثة ، عبد المجيد ححفة ، ص 27.

⁽⁴⁾ علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، ص 72 .

⁽⁵⁾ انظر: دراسات في الدلالة و المعجم ، رجب عبد الجواد ابراهيم ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، دط، دت، ص 20، 19. نقلا عن : اللغة لفندريس ، ص 231.

⁽⁶⁾ مثال ذلك معاني كلمة : (عين) التي تستفاد من السياقات التالية :

- كم حادت عيني عند فراق الأحبة (العين الباصرة).

- بعث القائد عيونته إلى الممالك المجاورة لاستكشاف أوضاعها السياسية (الجواسيس).

- شربت من عين ماؤها عذب (عين الماء).

⁽⁵⁾ اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية و دلالية ، عبد القادر الفاسي الفهري ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط 1 ، 1985 ، ص 372.

⁽⁶⁾ علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، ص 73.

بيان الوظيفة الكلامية من تمن و إغراء و غيرهما ، وكذلك الأثر الناتج الذي يتركه الكلام كالضحك و السخرية و غيرهما؛ فالكلام نوع من السلوك الاجتماعي ذو علاقة بعناصر غير لغوية⁽¹⁾.

وهو ما يذهب إليه كذلك ج.ليونز (J.Lyons) أحد أقطاب هذا الاتجاه عندما يضيف البعد البراغماتي إلى علم الدلالة اللغوي، يقول: «إني أضرم إلى علم الدلالة اللغوي قسطا كبيرا مما يعده العديد من زملائي تابعا للجانب الذرائعي (براكماتيكس)»⁽²⁾. فهل من تفسير للمعنى داخل بنية اللغة دون الاستعانة بالعوامل الخارجية ؟

و- معنى كلمة هو «محصلة علاقاتها بالكلمات الأخرى في داخل الحقل المعجمي»⁽³⁾ -حسب نظرية الحقول الدلالية (Les champs sémantiques)⁽⁴⁾ -وهذه المقولة تستند على فكرة علائقية سوسيرية مفادها أن المعنى لا يبحث عنه في الوجود خارج لساني، وإنما في شبكة العلاقات داخل النظام ، لأن الدلائل (الكلمات) ليس لها وجود مستقل خارج النظام اللساني، فكل دليل يكون على علاقة مع دلائل أخرى مثلما في لعبة الشطرنج كل قطعة تكون في علاقة مع القطع الأخرى⁽⁵⁾. بمعنى آخر: المعنى - بالنسبة لـ ف.دوسوسير - يظهر «كقيمة صادرة عن النظام»⁽⁶⁾. والعلاقات التي يمكن أن تشكل حقولا دلالية قد تكون استبدالية (Paradigmatiques) أو أفقية تجاورية (Syntagmatiques) . وهذه العلاقات متعددة أهمها : -علاقة الترادف (Synonymie) أو التقارب الدلالي ، مثال ذلك حقل الأرض ذات العشب والشجر(بستان ، حديقة، روضة، جنة... إلخ)، وحقل الطرق الضيقة: (أزقة، دروب، ممرات، ممرات... إلخ)، وهذه الحقول قد تتسع و قد تضيق فتشمل عنصرين فقط⁽⁷⁾.

-علاقة التخالف (Différencie): و التخالف قد يكون تقابلا، مثال ذلك : كلمة ساعة في الثنائيتين التاليتين : ساعة/دقيقة ، ساعة/ منبه . إن الساعة في الثنائية الأولى تتحدد بوصفها وحدة زمنية تخالف أيضا اليوم والشهر والسنة .

⁽¹⁾ انظر: علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي ، محمود السعران ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، دط ، ص 312، 313.

⁽²⁾ اللغة و المعنى و السياق ، تر: عباس صادق الوهاب ، مراجعة: يوثيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط 1، 1987، ص 8.

⁽³⁾ علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، ص 80 .

⁽⁴⁾ لهذه النظرية جذور في التراث العربي فيما عرف بالرسائل اللغوية و المعاجم الموضوعية، أما حديثا فمن أهم روادها الألماني جوست تيرير (Jost Trier)

⁽⁵⁾ Voir 100 fiches pour comprendre la linguistique , Gilles Siouffi et Dan Van Raemdonck , p109.

⁽⁶⁾ «... ,comme une valeur émanant d'un système » , Dictionnaire de linguistique , Jean Dubois et autres, Librairie Larousse , Paris , 1973, p 436

⁽⁷⁾ انظر: دراسات في الدلالة و المعجم ، رجب عبد الجواد إبراهيم ، ص 36-42.

وفي حقل الرتب العسكرية مثلاً: (لواء ، عميد، عقيد، فريق) لا يصح القول: إنَّ (عميد) رتبة عسكرية عالية و (لواء) رتبة عسكرية عالية، فذلك يميِّع الحدود الدلالية الفاصلة بينها. ولكن يمكن القول: إنَّ (عميد) رتبة عسكرية لضابط أعلى من (عقيد) وأدنى من (لواء)، فمعنى (عميد) هنا لم يتضح إلا من خلال علاقته بالعقيد و اللواء⁽¹⁾.

-علاقة العموم و الخصوص أو الاشتمال (Hyponymie)، فكلمة حيوان تشكل حقلاً تدخل فيه الكلمات من قبيل: أسد، نمر، فرس، كلب، والتي يشتمل كل منها على معنى الحيوان، فنقول: الأسد حيوان كذا وكذا، والنمر حيوان كذا وكذا، وهكذا مع باقي أفراد الحقل. و هذه العلاقة تختلف عن علاقة الجزء بالكل؛ إذ أن الخاص فيها نوع من العام؛ بينما في علاقة الجزء بالكل: الخاص جزء من الكل؛ كعلاقة العجلة بالسيارة، واليد بالجسم⁽²⁾. ولذلك فإننا «عندما نتحدث عن معنى الكلمة؛ فإننا نتحدث عن علاقتهما مع الكلمات الأخرى داخل اللغة ذاتها. (ثري) تعني (غني) أو ضد (فقير)، (كريم) ضد (بخيل)»⁽³⁾، وهذا معنى قول المسدي في وصف العلامة: «بأنها تشكل لا يستمد قيمته ولا دلالاته من ذاته؛ وإنما يستمدهما من طبيعة العلاقات القائمة بينه و بين سائر العلامات الأخرى»⁽⁴⁾.

إلا أن البحث داخل البنية اللغوية وفق مفهوم القيمة السوسيرية وجد صداه بشكل أكبر في بحوث علماء الدلالة البنيويين أمثال برنار بوتيري (B. Pottier) و جوليان قريماس (A. J. Greimas) في دراسة معاني المفردات، وقد اعتمد على هذه البحوث علماء الدلالة التوليديون أمثال جرول كاتز (J. Katz) و جيرى فودور (J. Fodor)، فظهرت في نسخة متطورة في مجال التركيب، وذلك خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

ي- معنى كلمة هو مجموع سماتها الدلالية (Traits Sémantiques) التي تميزها عن كلمة أو كلمات أخرى تتعالتق معها داخل النظام -حسب نظرية التحليل السماتي (L'analyse sémique)- و هذا يقتضي أن معنى الكلمة يعرف سلبياً من جراء تمايزه عن معاني الكلمات التي ترتبط معها اعتماداً على مبدأ التقابل (L'opposition) و الاختلاف (La différence) اللذين يحكمان المنظومة اللسانية.

يقول ف. دوسوسير: «إنَّ اللغة لا تتضمن أفكاراً و لا أصواتاً تسبق المنظومة الألسنية؛ بل اختلافات تصورية و أخرى صوتية منبثقة -وحسب- عن هذه المنظومة، و ما يوجد في علامة ما من فكرة، من مادة صوتية هو أقل أهمية مما يوجد حولها في العلامات الأخرى»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ انظر: مدخل إلى علم اللغة: المجالات و الاتجاهات، محمود فهمي حجازي، ص 175.

⁽²⁾ انظر: نفسه، ص 164. و علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 101.

⁽³⁾ علم الدلالة (علم المعنى)، محمد علي الخولي، دار الفلاح للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، دط، 2001، ص 25.

⁽⁴⁾ اللسانيات و أسسها المعرفية، المؤسسة الوطنية للكتاب، دط، دت، ص 30.

⁽⁵⁾ محاضرات في علم الألسنية العامة، فردينان دو سوسير، ص 145.

وبناء عليه فإنَّ معنى كلمة رجل يتحدد من خلال تقابله مع كلمة امرأة ، بنت ، ولد ، حيث يختلف عن معنى امرأة في سمة الجنس (+ذكر / -ذكر)، وعن معنى ولد في سمة البلوغ (+بالغ / -بالغ)، وعن بنت في سمي الجنس والبلوغ معا (+ذكر / -ذكر، +بالغ / -بالغ) ؛ بيد أنَّه بهذه السمات لا يتمايز مثلا عن الثور و الأسد و غيرهما من ذكور الحيوانات البالغة ، ولذلك نضيف سمة (+إنسان / -إنسان) أو (+عاقل / -عاقل) أو (+يملك لغة / - يملك لغة) ... إلخ و ذلك بمقابلته مع الثور و الأسد مثلا.

وحسب هذه النظرية تترادف كلمتان -إذا و فقط- إذا كانتا تشتركان في السمات نفسها ؛ أي أن السمات الدلالية لأحدهما تتطابق مع السمات الدلالية للأخرى⁽¹⁾.

وقد ألفت هذه النظرية أضواءها على النحو التوليدي (Grammaire Générative) مع علماء الدلالة التوليديين ، عندما وجدوا فيها ضالتهم لإسناد قراءات دلالية للبنيات التركيبية ، فقد رأوا أن هناك تركيبا دلاليا يجب أن يتوازي مع التركيب النحوي لإنتاج جمل ذات معنى ، فالتوافق و التنافر الدلاليان مسؤولان عن التمييز مثلا بين جملتين إحداهما دلالية و الأخرى لا دلالية⁽²⁾ (Asémantique) مثل : (اشتعلت النار) و (اشتعل الثلج) مع أن لها البنية العميقة (Structure de base) نفسها⁽³⁾.. ذلك أن الفعل (اشتعل) يتطلب فاعلا يحتوي على سمة (+محرق)، وهو ما يتوافق مع (النار)، و يتنافر مع (الثلج).

وبذلك أصبحت للدلالة نظرية تستجيب لطموحات كانت تراود الفكر الدلالي من قبيل : إذا كان التركيب عبارة عن قواعد نحوية تتيح البنى الجيدة التكوين ، و تلغي البنى السيئة التكوين ؛ فإنه على الدلالة أن تمدنا بقواعد تنتج المعنى و تلغي " اللامعنى " . على الدلالة أن توضح كيف يتم إسناد قراءة دلالية (أو تأويل دلالي) إلى البنيات التي ينتجها التركيب⁽⁴⁾. وقد كان لهذه النظرية مجالات تطبيقية عدة منها : الحقيقة و المجاز، موضوع هذه المذكرة ، وهو ما سيُتضح لاحقا.

⁽¹⁾ انظر: علم الدلالة (علم المعنى)، محمد علي الخولي ، ص 202.

⁽²⁾ على مستوى المعنى الحقيقي لا المجازي.

⁽³⁾ انظر: مقدمة لدراسة علم اللغة ، حلمي خليل، ص 165، 166.

⁽⁴⁾ مدخل إلى الدلالة الحديثة ، عبد المجيد جحفة ، ص 38.

الفصل الأول

المصطلحات المفاتيح

و

مفاهيمها

توطئة

إنَّ استعمال اللغة لغرض التواصل كثيرا ما ينحرف بالنظام اللغوي المتعارف عليه مبنى ومعنى انحرافا مقصودا أو غير مقصود، وهو ما يجعل اللغة في حركية دائمة و تغيير مستمر، فقد يصيب الانحراف الجانب الصوتي كما في ظاهرة الإبدال عندما ينحرف المصري مثلا عن مخرج القاف إلى مخرج الهمزة في لفظة (قمر) فيقول: (أمر)، وهو انحراف مقصود منه الخفة. وقد يكون الانحراف غير مقصود إذا كان نتيجة زلات اللسان في مثل قول القائل: (أنت جميلي) وهو يريد: (أنت زميلي) فيدخل هذا في باب الغلط. وقد يكون هذا الانحراف لخلل في الجهاز النطقي للمتكلم. ولكن مهما كانت المبررات فهو انحراف وخروج عن الأصل.

ويمس الانحراف كذلك الجانب البنائي، وهو ما يتضح بشكل كبير في بعض الصيغ الصرفية: مثل (افتعل) عندما تكون فاء الفعل "طاء" فتصبح اطرء و الأصل اطرء، والتي عدل عنها لثقلها في السمع. وأما تحليات الانحراف في الجانب التركيبي فعديدة منها: التقديم والتأخير ومنها: الحذف والإضمار والتعويض... إلى غير ذلك من الأبواب التي طرقها النحاة و أجزلوا القول فيها.

وكما يمسّ الانحراف أو المجاز اللغة من حيث هي لفظ يمسّها من حيث هي معنى؛ بل إنَّ مصطلحي الحقيقة والمجاز عندما يطلقان إنما يراد منهما الأصل والعدول في جانب المعنى دون المبنى، وهو موضوع بحثنا في مفهومي المصطلحين: الحقيقة و المجاز

1- الحقيقة و المجاز (Le sens littéral et le sens figuré)

جاء في لسان العرب: «حقق: الحق نقيض الباطل... وفي الترتيل ﴿قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ [سورة القصص، آية 63]؛ أي ثبت. وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [سورة الزمر، آية 71]؛ أي وجبت وثبتت... وحقيق في حَقَّ و حُقِّ فَعِيل. بمعنى مفعول... والحقيقة ما يصير إليه حق الأمر ووجوبه، وبلغ حقيقة الأمر؛ أي يقين شأنه»⁽¹⁾.

فالحقيقة إذن-من وجهة المعنى اللغوي- تشير إلى الثبات و الوجوب و اليقين. وقد اختلف في لفظة حقيقة أهى بمعنى فاعل أم بمعنى مفعول؛ أي الثابتة أم المثبتة؟ كما اختلف في التاء التي في آخرها أهى للتأنيث أم للنقل من الوصفية إلى الاسمية؟⁽²⁾. وقد رجح الاحتمال الثاني لأنه « لو كانت التاء للتأنيث لقال القائل: هذا اللفظ حقيق، و لم يقل هذا اللفظ حقيقة»⁽³⁾.

(1) ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري. حققه وعلق عليه ووضع حواشيه عامر أحمد حيدر، راجعه: عبد المنعم خليل إبراهيم، مج 10، ق-ك، منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة/ دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان. ص 59-62.

(2) انظر: شرح مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي على تلخيص المفتاح، جلال الدين القزويني، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، دط، دت، 195/1.

(3) رؤى في البلاغة العربية: دراسة تطبيقية لمباحث علم البيان، زين كامل الخويسى و أحمد محمود المصري، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، ط 1، 2006، ص 65.

وأما المجاز فقد جاء في مادة جوز ما يلي : « جوز: جزت الطريق وجز الموضع جوزا و جؤوزا وجوزا ومجازا وجز به وجاوزه جؤوزا وأجازه وأجاز غيره وجزاه: سار فيه وسلكه؛ وأجازه: خلفه وقطعه... والمجاز والمجازة : الموضع... وجاوزت الموضوع جؤوزا بمعنى جزته... والاجتياز: السلوك. والمجتاز: مجتاز الطريق ، و مجيزه والمجازة: الطريق إذا قطعت من أحد جانبيه إلى الآخر... وقولهم جعل فلان ذلك الأمر مجازا إلى حاجته: أي طريقا ومسلكا...»⁽¹⁾.

فالمجاز -إذن من حيث اللغة- يدل على العبور وموضعه من مكان إلى آخر، ومن شيء لآخر. وقد جاء في " الصاحبي في فقه اللغة " أن الحقيقة من قولنا :«حقَّ الشيء إذا وجب ، واشتقاقه من الشيء المحقق وهو المحكم ، تقول: ثوب محقق النسج أي محكمه»⁽²⁾.

وإنما يكون الشيء محكما إذا كان ثابتا، والحقيقة مشتقة من الأصل الثلاثي (ح ق ق)، والحق هو الشيء الثابت يقينا، قال تعالى ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [سورة يونس ، الآية 33] و﴿حَقَّ الْقَوْلُ عَلَيَّ أَكْثَرِهِمْ﴾ [سورة يس، الآية 07]. بمعنى ثبت⁽³⁾. وتعود لفظة المجاز في اشتقاقها إمّا إلى الجواز الذي هو قسيم الوجوب والامتناع من جاز يجوز جؤوزا ، تقول يجوز أن تفعل كذا بمعنى لا يمنع ، وإمّا من الجواز الذي هو التعدي كما في قوله تعالى : ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ﴾ [سورة الأعراف، الآية 138] وهو الأرجح⁽⁴⁾.

وذكر ابن الأثير أن : « المجاز اسم للمكان الذي يجاز فيه كالمعاج والمزار وأشباههما، وحقيقته هي الانتقال من مكان إلى مكان »⁽⁵⁾؛ أي مكان الانتقال.

وقال آخرون هو: « مصدر ميمي على وزن مفعول ويصلح للزمان والمكان والحدث »⁽⁶⁾.

لكن لماذا سميت الكلمة مجازا ؟ سؤال يطرحه علي محمد علي سلمان : هل لأنها متصفة بالجواز على الفاعلية ؟ بمعنى جائزة موضعها الحقيقي ؛ أي مصدر أطلق على الفاعل. أو على المفعولية ؟ بمعنى مجوزا بما موضعها الحقيقي ؛ أي مصدر أطلق على المفعول ، وهو رأي ابن يعقوب المغربي . أم أنها سميت مجازا لا بوصفها جائزة أو مجوزا بما ؛ ولكن بوصفها محلا للجواز ؟ وهو الرأي الأرجح⁽⁷⁾.

(1) لسان العرب ، ابن منظور المصري ، مج 5-ز، ص 381-384.

(2) أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدم له: مصطفى الشويبي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت ، دط ، 1963، ص 196، 197.

(3) انظر: رؤى في البلاغة العربية : دراسة تطبيقية لمباحث علم البيان ، زين كامل الخويصي و أحمد محمود المصري ، ص 65.

(4) انظر: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه و ضبطه وصحّحه و عنون موضوعاته و علق على حواشيه : محمد أحمد جاد المولى بك و محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البحراوي ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط 3 ، دت ، 355/1.

(5) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، أبو الفتح ضياء الدين المعروف بابن الأثير ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده ، مصر ، دط ، دت ، 1/ 58.

(6) المجاز و قوانين اللغة ، علي محمد علي سلمان ، دار الهادي للطباعة و النشر، بيروت، ط 1 ، 2000، ص 227.

(7) انظر : نفسه، ص 227-229.

وإذا كان المعنى اللغوي لكل من لفظي الحقيقة و المجاز على ما رأينا من عدم الاتفاق فإن المعنى الاصطلاحي هو الآخر موضع أخذ و ردّ، نتيجة الاختلاف حول بعض المعايير التي يبنى على أساسها الحدّ، ومنها العقيدة الدينية مما انحرف ببحوثهم -القدامى- عن إطار المنهج العلمي للبحث اللغوي.

ينطلق عبد القاهر الجرجاني في تحديده لمفهوم الحقيقة و المجاز من ملاحظة مفادها أن كلا من وصفي الحقيقة و المجاز « إذا كانا الموصوف به الفرد غير حدّه إذا كان موصوفاً به الجملة »⁽¹⁾؛ بمعنى أن الحقيقة حقيقتان : حقيقة في الأفراد ، و حقيقة في التركيب ، و المجاز مجازان : مجاز في الأفراد ، و مجاز في التركيب . ولكن ما المعايير التي يستند إليها عبد القاهر في هذا التمييز؟ وما مدى سلامة هذا الطرح؟

« الحقيقة و المجاز في المفرد :

يقول الجرجاني في حدّ الحقيقة و المجاز في المفرد ما يلي: « و إنا نحدّهما في المفرد : كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح -وإن شئت قلت: في مواضع- و قوعاً لا يستند فيه إلى غيره فهي حقيقة... و يدخل فيها الأعلام منقولة كانت كزيد و عمرو أو مرتجلة كغطفان. و كل كلمة استؤنف بها على الجملة مواضعاً أو ادعي الاستئناف فيها... و أما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها ملاحظة بين الثاني و الأول فهي مجاز و إن شئت قلت: كل كلمة جرت بها ما وقعت له في وضع الواضح إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعاً لملاحظة بين ما تجوز بها إليه، و بين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز »⁽²⁾ . و من هذا القول تتضح بعض التصورات عند عبد القاهر بخصوص الحدين : الحقيقة و المجاز منها :

بخصوص المجاز	بخصوص الحقيقة
- قوله: « غير ما وقعت له في وضع واضعها » إشارة إلى أن المعنى المجازي ناتج عن خرق مبدأ المواضع . - قوله: « ملاحظة بين الثاني و الأول » إشارة إلى أن هذا الخرق ليس عشوائياً؛ بل تحكمه قيود هي وجود علاقة بين المعنى الوضعي قبل الخرق و المعنى المجازي بعد الخرق.	- الوضع أو المواضع الأولى: لغوية كانت أو غير لغوية كما في أسماء الأعلام. - استئناف المواضع أو ادعاؤها: إشارة إلى الحقيقة الشرعية و العرفية . - قوله: « ما وقعت له و قوعاً لا يستند فيه إلى غيره » إشارة إلى أن المعنى الحقيقي يفهم دون قرينة دالة.

و بهذا « الحقيقة و المجاز في بنيتهما يعتبران ممثلين لحدّي (الأساس) و (التحول) في سلوكيّته انحراف ، و هو واقع المجاز »⁽³⁾.

⁽¹⁾ أسرار البلاغة في علم البيان، تصحيح و تعليق: السيد محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، ص

⁽²⁾ نفسه، ص 303، 304.

⁽³⁾ الأسلوبية و ثلاثية الدوائر البلاغية، عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، ط 1، 2002، ص 440 (هامش الكتاب).

وتكاد جلّ تعريفات الحقيقة والمجاز عند القدامى تجمع على هذه المواصفات الأصالة⁽¹⁾ والفرعية⁽²⁾ والعلاقة والقرينة وكذلك الاستعمال ، منها تعريف السكاكي : « فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع...[أو]فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة [أو] المستعملة في معناها بالتحقيق»⁽³⁾.

والمجاز : «الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعه له بالتحقيق استعمالا في الغير، بالنسبة إلى نوع حقيقتها»⁽⁴⁾، وكذلك تعريف الشريف الجرجاني⁽⁵⁾ وابن الأثير⁽⁶⁾ وابن جني⁽⁷⁾ والقزويني⁽⁸⁾ وغيرهم ، وهي تعريفات تتقاسم الكثير من المفاهيم المشتركة المشروطة على غرار :

- الاستعمال : إذ اللفظ قبل الاستعمال لا يصح وصفه بالحقيقة والمجاز ، فقد نقل السيوطي عن الإمام فخر الدين و أتباعه أن « اللفظ يجوز خلوه من الوصفين ؛ فيكون لا حقيقة ولا مجاز لغويا ، فمن ذلك اللفظ في أول الوضع قبل استعماله...لأن شرط تحقق كل واحد من الحقيقة و المجاز الاستعمال ؛ بحيث انتفى الاستعمال انتفيا»⁽⁹⁾. وشرط الاستعمال في حدّي الحقيقة والمجاز احتراز من المهمل من جهة ، و تأكيد على ضرورة السماع من جهة أخرى.

- الوضع⁽¹⁰⁾ (المصطلح عليه) : وهو رباط اجتماعي بين دال ومدلول متفق عليه⁽¹¹⁾، أو هو « تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه»⁽¹²⁾ في اصطلاح المتخاطبين. وهذا القيد- الوضع- احتراز من استعمال اللفظ في الغلط من جهة ؛ كقولك مشيرا إلى كتاب : خذ هذا الفرس ، ومن جهة أخرى احتراز من المجاز⁽¹³⁾.
إلا أن قضية الوضع هذه تثير مشكلة التوقيف والاصطلاح ، وبالتالي نشأة اللغة بدءا ، ثم إثبات الوضع السابق على الاستعمال بعد ذلك ، مما يولج البحث اللغوي في متاهات لا متناهية ، وهو ما تفتن إليه اللغويين المحدثون فأعرضوا عنه.

(1) المعنى المتواضع عليه أو المعنى الأساسي أو المعنى الحقيقي أو المعنى المنقول عنه اللفظ .
(2) المعنى الخارج عن أصل الوضع ، أو المعنى المتحول ، أو المعنى المجازي ، أو المعنى المنقول إليه اللفظ
(3) مفتاح العلوم ، ضبطه و كتب هوامشه و علق عليه : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 2 ، 1987، ص359،358.
(4) نفسه، ص359.
(5) انظر: التعريفات ، علي بن محمد الشريف الجرجاني ، مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح ، بيروت ، 1985، ص94 و214.
(6) انظر: المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر، ص57-64.
(7) انظر: الخصائص ، تحقيق: عبد الحميد هندراوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 2001، ص208/2-211.
(8) انظر : الإيضاح في علوم البلاغة المعاني و البيان و البديع (مختصر تلخيص المفتاح) ، راجعه و صححه و خرج آياته الشيخ بهيج غزاوي ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط 1988، ص1، 250-253.
(9) المزهر في علوم اللغة و أنواعها ، 1/ 367.
(10) قد يكون لغويا أو عرفيا أو شرعيا.
(11) انظر: إشكاليات القراءة و آليات التأويل ، نصر حامد أبو زيد ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء و بيروت ، ط 2001، ص6، 102-104.
(12) سعد الدين التفتزاني ، شرح مختصر المعاني في المعاني و البيان و البديع ، تحقيق : عبد المتعال الصعيدي ، مطبعة غددير قم ، إيران ، قم كدرخان ، ط 1349، ص3، 59، 58. نقلا عن: المجاز و قوانين اللغة ، علي محمد علي سلمان، ص228.
(13) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة المعاني و البيان و البديع (مختصر تلخيص المفتاح)، الخطيب القزويني، ص252.

-النقل: إذا كانت المواضع من مقوّمات الحقيقة فإن النقل من مقوّمات المجاز ، وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: « وأما المجاز فقد عوّّل الناس في حدّه على حديث النقل ، وأنّ كل لفظ نقل عن موضعه فهو مجاز »⁽¹⁾. وكذلك قول ابن الاثير: « والمجاز هو نقل المعنى عن اللفظ الموضوع له إلى لفظ آخر غيره »⁽²⁾. وقد عبّر غير واحد من القدامى عن هذه الثنائية: المواضع والنقل (الحقيقة والمجاز) بمصطلحي الأصل والفرع ، فقيل: الحقيقة « هي الأصل و المجاز هو الفرع ، ولا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة »⁽³⁾.

يبقى أن نتساءل الآن ما حقيقة هذا النقل المجازي ؟ أو بتعبير آخر : متى يجوز التجوز ؟ أو ما هي

شروط التجوز ؟

يشترط كل من طرق باب الحقيقة والمجاز وجود مناسبة⁽⁴⁾ بين المعنى المنقول عنه (المعنى الحقيقي الأصلي) والمعنى المنقول إليه (المعنى المجازي الفرعي) ، يقول عبد القاهر: « ثم اعلم بعد أن في إطلاق المجاز على اللفظ المنقول عن أصله شرطا وهو أن يقع نقله على وجه لا يعرى معه من ملاحظة الأصل. ومعنى الملاحظة أن الاسم يقع لما تقول أنه مجاز فيه بسبب بينه وبين الذي تجعله حقيقة فيه نحو أن اليد تقع للنعمة ، ومن شأن النعمة أن تصدر عن اليد...وكذلك الحكم إذا أريد باليد القوة والقدرة لأن القدرة أكثر ما يظهر سلطاتها في اليد ، وبها يكون البطش والأخذ والدفع والمنع والجذب والضرب والقطع وغير ذلك من الأفعال »⁽⁵⁾. وأكثر المصطلحات تداولاً للتعبير عن هذه المناسبة هو مصطلح العلاقة⁽⁶⁾.

وللعلاقة تعريفات مختلفة في صيغها متفقة في مضامينها منها : أنّها الوصلة أو المناسبة التي تربط بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه ، فهي صلة بين الأصل وفرعه⁽⁷⁾.

وباشتراط العلاقة الرابطة يخرج من حدّ المجاز الغلط والارتجال، لذلك نجد أنّ المجاز هو: « اللفظ

المستعمل في غير ما وضع له أولا، على وجه يصح، وزيادة قيد، على وجه يصح ، لإخراج استعمال الأرض في السماء... »⁽⁸⁾.

(1) دلائل الإعجاز ، ص 79.

(2) المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر ، 59/1.

(3) نفسه، 63/1.

(4) يطلق عليها كذلك : الملاحظة ، الوصلة ، النسبة ، العلاقة ، الصلة .

(5) أسرار البلاغة، ص 343.

(6) سميت بذلك لتعلق المعنى الثاني (المجازي) بالأول (الحقيقي)، انظر: التفتزاني ، مختصر السعد على تلخيص المفتاح ، 4 / 44 نقلا عن : مجاز و أثره في الدرس اللغوي ، محمد بدري عبد الجليل ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، دط، 1986، ص 67 . انظر: أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية و توجيهها في السياق ، خديجة محمد الصافي ،

دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة ، القاهرة ، ط 1، 2008، ص 39.

(7) انظر: مجاز و أثره في الدرس اللغوي ، محمد بدري عبد الجليل، ص 67.

ولكن هل وجود الرابط بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه كافٍ للتجاوز؟

الغالب أنّ مجرد وجود الرابط غير كافٍ لإجراء النقل بدليل عدم جواز إطلاق النخلة على غير الإنسان لمجرد المشاهدة في الطول ، وعدم جواز إطلاق الأسد على الإنسان لجامع البحر. أليس في إطلاق العين على الجاسوس مزيد اختصاص العين بالتجسس والمراقبة؟⁽¹⁾. ومن ثمّ فالعلاقة ليست صلة ضعيفة يمكن أن تحدث الغموض والالتباس بين المرسل و المتلقي ، وإنما هي رباط منطقي مكين يقبله العقل ويحترمه على حد تعبير جابر عصفور⁽²⁾. إنها قوية واضحة بين طرفي النقل ، ومن ثمّ فهي سابقة الوجود وليست إبداعاً.

وقد أشار عبد القاهر إلى هذه الحقيقة عندما قال : « ولم أرد بقولي: إن الحدق في إيجاد الائتلاف بين المختلفات في الأجناس أنك تقدر أن تحدث هناك مشاهمة ليس لها أصل في العقل ؛ وإنما المعنى في أن هناك مشاهمة خفية يدق المسك إليها ؛ فإن تغلغل فكرك فأدركها فقد استحققت الفضل »⁽³⁾.

ولا تخرج العلاقة التي تربط المدلولين الحقيقي والمجازي عن تلك الأنساق الدلالية التي تربط الدال بمدلوله، وهي المطابقة⁽⁴⁾ والتضمن والالتزام ، فالجهاز ذو العلاقة الجزئية والكلية يدخل في سياق التضمن ، فالمدلول الأول المذكور في السياق متضمن في المدلول الثاني المراد. كما في قوله تعالى: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [سورة النساء، الآية 92]؛ إذ المراد العبد كاملاً ، والمذكور جزء متضمن فيه وهو الرقبة ، وكذلك المجاز ذو العلاقة الكلية يتضمن المدلول المذكور المدلول المراد ، فهي تضمن في اتجاه عكسي . وفي المجاز الاستعاري علاقة المدلول الأول بالصفة أو الصفات التي تجمعها بالمدلول الثاني علاقة تضمن. وأما علاقة الصفة أو الصفات ذاتها بالمدلول الثاني فهي علاقة التزام⁽⁵⁾. فعند قولك : رأيت أسداً يداعب السيف في المعركة. المقاتل أسد يستلزم أنه شجاعاً ؛ لأن الشجاعة صفة لازمة للأسد.

والعلاقات في المجاز كثيرة ، وقد حاول البيانون حصرها في: «علاقات المشاهمة، والغائية(السببية والمسببية)، والكم(الكلية و البعضية) ، والزمان(اعتبار ما كان وما يكون) ، والمكان(الحالية والمحلية)»⁽⁶⁾. وبالنظر إلى العلاقة ينقسم المجاز اللغوي إلى: استعاري ، وهو ما كانت فيه العلاقة مشاهمة. ومرسل وهو ما كانت فيه العلاقة غير المشاهمة.

وهنا نتساءل مرة أخرى هل هذه الشروط الثلاثة: (المعنى الوضعي المستعمل ، المعنى المنقول إليه، العلاقة) كافية لبناء حدّ المجاز؟

والنفي هو الجواب الأرجح لهذا السؤال.

⁽⁸⁾ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشوكاني محمد بن علي ، دار المعرفة الجامعية للطباعة و النشر، بيروت ، ص21. نقلاً عن: التوليد الدلالي في البلاغة و المعجم ، محمد غاليم ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط 1987، ص1، ص22.

⁽¹⁾ انظر: المجاز و النقل لمحمد الخضر حسين ، 1/295، 296 نقلاً عن: التوليد الدلالي في البلاغة و المعجم ، محمد غاليم ، ص26.

⁽²⁾ انظر: جابر عصفور ، الصورة الفنية في التراث النقدي و البلاغي عند العرب ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط3 ، 1992، ص140 بتصرف.
⁽³⁾ أسرار البلاغة ، ص130، 131.

⁽⁴⁾ عند من يجعل الكناية من المجاز ؛ لأنه في الكناية يمكن إرادة المعنى الحقيقي فتحدث المطابقة.

⁽⁵⁾ انظر: علم الدلالة : أصوله و مباحثه في التراث -دراسة- منقول عبد الجليل ، ص76، 75.

⁽⁶⁾ التوليد الدلالي في البلاغة و المعجم ، محمد غاليم ، ص21.

لقد اشترط البيانيون في مفهوم حدّ المجاز وجود دليل يصرف الذهن عن المعنى الحقيقي إلى المجازي اصطلاحاً عليه: القرينة، يقول ابن الناظم في حدّ المجاز: «هو الكلمة المستعملة في حيز ما سي سوسوحه - بالتحقيق - الوضع المصطلح عليه - مع قرينة مانعة من إرادة معناها فيه»⁽¹⁾. والقرينة هي نوع من اللاملاءمة ينصبه المتكلم ليصرف به الذهن عن المعنى الحقيقي غير المراد إلى المعنى المجازي المراد⁽²⁾. وقد قيدوها بالمانعة لإرادة المعنى الحقيقي لإخراج الكناية من المجاز⁽³⁾.

وبهذه الشروط الأربعة: الحقيقة المستعملة، النقل المجازي، العلاقة، القرينة يوصف اللفظ بالمجاز.

الحقيقة والمجاز في التركيب

إذا كانت الحقيقة في المفرد وضعية يستند فيها إلى الوضع لغوياً كان أو غير لغوي فإنها في التركيب غير ذلك؛ إذ التركيب إسناد، والإسناد عملية عقلية، لذلك كانت الحقيقة في التركيب عقلية. يقول عبد القاهر: «فكل جملة وضعتها على أن الحكم بما على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه فهي حقيقة، ولن تكون كذلك حتى تعرى من التأول، ولا فصل بين أن تكون مصيباً فيما أفدت بما من الحكم أو مخطئاً، وصادقاً أو غير صادق»⁽⁴⁾.

ويدعم عبد القاهر رأيه هذا بأمثلة فيقول أن: من الحقيقة الواقعة في التركيب ما يقع موقع العقل على وجه الصحة واليقين؛ كقول القائل: (خلق الله الكون، وأنشأ العالم) فهما من أحقّ الحقائق وأرسخها. وكذلك ما يصدر عن اعتقاد فاسد وظنّ كاذب، كالذي يعتقده الكفار عن إسنادهم فعل الهلاك إلى الدهر في قوله تعالى حكاية عنهم: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [سورة الجاثية، الآية 24] فهو عندهم حقيقة لا مجاز⁽⁵⁾.

والرأي نفسه يذهب إليه القزويني يقول في فصل بعنوان: فصل الإسناد. منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي: «أما الحقيقة فهي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر... وقولنا في الظاهر ليشمل مالا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع وما لا يطابقه فهي أربعة أضرب: أحدهما ما يطابق الواقع واعتقاده؛ كقول المؤمن: أنبت الله البقل وشفى الله المريض، والثاني ما يطابق الواقع دون اعتقاده؛ كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: خالق الأفعال كلها هو الله تعالى، والثالث ما يطابق اعتقاده دون الواقع؛ كقول الجاهل: شفى الطبيب المريض، معتقداً شفاء المريض من الطبيب، والرابع مالا يطابق شيئاً منها كالأقوال الكاذبة التي يكون القائل عالماً بما لها دون المخاطب»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ بدر الدين بن مالك (ابن الناظم)، المصباح في المعاني والبيان والبدیع، تحقيق وشرح: حسن عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب بالجماميز، مصر، 1989، ص 122. نقلاً عن: المجاز وقوانين اللغة، علي محمد علي سلمان، ص 228.

⁽²⁾ الدسوقي، حاشية الدسوقي على شرح السعد، شروح التلخيص، 25/4. نقلاً عن: المجاز وقوانين اللغة، علي محمد علي سلمان، ص 235.

⁽³⁾ انظر: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، شروح التلخيص، ابن يعقوب المغربي، 26/4 نقلاً عن: المجاز وقوانين اللغة، علي محمد علي سلمان، ص 235.

⁽⁴⁾ أسرار البلاغة، ص 331، 332.

⁽⁵⁾ انظر: نفسه، الصفحة نفسها.

⁽⁶⁾ الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبدیع (مختصر تلخيص المفتاح)، ص 27، 28.

من خلال قول **الرجاني والقزويني** يتبين لنا أن الحقيقة في التركيب يستند فيها إلى عقل المتكلم وحاله، فمتى عري التركيب من التأول عند صاحبه كان حقيقة . ولذلك يقول **السكاكي** : الحقيقة العقلية « هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه... وإنما قلت : ما عند المتكلم من الحكم فيه ، دون أن أقول: ما في العقل من الحكم فيه ، ليتناول كلام الدهري إذا قال : أنبت الربيع البقل ، راثيا إنبات البقل من الربيع ، وكلام الجاهل إذا قال: شفى الطبيب المريض، راثيا شفاء المريض من الطبيب ، حيث عدّا منهما حقيقتين مع كونهما غير مفيدتين لما في العقل من الحكم فيهما»⁽¹⁾.

وعلى هذا فمنطلقات هؤلاء الدارسين ومعاييرهم لا تكاد تخلو من أثر العقيدة الدينية ابتداء وغاية ، وهو مالا ينسجم مع شروط الدراسة العلمية للغة ، التي تقتضي دراستها -اللغة - في ذاتها ومن أجل ذاتها، وهذا على الرغم من آرائهم الدقيقة ونظراتهم الثاقبة إزاء موضوعات الدراسة.

إذا كانت الحقيقة في التركيب قسيم للحقيقة في المفرد فكذلك المجاز في التركيب قسيم للمجاز في المفرد، يقول **عبد القاهر** : « ومتى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازا من طريق المعقول دون اللغة »⁽²⁾. وقوله الجملة دليل على أن المجازية تقع في الإسناد لا في اللفظ ، ولذلك يسميه -**عبد القاهر**- في مواضع عدة بالمجاز في الإثبات، في حين يسمى المفرد مجازا في المثبت.

وقد شاع بين الدارسين العرب القدامى أن المجاز في التركيب هو ما يعرف بالمجاز العقلي⁽³⁾، إلا أن ذلك ليس بالضرورة، فقد تخرج الجملة لضرب من التأول من الخبر إلى الإنشاء كالدعاء في قول القائل : رحم الله فلانا . أو قوله لك عند العطس : يرحمك الله . فهذا نوع من المجاز علاقته غير المشابهة ، وهو كثير عند التفتازاني⁽⁴⁾.

والحقيقة أن قضية المجاز العقلي بين المثبتين للمجاز في اللغة كانت مثار جدل بين الإثبات والإنكار، فمنهم من عدّه مجازا في المفرد ؛ أي مجازا في اللغة ؛ كـ : **ابن الحاجب** في (**الكليات**) ، بحكم أن المجازية واقعة في المسند⁽⁵⁾ ؛ ومنهم من عدّه مجازا في التركيب بحكم أن المجازية واقعة في الإسناد ؛ أي في الإثبات، وهو رأي **عبد القاهر الجرجاني**. وبخصوص هذا التقسيم للمجاز -اللغوي والعقلي- هناك من الدارسين من يرى فيه فصلا بين العقل و اللغة⁽⁶⁾.

(1) مفتاح العلوم، ص 399.

(2) أسرار البلاغة، ص 355.

(3) سمي كذلك لأنه يحرق قاعدة عقلية منطقية ، و يسمى كذلك : المجاز الحكمي ، الإسناد المجازي ، مجاز الإثبات .

(4) انظر: المجاز و قوانين اللغة ، علي محمد علي سلمان، ص 241، 240.

(5) انظر ابن الحاجب، الكليات ، 4/186. نقلا عن: أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية و توجيهها في السياق ، خديجة محمد الصافي، ص 49.

(6) انظر: فلسفة البلاغة بين التقنية و التطور ، رجاء عيد ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ط2، دت ، ص 193، 194.

وباختصار ، إن دراسة الحقيقة والمجاز عند العرب القدامى كانت على درجة كبيرة من الحدّة والانقسام، إثباتا وإنكارا ، توسيعا وتضييقا ، وزادها تعقيدا ارتباط حقيقة المفهومين بالمتكلم وعقيدته ، والسامع ومستواه الاجتماعي ، فما هو مجاز عند الموحد قد يكون حقيقة عند الملحد، وما هو حقيقة عند المعتزلي مجاز عند غيره، وما هو مجاز عند العالم قد يكون حقيقة عند ذوي المستويات الدنيا من العامة، إلا أن هذا الاختلاف الكبير يضمّ في ثناياه حقائق متفق عليها ، على غرار : الاستعمال، النقل، العلاقة ، القرينة، المعنى المنقول عنه ، المعنى المنقول إليه وغيرها.

وإذا كان هذا سبيل القدامى فكيف كانت نظرة المحدثين ؟

إذا كانت نظرة القدامى إلى الحقيقة والمجاز تبنى على أساس الأصالة والفرعية ، و اعتبار اللغة جامدة قد نشأت في عصر واحد -حسب ما توحى به دراساتهم - فإن نظرة المحدثين كانت أكثر مرونة واستجابة لطبيعة اللغة في حركتها المستمرة ، وعلى ذلك درسوا المفهومين-الحقيقة والمجاز- في إطار التطور الدلالي يعد المجاز شكلا من أشكاله تقتضيه طبيعة اللغة .

وهذا ما تفتن إليه غير واحد المحدثين ، يقول إبراهيم أنيس: « أبرز نواحي الضعف في علاج القدماء للحقيقة والمجاز أنهم وجهوا كل عنايتهم إلى نقطة البدء في الدلالة...فتصوروا ما سموه بالواضع الأول، وتحدثوا عن الوضع الأصلي ، كأنما قد تمّ هذا الوضع في زمن متعين في عصر خاص من عصور التاريخ ، ولم يدركوا أنّ حديثهم عن نشأة الدلالات ليس في الحقيقة إلا حوضا في النشأة اللغوية للإنسان ، تلك التي أصبحت من مباحث ما وراء الطبيعة»⁽¹⁾.

ولكن إذا كانت المعايير التي استند إليها القدامى على ما ذكره إبراهيم أنيس من الضعف فما هو البديل الذي يطرحه المحدثون ؟ وما قيمته ؟

يركز أنيس على عامل البيئة المشتركة بين الجماعة اللغوية في فهم دلالات اللغة، ويرى أنّ القدامى تجاهلوه، بينما يساهم بشكل كبير في بناء الدلالة الحقيقية العامة أو المجاز العام⁽²⁾. وانطلاقا من هنا فالحقيقة « لا تعدو أن تكون استعمالا شائعا مألوفاً للفظ»⁽³⁾. واللفظ إذا كان شائعا مألوفاً فإنه لا يثير الدهشة والغرابة ، وهو ما يحسبه أنيس دليلا على أن اللفظ حقيقة لا مجاز، وكونه شائعا مألوفاً -كذلك- يجعل دلالاته عامة مشتركة بين أبناء البيئة الواحدة، وهو ما يسميه الدلالة المركزية⁽⁴⁾. فما المقصود بالدلالة المركزية ؟ وما خصائصها ؟

(1) دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط3، 1972، ص128.

(2) انظر: نفسه ، ص129 ، 130.

(3) نفسه ، ص129.

(4) انظر: نفسه ، ص106، 130، 107 .

إنّ عملية التواصل اللساني تقتضي وجود قدر مشترك من الفهم المحوري لألفاظ اللغة بين الجماعة اللغوية الواحدة ، هذا القدر المشترك البعيد عن الإيجاءات الخاصة هو الذي يطلق عليه الدلالة المركزية⁽¹⁾، أو التعيين (La dénotation) ، والتعيين يشير إلى عدد من السمات الخاصة بوحدة معجمية تسمح بتكوين المرجع (Référent)⁽²⁾. يقول أحمد مختار عمر: « يملك هذا النوع من المعنى تنظيمًا مركبًا راقيا من نوع يمكن مقارنته بالتنظيمات المشابهة على المستويات الفنولوجية والنحوية... فكما أن الملامح المضادة تميز الأصوات في الفنولوجي فكذلك هي تميز المعاني التصويرية في السيماتيك»⁽³⁾.

إنّ كلمة (امرأة) - حسب هذا التصور - يمكن تحديد معناها المركزي بعدّها تملك السمات : (+ انسان)، (- ذكر) ، (+ بالغ) متميزة عن كلمة (ولد) بعدّها تملك السمات: (+ انسان)، (+ ذكر)، (- بالغ)⁽⁴⁾.

وهذا النوع من المعنى لا يثير الدهشة والغرابة في السامع ، ولا يحتاج إلى قرائن وتأويل ، فهو شائع مألوف في عُرف التخاطب، وهو ما نجده في المعاجم.

إلا أنّ الاستعمال قد ينحرف باللفظ عن معناه الشائع (الحقيقة) إلى معنى آخر غير مألوف (المجاز) فيثير الدهشة والغرابة زمنا يفقدها بعد ذلك ليتحوّل مرّة أخرى إلى حقيقة ، مما يدلّ على مرونة اللغة و حركيتها الدائمة «ولا يكون الحكم صحيحا على الحقيقة والمجاز في الألفاظ إلا إذا اقتصر على بيئة معينة وجيل خاص ، فالجهاز القديم مصيره إلى الحقيقة ، والحقيقة القديمة قد يكون مصيرها إلى الزوال والاندثار»⁽⁵⁾.

وهكذا يمنح إبراهيم أنيس دورا كبيرا للمتلقي والبيئة في التمييز بين الحقيقة والمجاز ، ولكن القول أنّ المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما عرف به أو اشتهر به عند المعاصرين قد يكون حلًا مقبولًا في دراسة الشعر والنثر وليس كذلك في دراسة النص القرآني⁽⁶⁾.

ومما سبق لا تخرج الحقيقة - عند المحدثين - في المفرد عن الدلالة الحرفية للفظ ؛ أي الدلالة المعجمية المركزية المشتركة بين الجماعة اللغوية الواحدة ، و التي تصاغ - طبقا للنظرية التحليلية (السماتية) - بـ « طاقم الملامح أو الخصائص التمييزية »⁽⁷⁾. وأمّا على مستوى التركيب فإنّ الحقيقة لا تعدو أن تكون مجموع الدلالات الحرفية (Littérales) لعناصره على هيئة تركيبية معيارية لا تثير الدهشة والغرابة.

⁽¹⁾ انظر : دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس ، ص 106. تسمى كذلك : المعنى الأساسي ، المعنى الأولي ، المعنى التصوري أو المفهومي أو الإدراكي ، انظر : علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، ص 36.

⁽²⁾ Voir : Initiation à la Stylistique , Claire Stolz, Ellipses Edition Marketing, S.A . Paris , 1999, p57.

⁽³⁾ علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، ص 36.

⁽⁴⁾ انظر: نفسه ، ص 36، 37.

⁽⁵⁾ دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس ، ص 131.

⁽⁶⁾ انظر: علم البيان بين القدامى و المحدثين : دراسة نظرية و تطبيقية ، حسني عبد الجليل يوسف ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الإسكندرية ، ط 1 ، 2006 ، ص 79.

⁽⁷⁾ علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، ص 126.

إلا أن مستعمل اللغة قد يتزاح عن المعيار لأغراض مختلفة فيحدث تشويش في الدلالة، وخرق في المعرفة الأولية للسامع، مما يثير عنده الدهشة والغرابة⁽¹⁾.

وهذا الانحراف هو نقطة التحول في مسار الدلالة من الحقيقة إلى المجاز، سواء في الأفراد، حيث يتم الخرق على مستوى السمات إضافة أو حذفاً، أو في التركيب على مستوى السياق اللغوي، بتشويش الذهن، وبذلك يكون المجاز نوعاً من الانزياح. و«يُميّز الاستعمال المجازي من الحقيقي للكلمة عنصر النفي الموجود في كل مجاز حي⁽²⁾، وذلك كقولنا رجل الكرسى ليست رجلاً، وعين الإبرة ليست عيناً»⁽³⁾.

إلا أن القطع بحقيقة الدلالة أو مجازيتها ليس سهلاً نتيجة حركتها المستمرة من المجال الحسي إلى المعنوي، ومن المعنوي إلى الحسي، ومن العام إلى الخاص، ومن الخاص إلى العام⁽⁴⁾.

لا شك أن عنصر المعنى أكثر العناصر اللغوية قابلية للتغير؛ لارتباطه بتجارب الإنسان، وبعده المجاز بعلاقاته المختلفة مظهرها من مظاهر هذا التغير الدلالي، فقد لاحظ العلماء في علاقات المجاز المرسل الكلية والجزئية طريقاً لحالات الانكماش والانتساع في المعنى، ذلك أن التعبير بالجزء عن الكل هو تعميم للمعنى وتوسيع له، و بالمقابل يعدّ التعبير بالكل عن الجزء تخصيصاً وتضييقاً له. أما علاقة المشابهة في المجاز الاستعاري وباقي علاقات المجاز المرسل فتعدّ طريقاً لانتقال المعنى من مجال إلى آخر⁽⁵⁾.

ونقل الاسم من معنى إلى آخر يكون إماً للمشابهة بين المعنيين المنقول عنه والمنقول إليه، وهو طريق الاستعارة والتشبيه البليغ⁽⁶⁾. والمشابهة قد تكون جوهريّة تخص ذات المعنيين؛ كالمشابهة بين ورقة الكتابة والورقة الطبيعية، وقد تكون وظيفية؛ كالمشابهة بين المعلم والرسول، وقد تكون انفعالية؛ كتشبيه المعنوي بالماضي في قولنا: صداقة دافئة، أو قد تكون مترامنة حسياً؛ كتشبيه الصوت باللون في قولنا: يعزف بطريقة أكثر زرقة، واللون والرائحة في قولنا: الأبيض المنعش⁽⁷⁾.

وإماً يكون نقل الاسم للمجاورة بين المعنيين في ضروب المجاز المرسل فيكون المجاز بعلاقات الجزء والكل تخصيصاً وتعميماً للمعنى، وباقي العلاقات نقل من مجال إلى آخر⁽⁸⁾. فلقد لاحظ الدالليون الأوائل أمثال ميشال بريال (M.Bréal) في العلاقات المجازية أنماطاً أساسية للتغيرات الدلالية لا تخرج عن المقولات المنطقية الثلاث: تضييق المعنى، توسيعه، نقله⁽⁹⁾.

(1) انظر: الأسلوبية: الرؤية والتطبيق، يوسف أبو العدوس، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، ط 1، 2007، ص 196-197.

(2) يقصد به المجاز الذي مازال يثير الدهشة والغرابة مقابل المجاز الميت، وهو الذي فقدهما، وأصبح من الحقائق بفعل الألفة وكثرة التردد.

(3) علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 241.

(4) انظر: علم البيان بين القدامى والحديثين: دراسة نظرية وتطبيقية، حسني عبد الجليل يوسف، ص 71، 72.

(5) انظر: علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق: دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، فايز الداية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، ص 379.

(6) هناك من يعدّ التشبيه البليغ من المجاز، انظر: البلاغة العربية تأصيل وتجديد، مصطفى الصاوي الجويني، منشأة المعارف، الإسكندرية، دط، ص 129.

(7) انظر: علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، فايز الداية، ص 383-385.

(8) نفسه، ص 383-387.

(9) انظر: كيرو (1975) Guiraud، ص 43، 42، نقلاً عن: التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، محمد غاليم، ص 52.

وللدارسين العرب اهتمام كبير بمظاهر التطور الدلالي في مختلف جوانبه ، على غرار إبراهيم أنيس، أحمد مختار عمر، فايز الدايدة ،رمضان عبد التواب⁽¹⁾ وغيرهم ، ولم تخرج بحوثهم عن التصنيف الثلاثي: توسيع، تضيق ، نقل.

وأمام هذه المحاولات العلمية الساعية إلى تقنين حركة المعنى وتغيّره ، والتي ما تنفك حاضرة في وعي الدارسين الدلاليين وفي دراستهم نتساءل عن جديد النظرية السماتية في نظرتها إلى الحقيقة والمجاز ، بعدّ الجاز طريقا من طرق التطور الدلالي . بعبارة أخرى ماذا أضافت هذه النظرية للبحث الدلالي في باب الجاز؟ للإجابة عن هذا السؤال يجدر بالبحث أن يستعرض المصطلحات المفاتيح لهذه النظرية ومفاهيمها ، ومعرفة منطلقاتها ومبادئها ، حتى يتسنى تقييمها تقييما علميا يوضح مالها ما عليها .

◀ نظرية التحليل السّماتي

تقوم نظرية التحليل السّماتي (L'analyse sémique) على جهاز اصطلاحي ضخم مشتق في أغلبه من المنظومة الاصطلاحية لنظرية التحليل الفونولوجي (L'analyse phonologique) ، ذلك أنّ التحليل السّماتي يقوم على فكرة الاعتقاد بالتوازي (Parallélisme) بين وجهي الدليل اللساني السوسيري الدال والمدلول، ولذلك نجد تناظرا كبيرا في المصطلحات بين النظريتين؛ بل وحتى في إجراءات التحليل . فما هو التحليل السّماتي وما هي مصطلحاته ؟

التحليل الدلالي أو التحليل السّماتي، أو السميكي ، أو التحليل المعنمي ، أو المعنوي ، أو التفكيك المعجمي/الدلالي ، أو التحليل المكوّناتي ، أو المؤلّفاتي، ترجمات عربية متعددة لما يصطلح عليه في اللسانيات الغربية الحديثة (L'analyse sémique)⁽²⁾ أو (L'analyse componentielle)⁽³⁾ . وهذا التعدد في الترجمة هو ما قاد بعض الباحثين العرب إلى تبني المصطلح الأجنبي كما هو دون ترجمته تفاديا للفوضى المصطلحية التي تعمّ الساحة العربية في مختلف حقول اللسانيات، من أجل رفع الالتباس عن المفاهيم المتقاربة والمتداخلة من جهة، وتوفير عناية البحث عن مقابلات مفترضة ، كثيرا ما تزيد الأبحاث والدراسات غموضا .

ولقد شعر عبد الجليل مرتاض بالقلق - كما صرّح بذلك - إزاء مصطلح (sémique) مثلا ، وهو يعبر عنه بالدلالي أو المعنوي أو المرتبط بالوحدات المعنوية الصغرى (Les sèmes)، لأنّ هذا الوصف يصطدم بمصطلحات أخرى من أهمها مصطلح (Significatif)⁽⁴⁾ .

وعلى الرغم من التعدد في المصطلحات و الاختلاف في الترجمات فإنّ مصطلح (L'analyse sémique) يشير إلى مفهوم لساني بنيوي (Structural) واحد يقوم على وصف مدلول (Signifié)⁽⁵⁾ .

(1) انظر: التطور اللغوي : مظاهره وعلله وقوانينه ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3، 1997، ص189 وما بعدها .

(2) استعمال أوروبي .

(3) استعمال أمريكي .

(4) انظر: التحليل البنيوي للمعنى و السياق، ص 93 ، 94 .

(5) مصطلح ف.دو سوسير .

أو مضمون (contenu)⁽¹⁾ وحدة دلالية يطلق عليها (Sémème) المترجمة عربياً: مفهوم ، وصفا بنيويا يستند على مفهوم النظام (Système) السوسيري القائم على العلاقات والاختلافات ، وهذا التحليل يرى أنّ مفهوم وحدة معجمية (Lexème) ليس هو الوحدة الدلالية الصغرى في اللسان ؛ لأنه يقبل التحليل إلى وحدات معنوية أصغر يطلق عليها السمات أو المعانم (Les sèmes) حيث مجموعها يشكل مدلول المفهوم (Le sémème).

إنّ مفهوم التحليل السماتي سيظل غامضاً إلى حين يتضح مفهوم المعنم (Le sème) ، و المفهوم (Le sémème)، ولذلك نتساءل: ماذا نعني بمهذين المصطلحين ؟ وما العلاقة بينهما ؟
يعدّ هذان المصطلحان من أهم المصطلحات التي يقوم عليها التحليل السماتي الدلالي ، وقد كانا محلي اختلاف من حيث الترجمة على غرار وضعية أغلب المصطلحات اللسانية في العالم العربي.

مصطلح (sème) :

لقد ترجم مصطلح (Le sème) إلى: المعنم ، المعينم ، السمة الدلالية ، السيمة ، المعلم الدلالي، الدليلم، الملمح، الصفة الدلالية، المكون الدلالي أو مكون الدلالة ، الذرة الدلالية ، الخاصة الدلالية ، الوحدة الصغرى أو الدنيا للمعنى، الوحدة الأساسية للمعنى وغير ذلك، إلا أنّ أشهر المصطلحات استعمالاً المعنم والسمة الدلالية⁽²⁾.

يشير هذا المصطلح إلى ما يسمى في اللسان الفرنسي (Trait sémantique) أو (Semantic feature) في اللسان الإنجليزي، أو ما يطلق عليه ل. يلمسلف: (Plérème)، ويعني في الاصطلاح اللساني: الوحدة المعنوية الصغرى غير القابلة للتجزئة إلى عناصر أخرى، وغير القابلة للتحقق المستقل، أو ما يمكن أن يحمله مدلول وحدة ما من معان جزئية⁽³⁾.

إنّهُ بتعبير ب. بوتبي « السمة الدلالية المميزة لجوهر مدلول دليل (على مستوى المورفيم) والخاص بمجموع معطى من الدلائل»⁽⁴⁾ ، أو هو « السمة الدلالية الدنيا المميزة »⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ مصطلح لوي ترول يلمسلف (1899-1965 Louis Trolle Hjelslev) بوصفه وحدات للمضمون في مقابل (Cémème) بوصفه وحدات للتعبير .

⁽²⁾ انظر: علم الدلالة (علم المعنى) ، محمد علي الخولي، ص 189.

و علم الدلالة ، أحمد مختار عمر، ص 114-138

و التحليل البنيوي للمعنى و السياق ، عبد الجليل مرتاض، ص 93-95.

و المصطلحات اللسانية و البلاغية و الأسلوبية و الشعرية انطلاقاً من التراث العربي و من الدراسات الحديثة ، محمد بوطارن و آخرون ، ص 337-341.

و اللغة و المعنى و معنى المعنى ، آ. كروز ، ص 166.

و مدخل إلى علم الدلالة الألسني ، موريس أبو ناصر ، ص 36، 35.

⁽³⁾ Voir :Dictionnaire de linguistique ,Jean Dubois et autres ,p433.

⁽⁴⁾ «Sème :trait distinctif de la substance du signifié d'un signe (au niveau du morphème) :et relativement à un ensemble donné de signes » , La sémantique ,Christian Touratier ,p29 .de Pottier ,1974,p330

ومصطلح (sème) تسمية اقترحها أ. ج. غريماس للعناصر الدلالية المميزة فيما يقابل السمات المميزة (Traits distinctifs) عند ر. ياكسون والعناصر الاختلافية (Eléments différentiels) ⁽¹⁾ عند دوسويسر، وذلك بهدف التبسيط المصطلحي ⁽²⁾.

والمعالم-وهي ذرات دلالية دنيا (Atomes sémantiques minimaux) غير قابلة للتحقق المستقل- لا تظهر إلا في إطار شكل دلالي أكبر هو ما يصطلح عليه المفهم (Le sémème) ⁽³⁾، فماذا يعني هذا المصطلح في عُرف الدلالة البنيوية؟

مصطلح (sémème):

ترجم مصطلح (Le sémème) إلى اللسان العربي بـ: المفهم، مشارا به إلى المحتوى المفهومي أو الدلالي لوحدة معجمية (Lexème) ⁽⁴⁾ على مستوى Micro-système ⁽⁵⁾؛ أي وحدة مجردة للدلالة تتضمن عدة معالم ثابتة (Sèmes constants)، وأخرى متغيرة (Variables) ⁽⁶⁾؛ أي حزمة من السمات (المعالم) الدلالية ⁽⁷⁾، تشكل المحتوى المدلولي لمفردة معجمية (Lexème) بعدّها عنصرا في ميكرو-نظام.

وعليه فإنّ المفهم (Le sémème) بعدّه « مجموعة من السمات الدلالية الملائمة (أو المعالم) الداخلة في تعريف جوهر وحدة معجمية » ⁽⁸⁾، يعني أنه بالضرورة شكل دلالي قابل للتحليل يمكن صياغته بشكل علمي رياضي كما يلي:

مفهم N/(N) دليل لساني هو :

$$\text{Sémème}_N = / \text{Sème}_1 / , / \text{Sème}_2 / , / \text{Sème}_3 / , / \dots / , / \text{Sème}_N /^{(9)}$$

⁽⁵⁾ « La sème est le trait distinctif sémantique minimum », ibid, la même page, de Pottier, 1964, p124 .

⁽¹⁾ تسمى كذلك التفاضلية أو التباينية أو التمايزية.

⁽²⁾ Voir: Greimas, 1966, p22 de La Sémantique, Christian Touratier, p29, 30 .

⁽³⁾ انظر: التحليل البنيوي للمعنى والسياق، عبد الجليل مرتاض، ص 76، 77. والمصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية انطلاقا من التراث العربي ومن للدراسات الحديثة، محمد الهادي بوطارن وآخرون، ص 337.

⁽⁴⁾ إضافة إلى ما ذكرناه سابقا عن مصطلح (Lexème) فإن ك. توراتي يستعمله بمعنى مفردة معجمية، انظر: La sémantique, p29-35. ⁽⁵⁾ يطلق على هذا المصطلح أحيانا: سياقًا نظاميا أو حقلا تصوريا ويعني مجموعة قاموسية، انظر: التحليل البنيوي للمعنى والسياق، عبد الجليل مرتاض، ص 76-79، وأحيانا أخرى يطلق عليه: الحقل المعجمي والدلالي (Constellation lexicale) انظر:

Initiation à la Stylistique, Claire Stolz, p 56.

⁽⁶⁾ انظر: التحليل البنيوي للمعنى والسياق، عبد الجليل مرتاض، ص 76، 75.

⁽⁷⁾ انظر: المصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية انطلاقا من التراث العربي ومن للدراسات الحديثة، محمد الهادي بوطارن وآخرون، ص 337.

⁽⁸⁾ «L'ensemble des traits sémantiques pertinents (ou sèmes) entrant dans la définition de la substance d'un Lexème», Pottier, 1963, p8. de La sémantique, Christian Touratier, p31.

⁽⁹⁾ انظر: التحليل البنيوي للمعنى والسياق، عبد الجليل مرتاض، ص 76، 75.

لكن كيف يتم وصف هذه السمات (المعانم) أو بعبارة أخرى ما هي الإجراءات المعتمدة في عزل

المفهم؟

لقد كان للتحليل الفنولوجي عند الأمير نيكولاوي تروبتسكوي (1890-1938 N.Troubetzkoy) أثر بالغ عند علماء الدلالة البنيويين، فكان المصدر الملهم لأفكارهم ومصطلحاتهم وإجراءاتهم، وعلى رأس هذه الإجراءات: التحليل التمايزي (L'analyse différentiels) الذي يقوم علم، مقابلات دلالية ثنائية أو أكثر لمجموعة قاموسية لها قاسم دلالي مشترك. ومن ثمَّ فإنَّ المعنم يعمل كعنصر ملائم (élément pertinent) للتمييز الدلالي تماما كما تعمل السمة الفنولوجية مثلا: /مجهور /، /مهموس / على التمييز بين /b/ و /p/ على مستوى الفونيم⁽¹⁾.

ومن ثمَّ على مستوى المونيم للتمييز بين (Beau) و (Peau). وهذا معنى قول ن. تروبتسكوي: «تعدّ المقابلة الفنولوجية اختلافا صوتيا يمكن أن يسخر في لسان معطى لتحديد اختلافات الدلالات الفكرية»⁽²⁾.

مثال توضيحي :

لغرض توضيح فكرة التحليل السماتي نحيل على المثال الشهير الذي يقدمه ب. بوتوبيي لمجموعة معجمية تتألف من: (pouf ,canapé ,tabouret ,fauteuil ,chaise)⁽³⁾، والتي تشكل حقل أثاث الجلوس. وعن طريق المقارنة والتقابل يتميز مفهوم كل فرد من أفراد هذه المجموعة بعدّه قائمة من السمات (المعانم) يختلف من خلالها عن المفهوم المقابل بسمة (معنم) أو أكثر كما في الجدول أدناه⁽⁴⁾.

	S ¹	S ²	S ³	S ⁴	S ⁵	S ⁶	
chaise	+	+	+	+	-	+	= S ¹
fauteuil	+	+	+	+	+	+	= S ²
Tabouret	-	+	+	+	-	+	= S ³
Canapé	+	+	-	+	+	+	= S ⁴
Pouf	-	+	+	+	-	-	= S ⁵

⁽¹⁾ انظر : السابق، ص 77، 76.

⁽²⁾ تاريخ السيميائية، آن إينو، تر: رشيد بن مالك، مراجعة: عبد القادر بوزيدة و عبد الحميد بورايو، منشورات مخبر الترجمة و المصطلح، جامعة الجزائر، ودار الآفاق، الأبيار - الجزائر، دط، 2004، ص 94 (هامش الكتاب) عن تروبتسكوي.

⁽³⁾ على الرغم من الاختلاف في ترجمتها بمقابلات عربية فإن أشهرها على الترتيب: (كرسي، كرسي بذراعين (متكأ)، مقعد، أريكة، منفوخة)،

انظر: التحليل البنيوي للمعنى و السياق، عبد الجليل مرتاض، ص 95. وعلم الدلالة، كلود جرمان و ريمون لوبلون، ص 68.

⁽⁴⁾ La sémantique, Christian Touratier, p32.

- حيث يشير (S) في الإطار الأفقي إلى السمات (المعانم) ،وهي كما يلي:

$S^1 = /avec dossier/$ (ممسند)

$S^2 = /sur pieds/$ (على أرجل)

$S^3 = /pour une personne/$ (لشخص واحد)

$S^4 = /pour s'asseoir/$ (للجلوس عليه)

$S^5 = /avec bras/$ (بذراعين)

$S^6 = /avec matériau rigide/$ (بمادة صلبة)

- ويشير (S) في الإطار العمودي إلى مفاهيم (Sémèmes) الوحدات المعجمية المقابلة .

- تشير العلامة (+) إلى وجود السمة ، وتشير العلامة (-) إلى غيابها.

وعليه فإنّ مفهوم الكرسي-حسب هذا التحليل-لا يتحدد من خلال ما يحيل عليه في الواقع؛ وإنما يتحدّد بعدد الكرسي عنصرًا في نظام له علاقات بباقي عناصر هذا النظام. أو بمعنى أدق من خلال تموقعه في النظام، ولذلك يقول عبد الجليل مرتاض: «إنّ المعاني المرجعية *Sens référentiels* وخاصة البنيوية يمكن أن تختلف بشكل ظاهر بين لغة وأخرى ،وهذه الإشارة تذكّرنا بسوء الترجمة الحرفية لنص منقول من لغة إلى لغة أخرى»⁽¹⁾.

إنّ مفهوم كرسي(chaise)-حسب الجدول السابق-هو ($S^1, S^2, S^3, S^4, S^5, S^6$)، في حين مفهوم متكأ(fauteuil) هو ($S^1, S^2, S^3, S^4, S^5, S^6$)، ومنه يبرز مفهوم متكأ في المقابلة كرسي / متكأ بوصفه مفهوما معلما (*Sémème marqué*)⁽²⁾؛ لأنه أضاف السمة (المعنم): S^5 أي /avec bras/، في حين هذه السمة غائبة في مفهوم الكرسي. وهذه السمة التي تجعل مفهوما يتميز عن آخر تسمى سمة (معنما)، خاصة أو نوعية (*Sème spécifique*)⁽³⁾، حيث مجموع السمات النوعية يشكل ما يسمى: (*Le sémantème*)، وتسمى السمات (المعانم) العامة لوحدة معجمية السمات الجنسيّة (*Les sèmes génériques*) مجموعها يشكل ما يطلق عليه: (*Le classème*)⁽⁴⁾، الذي هو «مجموع السمات الجنسية»⁽⁵⁾ لوحدة معجميّة.

⁽¹⁾ التحليل البنيوي للمعنى و السياق ، ص47.

⁽²⁾ voir : Initiation à la Stylistique , Claire Stolz, p55 .

⁽³⁾ في المقابلة : كرسي / متكأ هناك سمة نوعية واحدة هي: S^5 /تمييز متكأ عن كرسي ، بينما في المقابلة : متكأ/مقعد مثلا نجد سمتين نوعيتين هما : S^1 / S^5 .

⁽⁴⁾ Ibid , la même page . et voir : Initiation à la Stylistique , Nicolas Laurent , Hachette Livre , Paris , 2001, p17.

⁽⁵⁾ Pottier , 1974, p30. de La sémantique , Christian Touratier , p54.

أما تقاطع مجموعة من السمات (المعانم) لمجموعة من الوحدات المعجمية على مستوى ميكرو- نظام فيطلق عليه ب. بوتبي الوحدة الدلالية الجامعة (Archisémème)⁽¹⁾، فعلى سبيل المثال:

$$/S^1/n /S^2 /n / S^3/n/ S^4/n / S^5/ n/S^6 / =/S^2/ ,/S^4/$$

وهذا التقاطع يمثل مفهوماً لوحدة معجمية هي مقعد (Siège)، وهي في مثل هذه الحالة تشكل وحدة معجمية جامعة (Archilexème)⁽²⁾.

ويسمى مجموع الوحدات المعجمية (Ensemble des lexèmes) التي تتقاسم سمات (معانم مشتركة) : (Le taxème)⁽³⁾.

مثلاً : taxème المعانم : /S¹/، /S²/، /S³/، /S⁴/ هو كرسي و متكأ.

أمّا : taxème المعانم : /S²/، /S⁴/ فهو : كرسي ، متكأ ، مقعد ، أريكة ، منفوخة.

إنّ المعانم سواء كانت جنسية (génériques) أو نوعية (spécifiques) هي معانم ثابتة قارة

(Invariables /Constants)، يسميها أ. ج. غريماس : النواة الدلالية (Noyau sémique)، وهي تنتمي

إلى الدلالة الذاتية (La dénotation)⁽⁴⁾. أمّا المعانم السياقية (Sèmes contextuels) فهي معانم متغيرة

(variable) تنتمي إلى الدلالة الإيحائية (La connotation)⁽⁵⁾ يدعوها ب. بوتبي (Virtuèmes)⁽⁶⁾.

يقول:

«La vertuème est un trait sémique virtuel, et un trait sémique connotatif»⁽⁷⁾

أمّا فرانسوا راستي فيدعو المعانم الذاتية التي تسمح بتحقيق مرجع وحدة معجمية ما المعانم الملازمة

(Sème inhérents) في مقابل ما يسميه ب. بوتبي المعانم القارة، ويدعو المعانم التي تتشكل من مجموع

القيم الدلالية المزيّدة (Additionnelles) من السياق الخطابي المعانم المتعلقة (Sèmes afférents) في

مقابل ما يدعوه ب. بوتبي (Virtuèmes)⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ تسمح هذه الوحدة بدخول جميع أفراد الصنف ضمن السلسلة موضوع التحليل، كما تمنع دخول مجموعات أخرى من الأثاث؛ كالتاولات والأسرة وغيرها في مثال ب. بوتبي السابق.

⁽²⁾ Ibid, p33.

⁽³⁾ voir : Initiation à la Stylistique, Claire Stolz, p55.

⁽⁴⁾ أي الدلالة التعيينية التي تحيل على المرجع أو ما يمكن أن نطلق عليه المعنى الحقيقي (Le sens propre ou le sens littéral) أو المعنى المباشر (Le sens direct).

⁽⁵⁾ أي الدلالة التضمينية المكتسبة من السياق، أو بتعبير أدق مجموع القيم المضافة إلى الدلالة التعيينية. انظر: المرجع نفسه، ص57.

⁽⁶⁾ انظر: التحليل البنوي للمعنى و السياق، ص78.

⁽⁷⁾ La sémantique, Christian Touratier, p55.

⁽⁸⁾ voir : Initiation à la Stylistique, Nicolas Laurent, p19.

إنَّ السّمات الثابتة بنوعيتها (الجنسية والتنوعية) هي سمات أساسية ، أمّا السمات السياقية فهي سمات ثانوية فـــــــ« مثلا لون التفاحة ليس سمة أساسية فيها ؛ إذ قد تكون حمراء أو ذهبية أو خضراء ، وحجم التفاحة ليس سمة أساسية فقد تكون صغيرة أو متوسطة أو كبيرة ، ولكنها تبقى مع ذلك تفاحة . اللون والحجم بالنسبة للتفاحة سمتان ثانويتان»⁽¹⁾.

إنَّ السمات السياقية هي سمات متزعزعة (Instables) بتعبير ب. بوتوي⁽²⁾.

وفيما يرى بعض الباحثين في اللسانيات أن «التحليل المؤلفاتي يعتمد -في موضوعه- على دراسة البنية الداخلية لمدلول الكلمات خارج السياق، بمعنى دراسة عناصر أو مكونات الدلالة لوحدة لسانية»⁽³⁾، فإنَّ أ. ج غريماس «يلجّ على ضرورة العودة إلى التحليل على مستوى الخطاب لكشف المعانم التضمينية»⁽⁴⁾. على الرغم من أن البعض يرى في المعاني الإضافية تعقيدات تقف عائقا في وجه بناء نظرية عن المعنى، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالاستخدامات المجازية⁽⁵⁾.

كيف يتم عزل السمات الدلالية؟

تمارس شبكة العلاقات بين الوحدات اللسانية قوة التأثير في عزل السمات الدلالية من خلال ميكرو- نظام معطى- موضوع التحليل-فاختيار سمة دون غيرها ليس اعتباطيا ؛ بل يخضع لسلسلة العلاقة ، وهو ما يوضحه الخولي بقوله :«علينا أن نلاحظ أنّ سمة ما قد تستلزم ما بعدها ، مثلا (ولد) سمتهها: + اسم . ولكن من الأسماء ما هو +حي(ولد، بنت، رجل، حصان)، ومنها ما هو -حي (أي ليس حيا)، مثل كتاب ، باب ، سيارة . و بعد أن اخترنا سمة + حي لا بدّ أن نتقل إلى سمة إنسان ؛ لأنّ من الأحياء ما هو إنسان(ولد ، بنت رجل) ، ومنها ما هو غير إنسان(حصان، بقرة، أسد) وبعد أن اخترنا سمة(+إنسان) لا بدّ أن نتقل إلى سمة (ذكر) ؛ لأنّ الإنسان ذكر أو أنثى. وبعد أن اخترنا سمة(+ذكر) لا بدّ من الانتقال إلى سمة (السن)؛ لأنّ من الذكور من هو صغير السن، ومنهم من هو كبير السن. إذا، السمات يقود بعضها إلى بعض، ولكل كلمة سماتها المميزة»⁽⁶⁾. ومع ذلك فإنّ طابع الحدس يغلب على هذه العملية، وهو مما يحسب على هذه النظرية.

⁽¹⁾ علم الدلالة (علم المعنى) محمد علي الخولي ، ص200.

⁽²⁾ voir : Pottier ,1974,p74 ,75 de La sémantique ,Christian Touratier ,p55.

⁽³⁾ علم الدلالة ، كلود جرمان و ريمون لويلون ، ص 66 ، 67.

⁽⁴⁾ التحليل البنوي للمعنى و السياق ، عبد الجليل مرتاض ، ص78.

⁽⁵⁾ انظر : اللسانيات و علم اللغة المعاصر و علاقته بالعلوم الإنسانية ، صلاح حسنين ، دار الكتاب الحديث ، دط ، 2008، ص160.

⁽⁶⁾ علم الدلالة (علم المعنى)، ص195.

« منطلقات التحليل السماتي الدلالي التوازي بين الدال والمدلول / التعبير والمضمون

لئن كانت فكرة تشذير محتويات الوحدات اللسانية إلى ذرات دلالية صغرى غير قابلة للتحليل بعد ذلك تعود إلى الفيلسوف ليبنيتر⁽¹⁾ (Leibniz William Gottfried 1666-1716) حسب جورج مونان (Georges Mounin) والذي سعى إلى تأسيس ألفبائية التفكير الانساني. بمحاولة ردّ التعبير عن المعاني المركبة إلى معاني عناصر دلالية أكثر بساطة، فإنّ لوي ترويل يلمسلف (Louis Trolle Hjelmslev 1899-1965) أول لساني اعتنق هذه الأفكار⁽²⁾ انطلاقا من نقد مقولة ف. دوسوسير الشهيرة: اللغة نظام من الدلائل. و ل. ت. يلمسلف لا ينكر نظامية اللغة؛ وإنما يرفض أن تكون الدلائل (Signes) وحدات اللغة التي لا تقبل مزيدا من التحليل⁽³⁾. وذلك انطلاقا من التوازي (Parallélisme) الذي افترضه بين وجهي الدليل اللساني: الدال والمدلول. بمصطلح ف. دوسوسير، التعبير و المضمون (Expression et Contenu) بمصطلحه- يلمسلف- مستفيدا من بحوث ترووبتسكوي حول نظرية الفونيم. ومن هنا وجب على يلمسلف أن يتجاوز آراء دوسوسير بخصوص الأفضلية المعطاة للدليل بعد أن توصل علماء الأصوات إلى تفكيك الدال إلى وحدات أصغر هي الفونيمات (Les phonèmes)؛ أي رد ما لا يتناهى عدده من الدلائل (Les signes) إلى عدد محدود من الوحدات.

وبالتوازي سعى يلمسلف إلى « إمكانية رد التنوع الكلامي الكبير العدد اللامحدود من الدلائل إلى عدد مقلص- ويكون هذا العدد بالتالي محدودا- من الوحدات الأولية والذرات الدلالية التي يضع لها يلمسلف مصطلحا عاما جدا وهو الصور»⁽⁴⁾ (Les figures).

وهكذا كان يلمسلف يلجّ على أنّ الدلائل ليست الوحدات الصغرى الدالة؛ بل وحدات أكثر بساطة هي ما يدعوه صور المحتوى (figures du contenu) أو في مقابل Sémèmes وحدات التعبير بالتوازي . وهو ما أشار إليه بعض اللسانيين على غرار جورج مونان ، الذي يرى « أنّ المسعى الجوهرى للسيمانطيقا بعد دي سوسور انعكف على تأسيس علم للمدليل موازاة بالوصف العلمي للدوال التي كانت تشكل أولا وبشكل غير محسوس الفنولوجيا والساتكس البنيويين»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ إن لم ترجع جذوره إلى ريمون لول (Raymond Lulle 1235-1315) حسب جورج مونان ، انظر: أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية -دراسة- أحمد عزوز ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، دط، 2002، ص62.

⁽²⁾ انظر: اللغة و المعنى ومعنى الكلمة :علم الدلالة ، آ. كروز ، الموسوعة اللغوية ، ن. ي. كولنج ، 1/166، 167. وأصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية -دراسة- أحمد عزوز ، ص62، 63.

⁽³⁾ انظر: المنوال النحوي العربي ، قراءة لسانية جديدة ، عز الدين مجدوب ، ص89.

⁽⁴⁾ تاريخ السيميائية ، آن اينو ، ص79.

⁽⁵⁾ التحليل البنيوي للمعنى و السياق ، عبد الجليل مرتاض ، ص96.

ويعترف بأن «النظرية المنطقية للمعنى أو الدلالة الدالة الصغرى يجب أن تخضع أو تكون قابلة للتحليل Décomposable الفك إلى وحدات أصغر منها في صور المحتوى تماما كقبولها الانحلال إلى وحدات صوتية تمايزية (فونيمات) في صور العبارة « figure d'expression »⁽¹⁾.

ومن هنا نشأت فكرة التحليل السّماتي الدلالي الساعية إلى إقامة منهج علمي يكون قادرا على تصنيف المدلولات بالطريقة نفسها التي تنتهجها الفنولوجيا⁽²⁾ عن طريق أنظمة المقابلات الثنائية وغير الثنائية. مثال توضيحي لفكرة التوازي بين تحليل الدوال وتحليل المدلولات⁽³⁾ :

وحدات دالة		وحدات غير دالة	
جلسوس شخص واحد	جلسوس شخص واحد	شفوي	شفوي
بأرجل	بأرجل	ساد	ساد
دون عضدين	بعضدين	فموي	فموي
		مجهور	مهموس
كرسي	أريكة	[B]	[P]

فكما أن /P/ يتميز عن /B/ بسمة /+ مهموس/ في مقابل /- مهموس/ أو /+ مجهور/ بالنسبة إلى /B/. كذلك تتميز الأريكة بسمة /+ بعضدين/ في مقابل /- بعضدين/ أو بدون عضدين بالنسبة إلى الكرسي. وهذا « المنهج للدراسة السيمانطيقية (الدلالية) للوحدات اللكسيكية (المعجمية) ليس إلا تفرعا للتحليل الفنولوجي الذي يسعى في تحليله اللغوي إلى وصف السمات وصفا تمييزيا »⁽⁴⁾.

ولذلك يرى ل. يلمسلف أنه ينبغي اعتماد الطريقة ذاتها المعتمدة في تحليل مستوى التعبير لتحليل مستوى المضمون ؛ أي التحليل إلى المكونات التي تعقد علاقات متبادلة ، وهي بالتأكيد مكونات أصغر من الدلائل⁽⁵⁾. ويكفي للتأكد من ذلك اعتماد إجراء الاستبدال (La commutation)، وهو مصطلح إجرائي مستعار من الفنولوجيا يمكن توضيحه على مستوى المضمون من خلال المثال التالي: خذ على سبيل المثال محتوى الوحدة:

(1) السابق، ص 98.

(2) انظر: مدخل إلى علم الدلالة الألسني ، موريس أبو ناضر ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، ع 18-19، ص 33.

(3) التحليل البنيوي للمعنى و السياق ، عبد الجليل مرتاض ، ص 78، 79.

(4) نفسه ، ص 95.

(5) انظر: تاريخ السيميائية ، آن إينو ، ص 79.

(سيارة): /+ عربية/، /+ يدفعها محرك/، /+ تسير على أربع عجلات/، /+ تستعمل لنقل الأشخاص/ حيث باستبدال /+ بأربع عجلات/—: /+ بعجلتين/ نحصل على الطنبر (Tombereau): عجلة بدولابين.

وباستبدال /+ لنقل الأشخاص/—: /+ لنقل البضائع/ نحصل على شاحنة (Camion). ونحصل على مجرو الخيل باستبدال /+ يدفعها محرك/—: /+ يجرها الخيل/ (1).

وهكذا « فإنّ تغيرات صعيد التعبير تحدث في كل مرة تغيّرات مترابطة مع صعيد المضمون » (2).
ومنا هنا فإنّ هذا التحليل للوحدات اللسانية على صعيد المضمون يشكّل نوعاً من الاختزال مثلما شكّل تحليل هذه الوحدات على صعيد التعبير اختزالاً ممثلاً في عدد محدود من الفونيمات (3).

وعليه يرى الباحثون أنّ ما أضافه يلمسلف على صعيد المدلول (Le signifié) هو ما أضافه تروبتسكوي على مستوى الدال (Le signifiant) (4) فقد رأى كل من ل. يلمسلف و ر. ياكسون « أنّه بالإمكان تطبيق مبادئ تروبتسكوي الفنونولوجية في علم الدلالة وعلم التراكيب وفي تحليل المعنى إلى الملامح والمميزات استناداً إلى القواعد التي وضعتها الفونولوجيا » (5).

وإلى جانب المقياس التمييزي والاستبدال هناك أيضاً إجراءات الحذف والإضافة ، ففي المثال الشهير السابق — ب. بوتبي الخاص بحقل أثاث الجلوس « لو نضيف un plérème مرفق نحصل على أريكة، وإذا حذفنا plérème مسند نحصل على مقعد » (6).

كما أنّ هذين الإجراءين — الحذف والإضافة — اعتمدا في تفسير ظاهرة المجاز بعدها تطبيقاً من تطبيقات هذه النظرية؛ إذ كلّما زاد عدد السمات أو الملامح التي تحدد محتوى اللكسيم انحصر معناه وضاق، والعكس صحيح وهذا التضيق والتوسيع في المعنى يعدّ ضرباً من المجاز. إنّ الفعل (يجري) مثلاً يعني: /+ حركة/، /+ عن طريق الأرجل/، /+ بسرعة/... فإذا حذف معنم /+ عن طريق الأرجل/ صحّ القول: جرى القطار أو جرى الماء (7).

وعلى الرغم من أنّ الرغبة في إنشاء علم للمدلولات يوازي علم الدوال كانت صريحة فإنّ استناد التحليل على فكرة الحقول الدلالية (Les champs sémantiques) واستفادته من حياها من نظرية التحليل السّماتي الدلالي امتداداً لنظرية الحقول الدلالية (8).

(1) انظر: التحليل البنيوي للمعنى والسياق ، عبد الجليل مرتاض ، ص 100،98. ومدخل إلى علم الدلالة الألسني ، مورييس أبو ناضر، مجلة الفكر العربي المعاصر ، ع18-19، ص 35،36.

(2) تاريخ السيميائية ، آن إينو ، ص 80.

(3) انظر: اللغة و المعنى و معنى الكلمة : علم الدلالة ، آ. كروز ، الموسوعة اللغوية ، ن. ي. كولنج ، 167/1، 168.

(4) انظر: المنوال النحوي العربي : قراءة لسانية جديدة ، عز الدين مجدوب ، ص 104،105.

(5) أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية — دراسة — أحمد عزوز ، ص 64.

(6) « Si l'on ajoute un plérème accoudeur , on obtient un fauteuil ; si l'on supprime le plérème dossier , on obtient un tabouret » , 100 fiches pour comprendre la linguistique , Gilles Siouffi et Dan Van Raemdonck , p197.

(7) انظر: علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، ص 126، 127.

(8) انظر: نفسه ، ص 121. و أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية — دراسة — أحمد عزوز ، ص 67.

◀ التحليل السماتي الدلالي في البنية التركيبية: المعنى الحقيقي

والمجازي

انصب اهتمام علم الدلالة في البداية على الكلمة⁽¹⁾ بعدّها وحدة دلالية أساسية. غير أنّ الكلمة لا تستعمل منعزلة في التواصل؛ بل تتركّب مع غيرها في سلسلة تخضع لعلاقات تجاورية يحدّدها نحو كل لسان، ومن هنا عدّت الجملة الوحدة اللغوية الأساسية للبحث، كما هو الشأن في النظرية التوليدية التحويلية⁽²⁾. غير أنّ هذه النظرية في بدايتها أولت اهتماما كبيرا للتركيب (Syntaxe) على حساب الدلالة⁽³⁾. وكانت نتيجة ذلك توليد جمل سليمة نحويا، ولكنها غير دلالية (Asémantiques)، ونجمل هنا على مثال نوام تشومسكي (Noam chomsky) الشهير: (الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة)؛ أي أن قواعد التركيب لا تملك خاصية القدرة على التمييز بين توليد الجمل الأصولية المقبولة لدى المتكلم-المستمع، وإلغاء الجمل غير الأصولية، الأمر الذي دعا ج. كاتز و ج. فودور عام 1963 إلى اقتراح مكون دلالي تسند إليه مهمة توضيح الغموض الدلالي في الجمل غير الأصولية، والذي يعجز التركيب عن تفسيره. «إنّ قواعد شومسكي وأتباعه بالرغم من نجاحها في الكشف عن البنية العميقة لعدد لا متناه من الجمل، لم تستطع أن تفسّر عدم التوافق بين معاني المفردات المنتظمة في جملة واحدة»⁽⁴⁾. لكن ما المكون الدلالي؟ وما علاقته بالتحليل السماتي؟ ثم ما الآليات التي يقوم عليها؟ وكيف تفسّر الحقيقة والمجاز من هذا المنظور؟

◀ المكون الدلالي (Composante sémantique)

حاول ج. كاتز و ج. فودور 1963 في مقالهما: (The structure of semantic theory) وضع نظرية للدلالة تكمل قواعد النحو أطلق عليها النظرية التأليفية أو المكون الدلالي، وهي عبارة عن جهاز تأويل دلالي يركز على دعمتين:

1- المعجم⁽⁵⁾: «هو قائمة من المداخل المعجمية تتميز بسمات فنولوجية وتركيبية ودلالية»⁽⁶⁾ تسند قراءة (قراءات) دلالية للجمل الأصولية التي ينتجها التركيب. ويرى أحمد حساني بهذا الخصوص أنّ السمات الفنولوجية تقصى لأنها خارج اهتمام الدلالة؛ بينما يتم الاحتفاظ بالسمات التركيبية والدلالية بصفتها سمات ذات صلة مباشرة بالتفسير الدلالي⁽⁷⁾.

(1) أو المفهم (Le sémème) بعدّه بديلا نتيجة غموض مفهوم الكلمة.

(2) انظر: مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997، ص35.

(3) في كتاب تشومسكي (Structures syntaxiques) عام 1957.

(4) مدخل إلى علم الدلالة الألسني، مورييس أبو ناضر، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع18-19، ص35، 36.

(5) يوظف عبد المجيد ححفة مصطلح (القاموس)، و يرى أنّ المعجم جزء من المكون التركيبي؛ بينما القاموس جزء من المكون الدلالي، انظر:

مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص61، 60. بينما يوظف أغلب الباحثين مصطلح (المعجم).

(6) مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط1، ص131.

(7) انظر: نفسه، ص180، 181.

فقد لاحظ كاتز وفودور» أن اقضاء المعجم أثناء تحليل البنية العميقة في القواعد التوليدية التحويلية يؤدي إلى إنتاج جمل غير صحيحة»⁽¹⁾؛ إذ أن قواعد النحو كما وصفها تشومسكي لا تمنع صدور جمل من مثل: (شرب الحليب الولد) (في حالة رفع الحليب)⁽²⁾. وهي جملة تتطابق في بنيتها العميقة تماما مع جملة: (شرب الولد الحليب) (في حالة رفع الولد) التي تعدّ أصولية عند المتكلم-المستمع العربي. وخلص الباحثان إلى فناعة مفادها أنه يجب على النحو أن يعتمد القواعد الدلالية، وهكذا»أضافت مساهمة كاتز وفودور إلى النحو الاهتمام بالمعجم الذي يقوم بتقديم المعلومات الدلالية والتركيبية»⁽³⁾.

وقد عدّ إدماج الدلالة في التركيب خطوة جادة في إطار القواعد التوليدية من أجل بناء نظرية لغوية شاملة، وهو ما قام به كاتز وفودور (1963)، وتبناه كاتز وبوستال (Postal) 1964⁽⁴⁾.

ويحتوي المدخل المعجمي-وفق هذا المنظور-على سمات تركيبية ودلالية تسمح بتحديد قراءة أو أكثر تمثل معنى من معاني الوحدة المعجمية. أو بعبارة أدق «المدخل المعجمي عبارة عن مركب مبنين سُلّمياً يمثل السمات النحوية والسمات الدلالية والمميزات وقيود التوارد»⁽⁵⁾.

وتفصيل ذلك فيما يلي:

1- السمات⁽⁶⁾ النحوية أو التركيبية :

ويطلق عليها كذلك: المحدد النحوي (Grammatical marker) أو Syntactic marker⁽⁷⁾. ويراد بها تحديد الفصيحة النحوية كالاسم، الفعل... إلخ⁽⁸⁾. أو بتعبير آخر: «التحديد المقولي للمفردة»⁽⁹⁾ حسب عبد المجيد جحفة الذي يقسمها-بدورها- إلى سمات أصلية كالاسمية، وسمات فرعية كالإفراد والتأنيث.

وتلعب هذه السمات دور التمييز بين معين لمفردة واحدة تستعمل اسما كما تستعمل فعلا مثل المفردة الانجليزية (Play)، وهو الدور الذي تغافل عنه ج. كاتز و ج فودور⁽¹⁰⁾.

(1) أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية -دراسة- أحمد عزوز، ص 69.

(2) انظر: نفسه، الصفحة نفسها.

(3) نفسه، ص 70.

(4) انظر: مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ص 131، 132.

(5) اللسانيات و اللغة العربية : نماذج تركيبية و دلالية، عبد القادر الفاسي الفهري، ص 364.

(6) ترجم هذا المصطلح كذلك ب: المواسيم، انظر: مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، كاترين فوك و بيارلي قوفيك، ص 89.

(7) انظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 116.

(8) انظر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، مرتضى جواد باقر، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، ط 1، 2002، ص 64.

(9) مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 61.

(10) انظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 118.

2- السّمات الدلالية:

ويطلق عليها كذلك في نظرية كاتر التآلفية: المحدد الدلالي (Semantic marker) ⁽¹⁾ او يطلق عليها الواسمات ⁽²⁾ الدلالية أو المواسيم ⁽³⁾ الدلالية. وهي عناصر بسيطة من المعنى تؤلف محتوى الوحدة المعجمية (المفردة) بعدها حاصل مجموع هذه العناصر الدلالية. ومن ثمّ محتوى الجملة الحرفي (Litteral) بعده حاصل مجموع معاني المفردات المكونة له. فالتحليل السّماتي على مستوى الجملة يبحث عن المعنى من خلال منظار مؤداه أنّ «معنى الجملة يتكون من حاصل معاني مفرداتها، وأنّ معنى المفردة يتكون من حاصل مؤلفاتها الدلالية» ⁽⁴⁾.

وتتميز السّمات الدلالية بكونها ذات طبيعة علاقية لأنها عناصر مشتركة بين مفردات مختلفة. فهي سمات جامعة مثل: /+مادي/، /+حي/، /+إنسان/... إلخ. ⁽⁵⁾

3- المميز (Distinguisher) أو المتباينات الدلالية: وهي عناصر دلالية خاصة أي السّمات الدلالية المميزة للمفردة، والتي لا تتقاسمها مع غيرها من الوحدات ⁽⁶⁾.

لذلك يطلق عليها عبد المجيد جحفة: السّمات المانعة في مقابل السمات الجامعة (الواسمات الدلالية)، يقول: «السمات المانعة: سمات تخص المفردة بعينها وتميزه عما عداها من المفردات التي تحاقلها» ⁽⁷⁾. فهي -إذن- لا تختلف عن الواسمات الدلالية إلا من حيث العموم والخصوص، حيث تسعى إلى بيان «ما يتبقى من معنى لا تفسره الواسمات الدلالية» ⁽⁸⁾.

إلا أنّ هذا التمييز بين الواسمات الدلالية و المميزات عند ج كاتر و ج فودور قابل بنقد عنيف لعدم الحاجة إلى ذلك ⁽⁹⁾. ولذا لا نجد عند الكثير من الباحثين إلا مصطلحا واحدا يعبر عن المفهومين على غرار جون ليونز (J.Lyons) الذي يكتفي بمصطلح (Semantic components) للدلالة على الاثنين معا ⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ انظر: السابق، ص116.

⁽²⁾ انظر: اللغة والمعنى ومعنى الكلمة: علم الدلالة، آ.كروز، الموسوعة اللغوية، ن.ي. كولنج، 168/1.

⁽³⁾ انظر: مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، كاترين فوك و بيارلي قوفيك، ص88، 89.

⁽⁴⁾ مدخل إلى علم الدلالة الألسني، مورييس أبو ناضر، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع19/18، ص36.

⁽⁵⁾ انظر: اللغة والمعنى ومعنى الكلمة: علم الدلالة، آ.كروز، الموسوعة اللغوية، ن.ي. كولنج، 168/1.

- اللسانيات و اللغة العربية: نماذج تركيبية و دلالية، عبد القادر الفاسي الفهري، ص363.

- مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، كاترين فوك و بيارلي قوفيك، ص88، 89.

- مدخل إلى الدلالة الحديثة، عبد المجيد جحفة، ص61، 62.

⁽⁶⁾ انظر: مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، كاترين فوك و بيارلي قوفيك، ص87.

⁽⁷⁾ مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص62.

⁽⁸⁾ اللغة والمعنى ومعنى الكلمة: علم الدلالة، آ.كروز، الموسوعة اللغوية، ن.ي. كولنج، 168/1.

⁽⁹⁾ انظر: نفسه، ص169. و علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص120.

⁽¹⁰⁾ انظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص116.

وتشكل هذه العناصر الثلاثة: (السّمات النحوية، السّمات الدلالية، المميز) كيان الوحدة المعجمية منعزلة ؛ أي خارج السياق اللّساني؛ فالوحدة المعجمية من هذا المنظور « انتظام ثلاثي من السّمات الصوتية⁽¹⁾ والتركيبية والدلالية المخزنة في الذاكرة البعيدة المدى »⁽²⁾.

فإذا دخلت الوحدة المعجمية في علاقات مع وحدات أخرى أفقيا ؛ أي في تركيب لساني فإنّ المعنى الحرفي للجملة أو القراءة الدلالية التي يقدمها المدخل المعجمي تتطلب إضافة شرط رابع يطلق عليه: قيود الانتقاء. فماذا يعني هذا المصطلح في العرف اللساني الحديث؟

4- قيود الانتقاء⁽³⁾ (Contraintes de selection): هي شروط تفرضها الوحدة المعجمية على الوحدات التي تصحبها في السياق. أي «السّمات التي يجب أن تتصف بها العناصر التي ترد مع المفردة»⁽⁴⁾. أو هي « التعبير الصوري عن الشروط الضرورية والكافية التي تحدد ضم القراءة المقصودة إلى قراءات أخرى »⁽⁵⁾. فتجاوز المفردات في تركيب معين ليس أمرا اعتباطيا ولا خاضعا لمقتضيات نحوية صرفة؛ بل يخضع كذلك لقواعد دلالية تخصّ الوحدة المعجمية. فإذا أخذنا على سبيل المثال الأفعال: تجمهر، تجمّع، تفرّق، فإنّ إسنادها إلى الفاعل ليس إسنادا حرا ؛ بل تفرض قيودا على الفاعل. من أهمها أنّ يشتمل على سمة/ - فرد/. وهي السمة التي ستفسّر أصولية الجمل:

- تجمهر الشعب.

- تجمّع الأهل.

- تفرّق القوم.

في مقابل الجمل غير الأصولية:

- تجمهر الرجل

- تجمّع الرجل

- تفرّق الرجل

التي تخرق القيد ذاته⁽⁶⁾.

ومن مميزات هذه القيود أنّها تخصّ المحمولات (Prédicats) فهي التي تفرض على موضوعاتها أن تتميز بسمات معينة. فالفعل (شرب) يشترط في فاعله أن يتميز بسمة/+حي/ وفي مفعوله /+سائل/و/+شروب/. ولذلك لا يمكن أن نقول: (شرب المصباح كذا) أو (شرب زيد ترابا)⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ أي الفونولوجية ؛ هي خارج اهتمام البحث الدلالي في هذا المقام.

⁽²⁾ النظرية اللسانية و الدلالة العربية المقارنة: مبادئ و تحاليل جديدة، محمد غاليم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء-المغرب، ط 1، 2007، ص28.

⁽³⁾ تسمى كذلك قيود التوارد ، انظر: اللسانيات و اللغة العربية: نماذج تركيبية و دلالية ، عبد القادر الفاسي الفهري ، ص364.

⁽⁴⁾ مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ، مرتضى جواد باقر ، ص64.

⁽⁵⁾ التوليد الدلالي في البلاغة و المعجم ، محمد غاليم ، ص59 (هامش الكتاب).

⁽⁶⁾ انظر: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 2 ، 1984 ، ص172.

⁽⁷⁾ انظر: مدخل إلى الدلالة الحديثة ، عبد المجيد جحفة ، ص62.

ولذلك فإنه في جملة مثل: «شرب جون الجرعة» من الصعب صياغة أي تعميم مفيد حول معاني الأفعال التي تقبل جون كفاعل . ولكن من السهل نسبياً تحديد أنواع الفاعل التي يتطلبها فعل "شرب" (1).
ويمكن هذه القيود من التنبؤ بمعاني المفردات؛خذ على سبيل المثال الجملة: (قتل جون الكردي) ستمكّن هذه القيود المستمع من استنتاج أن (الكردي) كان شيئاً حياً وقد أصبح ميتاً الآن ، على الرغم من أنه لم يسمع بكلمة (الكردي) من قبل (2).

- مثال توضيحي لمدخل معجمي:

شرب
 {
 +فعل
 +تام
 +متعد
 سمات نحوية تمثل التحديد المقولي لـ (شرب)

{
 +حركة/
 +استيعاب عن طريق الفم/
 سمات دلالية تمثل محتوى (شرب)، وهي سمات تشترك فيها وحدات أخرى مثل: (أكل).

{
 [+دفعه واحده]
 +...../
 مميز، ويوضع بين قوسين معقوفين، وهي سمة تميز الوحدة (شرب) عن وحدات أخرى تحاقلها. مثل: (ارتشف).

{
 > فا /+حي /<
 > مف /+سائل /<
 قيود انتقاء. وتوضع بين أقواس مزواة تمكن من توليد قراءة سليمة عند الإسناد حيث يؤدي خرق هذه القيود الى الشذوذ الدلالي (Semantic anomaly)، وهو ما يستتبع أكثر

عند الحديث عن ثاني دعامة للمكون الدلالي في القواعد التوليدية ، وهي: قواعد الإسقاط.

2- قواعد الإسقاط (Règles de projection) (3): وهي «القواعد التي تقرر بين الوحدات المعجمية والبنى التركيبية التي يولدها المكون الأساس-المكون التركيبي-فيتوصّل بهذه الطريقة إلى مدلول الجملة» (4). إنها قواعد تأويل دلالي تعمل على تخصيص البنات المركبة بقراءات دلالية عن طريق ضم أو ملغمة (Amalgamation) قراءات المداخل المعجمية (قراءة الصرفيات) وفق ما يتطلبه التركيب (قراءات المركبات) (5).

(1) اللغة و المعنى ومعنى الكلمة : علم الدلالة ، آ. كروز ، الموسوعة اللغوية ، ن.ي. كولنج ، 1/162.

(2) انظر: نفسه ، ص163.

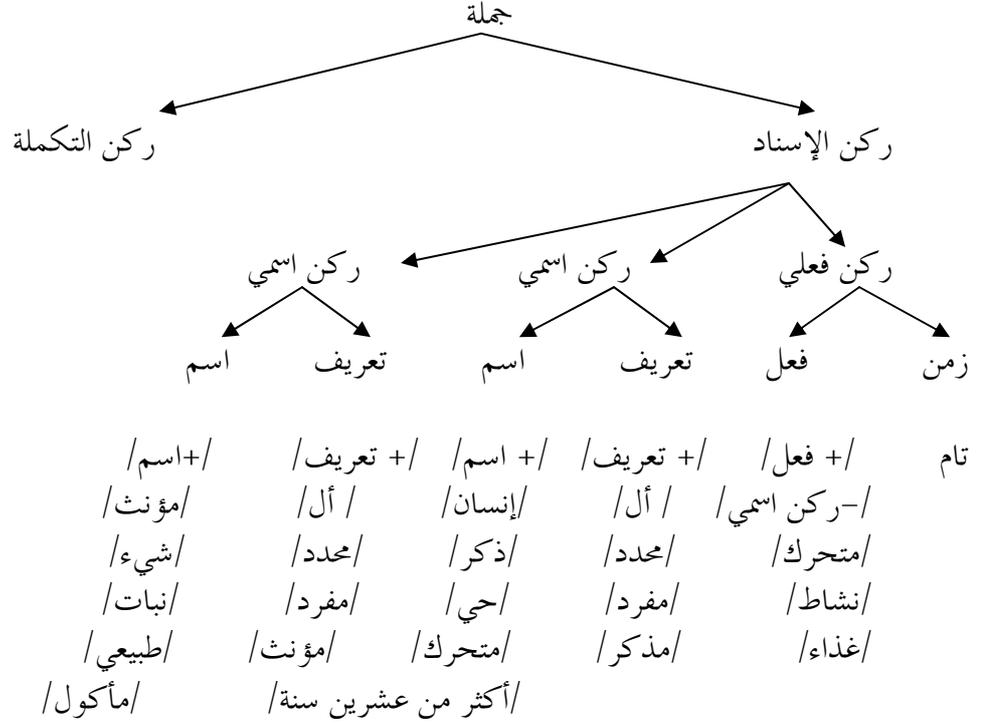
(3) تدعى كذلك قواعد العمل أو قواعد الإدماج المعجمي (Règles d'insertion lexicale).

(4) مباحث في اللسانيات ، أحمد حساني ، ص131 ، 132.

(5) انظر: اللسانيات و اللغة العربية : نماذج تركيبية و دلالية ، عبد القادر الفاسي الفهري ، ص363 ، 364.

و«تناسب هذه التسمية واقع التفسير الدلالي، وذلك لأنّ قواعد الدلالة تسقط المعنى على بنية معينة»⁽¹⁾. وذلك من خلال تعويض الرموز النهائية في البنية المركبية الشجرية بمدخل معجمية على مستوى البنية العميقة⁽²⁾.

مثال توضيحي⁽³⁾: (أكل الرجل التفاحة).



لكن كيف يتم هذا الإسقاط؟ وما شروطه؟

تعمل قواعد الإسقاط في ضوء البنية العميقة للتركيب ووفقا لسمات المدخل المعجمية التي تعوّض المقولات التركيبية⁽⁴⁾ عن طريق عملية الضمّ، وهذا بهدف تأويل شامل للجملّة انطلاقا من كون معناها حاصل ضمّ مداليل المفردات المشكلة لها -الجملّة- إلى بعضها⁽⁵⁾. وتخضع عملية الضمّ لشروط ثلاثة هي⁽⁶⁾:

1- قيد تركيبى : بحيث يكون الضمّ وفق العلاقات التركيبية صاعدا انطلاقا من الرموز النهائية في

الشجرة التركيبية بالتدرج وصولا إلى المقولات العليا (الجملّة).

2- شرط دلالي: يفرض هذا الشرط وجود تلاؤم بين المداليل المضمومة إلى بعضها بهدف تفادي

الالتباس (تعدد القراءات).

⁽¹⁾ المكون الدلالي في القواعد التوليدية و التحويلية ، ميشال زكريا ، مجلة عالم الفكر المعاصر ، ع18، 19، ص15.

⁽²⁾ انظر: النظرية اللسانية و الدلالة العربية المقارنة : مبادئ و تحاليل جديدة ، محمد غاليم ، ص28.

⁽³⁾ انظر: الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ميشال زكريا، ص144.

⁽⁴⁾ نفسه، ص143-156.

⁽⁵⁾ انظر: مدخل إلى الدلالة الحديثة ، عبد المجيد ححفة ، ص62.

⁽⁶⁾ انظر: نفسه، ص62-64.

3- قيود انتقاء⁽¹⁾: وتعدّ جمعا بين الشرطين السابقين شرط الضمّ الصاعد وشرط التلاؤم. ومهمّة هذه القيود منع توليد جمل شاذّة دلاليا (صفريّة التأويل)⁽²⁾. وتسعى قواعد الإسقاط في النظرية التوليدية إلى التمييز بين الحمل الأصولية وغير الأصولية من جهة ، وتقديم مواصفات وظيفية لدلالة الجملة المقبولة من جهة أخرى⁽³⁾.

ويولّد احترام قيود الانتقاء "التوافق الدلالي" جملا أصولية، في حين يولّد خرق هذه القيود "التنافر الدلالي" جملا غير أصولية ، والتي تعدّ جملا شاذة دلاليا. و«يكون المكوّن شاذا دلاليا عندما لا تسند إليه أية قراءة»⁽⁴⁾.

وباستثناء حالات التناقض المنطقي فإنّ البنيات الناتجة عن التنافر تؤوّل على أنّها بنيات مجازية في نظرية ج. كاتز. على غرار الجملتين: (كلمني ثعلب)، (تزوج عمر قمر) مادامت السّمات الدلالية لــــ (ثعلب) و(قمر) لا تتوافق وقيود الانتقاء التي تفرضها المحمولات: (كلم) في الفاعل، و(تزوج) في المفعول. وهو الطرح ذاته الذي تبناه كذلك تشومسكي (1965) بخصوص اعتبار التراكيب المجازية مظاهر للانحراف اللغوي⁽⁵⁾.

وقديما وصف سيبويه العبارتين: (حملت الجبل)، (شربت ماء البحر) بالكلام المستقيم الكذب⁽⁶⁾. وهو بالتأكيد ليس كذبا أخلاقيا ؛ وإنما هو انحراف عن مبادئ العرف اللساني (كذب دلالي)⁽⁷⁾.

إلا أنّ اعتبار البنيات المجازية بنيات منحرفة دلاليا يطرح مشكل التمييز بينها وبين مظاهر الانحراف الأخرى؛ كعدم السلامة النحوية (Agrammaticalité)⁽⁸⁾. أو التناقض المنطقي كما في مثال ن. تشومسكي السابق: (الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة). وعليه فليس كل انحراف بالضرورة يؤوّل مجازا. يسند فرنر أبراهام (Verner Abraham) مهمة هذا التمييز إلى التداولية (La pragmatique) وكذلك يذهب ج. سيرل إلى فكرة مفادها أنّ الاستعارة مسألة المنطوق⁽⁹⁾، وبالتالي فهي مسألة تداولية لا

⁽¹⁾ يعدها التأويليون ذات طبيعة تركيبية ، و يعدها التوليديون ذات طبيعة دلالية حيننا وحيننا آخر يعدونها جمعا بين الاعتبارين. انظر: نفسه، ص64. ويذهب المؤلف-عبد المجيد جحفة - إلى الاعتبار الأول، بينما لم يجزم محمد غاليم بإحدى الطبيعتين؛ فيعدها تركيبية أو دلالية. انظر: التوليد الدلالي في البلاغة و المعجم، ص59.

⁽²⁾ صفريّة التأويل من حيث المعنى الحقيقي (الحرفي) لا المجازي.

⁽³⁾ انظر: مباحث في اللسانيات ، أحمد حساني ، ص180، 181.

⁽⁴⁾ التوليد الدلالي في البلاغة و المعجم ، محمد غاليم، ص58.

⁽⁵⁾ انظر: نفسه، ص57-59.

⁽⁶⁾ انظر: الكتاب ، سيبويه ، شبكة مشكاة الإسلامية ، 9/1.

⁽⁷⁾ انظر: النحو والدلالة:مدخل لدراسة المعنى النحوي -الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع، القاهرة ، دط ، 2006 ، ص 88 و ما بعدها .

⁽⁸⁾ في مقابل ما أطلق عليه سيبويه : الكلام المستقيم القبيح ، مثل: قد زيدا رأيت .

⁽⁹⁾ يتقاطع هذا الرأي كثيرا مع الآراء البلاغية العربية .

دلالية (Sémantique). إلا أن هذا الرأي عدّه جيري مورجان غير مبرر على اعتبار أن الاستعارة تتضمن تغيرات من خلال تغير السمات الدلالية لبعض العناصر في الجملة⁽¹⁰⁾.

ومن هنا طرح موضوع العلاقة بين الاستعارة (والجهاز عموماً) وبين السمات الدلالية وفق منهج إبراز بعض السمات وإسقاط أخرى؛ أي منهج الحذف (Concellation)⁽¹⁾ الذي يؤدي إلى تغيرات في المعنى ذات طابع استعاري. ففي المثال: (المباراة تلفظ أنفاسها الأخيرة) تتميز العبارة: (تلفظ أنفاسها الأخيرة) بسمات دلالية هي حركة الشهيق والزفير في صدر كائن حي. فإذا تم إسقاط (حذف) سمة: /+ كائن حي/ جاز ربطها بكلمة (مباراة). وكذلك إسقاط سمة /+ عضو حي/ في كلمة (يد)، وإبقاء السمات الأخرى يؤدي إلى تفسير قول لبيد: (إذا أصبحت بيد الشمال زمامها)⁽²⁾.

وهكذا تتغلغل نظرية السمات الدلالية (المحددات الدلالية) إلى مشكلة الجهاز من خلال إضافة سمات وحذف أخرى، بحيث تؤدي هذه الإضافة وهذا الحذف إلى تضيق المعنى وتوسيعه. إن الفعل (جرى) يتميز بالسمات الدلالية التالية: /+ حركة/، /+ عن طريق الأرجل/، /+ بسرعة/... وعند حذف سمة /+ عن طريق الأرجل/ يتسع المعنى فيجوز القول: (جرى القطار) و(جرى الماء)⁽³⁾.

لكن ما خصوصية هذه السمات التي تحذف وتضاف؟ أهي سمات رئيسة أم ثانوية؟ وهل يؤدي كل حذف أو كل إضافة لهذه السمات إلى توليد البنات المجازية بالضرورة؟

يبدو أن تقسيم السمات إلى رئيسة و ثانوية غير مفيد في هذا المقام، فقد يتولد المجاز نتيجة حركة السمات: (الحذف، الإضافة، الانتقال) الرئيسة أو الثانوية على حد سواء. والدليل على ذلك أن المجاز تولد في الجملة: (جرى القطار) نتيجة حذف سمة رئيسة في (جرى)، وهي سمة /+ عن طريق الأرجل/. في حين تولد المجاز في الجملة: (فلان يهودي) (لوصف مسلم أو مسيحي) عن طريق نقل سمات ثانوية هي: المكر والخديعة إلى السمات الرئيسة⁽⁴⁾.

وعليه فالسمة (أو السمات) الرئيسة ليست دائماً السمة (أو السمات) المميزة التي تساعد على تحديد ما يمكن حذفه أو الإبقاء عليه في الجملة الاستعارية. هذا ويذكر أحمد حسن صبره أن عبد القاهر الجرجاني قد أشار إلى أن وصف المرأة بالشمس لا يمكن أن يقصد به "الاستدارة"؛ لأن الاستدارة ليست سمة مميزة للشمس؛ بل يشترك فيها أيضاً القمر والكواكب الأخرى، على الرغم من أنها سمة رئيسة⁽⁵⁾.

⁽¹⁰⁾ انظر: التفكير الاستعاري و الدراسات البلاغية، أحمد حسن صبره وسعد سليمان حمودة، مكتبة الوادي بدمهور ودار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2002، ص33-35، 74-75.

⁽¹⁾ يعزى هذا المنهج إلى جوناثان كوهين (Jonathan Cohen). انظر: نفسه، ص52، 51.

⁽²⁾ انظر: نفسه، الصفحة نفسها.

⁽³⁾ انظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، الصفحات 118، 119 و127، 126.

⁽⁴⁾ انظر: نفسه، ص127، 126.

⁽⁵⁾ انظر: التفكير الاستعاري و الدراسات البلاغية، ص54، 53.

وعلى العكس من ذلك كثيرا ما تلعب السّمات الثانوية دورا أساسيا في فهم الاستعارة والمجاز عموما. ففي جملة مثل: (الإنسان ذئب) تلعب السّمات: /+شرس/، /+نشال/ الدور الأساسي في فهمها⁽¹⁾.
ويعد هذا المنهج⁽²⁾ الذي يتبنى: النقل والحذف والإضافة خطوة مهمة لتفسير البنيات المجازية. ففي جملة مثل: (ترقص شقائق النعمان مع الأطفال في الحقول) يتم بناء الدلالة بنقل سمات مثل: /+حي/، /+إنسان/ من المحمول: (رقص) إلى الموضوع: (شقائق النعمان). ثم تحذف من الموضوع: (شقائق النعمان) السّمات التي تتعارض مع المنقولة من المحمول، مثل: /+نبات/.

وانطلاقا من هذه الزاوية ستعدّ كل الدلائل اللغوية مجازية بالقوة. إلا ان بيكرتون (Bickerton) 1969⁽³⁾ يجعل هذه الخاصية من نصيب ما أسماه بالدلائل الموسومة (Signes marqués) فقط. وهي الدلائل المرتبطة بمسندات خاصة. فالحديد في كل من اللسان العربي والانجليزي يحظى بسمة بارزة هي (صلابة)، وهي السمة التي يحظى بها الفولاذ في الاسبانية. كما يسند (غباء) للحمار والبقرة، و(شجاعة) للأسد، و(مكر) للثعلب في اللسان العربي مثلا⁽⁴⁾.

و« بهذا المعنى تعتبر الدلائل الموسومة مجازية بالقوة، أما الدلائل الأخرى فليست كذلك. ومن ثمّ فلا يمكنها إلا أن تنتج انحرافات. وهذه -حسب بيكرتون- طريقة تمكن من التمييز بين المجاز (الممكن) وبمجرد الانحراف... هكذا تصبح التحولات الدلالية التي تتجلى مثلا في خرق القيود الانتقائية مرتبطة بصفة عامة بالمسندات الخاصة الملحقة بالدلائل والتي تسمح لهذه الأخيرة بأن تتركب مع دلائل أخرى أو تحل محلها»⁽⁵⁾.
وبهذا تكون المصطلحات المفاتيح للبحث قد نالت نصيبها من التوضيح. سواء ما يتعلق منها بالحقيقة والمجاز وشروطها، أو ما يتعلق بالنظرية السّماتية في مبادئها ومساعدتها وجدديها بخصوص تفسير المعنى الحقيقي والمجازي.

(1) انظر: التوليد الدلالي في البلاغة و المعجم ، محمد غاليم ،ص63،62

(2) يعزى هذا المنهج إلى فريش حسب محمد غاليم ، انظر: نفسه ، ص56.

(3) في كتابه :

Prolégomènes à une théorie linguistique de la métaphore ,trad .franç partielle (de l'anglais) ، dans :Delas ,D.(1978).

(4) انظر: نفسه ،ص67،66.

(5) نفسه ، الصفحة نفسها.

الفصل الثاني

المعنى الحقيقي في البنية الإفرادية

في (أساس البلاغة)

وفق الرؤية السماتية

توطئة:

إنّ ضخامة المحتوى الذي يتوفر عليه معجم (أساس البلاغة) يحول دون الامام بحوقلة مواده في هذا المقام ، وعليه فإن انتقاء المواد التي تخضع للتحليل يكون أنسب، غير أن الانتقاء نفسه لا تحكمه قاعدة معينة ؛ وإنما هو قائم على أساس التخمين، وهكذا تبدو عملية الحوقلة على درجة كبيرة من الاعباطية .

ولا شك ان ترتيب مواد المعجم نفسه-الألفبائي-يزيد من صعوبة إيجاد علاقات بين عناصر الميكرو نظام لتمر كزه-الميكرو نظام-حول فكرة السمة الجامعة التي تنبني على أساس المعنى لا على أساس الصوت أو الخط ، لذلك فان البحث يتوخى بهذا الصدد التركيز على أمرين :

أولهما : تكوين حقول مألوفة لدى القارئ والباحث المعاصر لا يحسن إزاءهما بالجفاء والغربة الذين يزيدان من الهوة بينه وبين التراث .

وثاني الأمرين: الاستناد على أمهات المعاجم العربية لسدّ النقص الذي يعتور مواد المدونة من حيث استقصاء المعاني. وهذا نظرا لان الهدف الذي يقصد إليه أساس البلاغة جمع أفانين القول المتداولة على ألسنة العرب ، لا استقصاء معاني المواد اللغوية.

ونظرا لتعدد معاني المفردات تبعا لتعدد سياقات الاستعمال فإن البحث عن معنى الجذر اللغوي الذي تتمحور حوله معاني الصيغ كان-في كثير من الأحيان-الطريق المرشد والمساعد على تنظيم الحقول مع التأكيد أنّ فكرة العلاقات هي الأساس ؛ فالمعنى السّمائي هو معنى علائقي بامتياز.

ميكرو- نظام بلع السوائل

من خلال إجراء المقابلة بين مفهمي الوجدتين (شرب)، (أكل) نجد بينهما عددا من السمات الجامعة (Archisèmes) على رأسها السمة الجنسية (générique): +/ عن طريق الفم/، وهي السمة التي مكنت الوجدتين من الدخول في ميكرو- نظام واحد. إلا أن مفهمي الوجدتين يفترقان على عدد من السمات المميزة أهمها على الإطلاق أن ما يُبلع عن طريق (شرب) يتميز بـ+/سائل/ مقابل -/سائل/ عن طريق (أكل). يقول **الزَمخشري**: «ش ر ب- شرب الماء والعسل والدواء»⁽¹⁾. غير أن التوضيح الصريح لعلاقة الشرب بالسوائل ما نقرأه في التهذيب: «... وكل شيء لا يمضغ فإنه يقال فيه يُشرب»⁽²⁾.

وهذه السمة المميزة +/سائل/ لمفهم شرب تصبح بدورها سمة جامعة عندما يتغير نظام العلاقات بين الوحدات؛ أي عندما تصبح الوحدة المعجمية (شرب) عنصرا في ميكرو- نظام جديد يتعلق بكيفية بلع السوائل عموما. وهذا الميكرو- نظام تدخل فيه مجموعة من الوحدات المعجمية التي تتقاسم السمة الجامعة +/سائل/ منها: {رشف، مصّ، حسا، جرع، رضع، سقى، كروى}. يقول **الزَمخشري**: «ر ش ف- رشف الماء رشفا ورشيفا: مصّه بشفتيه... وما بقي في الحوض إلا رشف: بقية يسيرة ترتشف... ورشف ريق المرأة...»⁽³⁾. ومن هنا يتحدّد مفهم الرشف بعدّه مجموعة من السمات الدلالية هي: +/ بلع سائل/، +/ عن طريق الفم/، +/ مص بالشفتين/، +/ لسائل قليل/، +/ يكون للماء والريق... وهذا استنادا إلى الأقوال الواردة في الأساس، وهي السمات ذاتها التي ذكرها **الفيروز أبادي** لمفهم (الرشف) مضيفا إليها سمة أخرى هي +/ممهلة/ أو قليلا قليلا كما قال⁽⁴⁾.

ويتفق ذلك مع ما ذهب إليه ابن منظور غير أن هذا الأخير يميّز بين الرشف والمص في سمة درجة حركة السائل فيقول: «الرشف والرشف فوق المص»⁽⁵⁾. بمعنى أن درجة حركة السائل في الرشف أعلى منها في المص. وعدا ذلك تبقى السمات ذاتها إلا إذا ميّزنا بين رشف الإنسان ورشف الحيوان عن طريق مقابلة +/ بالشفتين/ عند الإنسان بـ+/ بالمشفرين/ عند الحيوان خصوصا الإبل.

وانطلاقا مما ذكرنا فإن القول الذي أورده **الزَمخشري**: «وبالصبي ماصة وهي شعرات تنبت على سناسنه»⁽⁶⁾ فلا ينجع فيه شيء حتى تنتف»⁽⁷⁾ ليس من الحقيقة؛ لأنّ فعل المص على الحقيقة إنّما يكون للكائن الحي لأنّ الكائن الحي يملك وسيلة الفعل، وهي الشفاه/ المشافر.

(1) أساس البلاغة، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرحيم حمود، دار المعرفة، بيروت، دت، دط، ص 232.

(2) الأزهرى، ص 144.

(3) أساس البلاغة، ص 164.

(4) انظر: القاموس المحيط، الهيئة المصرية للكتاب ط 3، 1979، 3/139.

(5) لسان العرب، (ذ-س)، 3/1651.

(6) فقار الظهر.

(7) أساس البلاغة، ص 431.

ويكون الرشف والمصّ للماء والريق ونحوهما، ويكونان للماء من الإناء للإنسان غالبا، ومن الحوض للحيوان، ويكونان للريق من الفم، ومنه تعمل كل من السّمات: /+من الحوض/، /+من الإناء/ على التمييز بين رشف ومصّ الإنسان، وبين رشف ومصّ الحيوان. وبالمقابل تعمل السّمات: /+من الإناء/مقابل /+من الفم/ على التمييز بين رشف ومصّ الماء، وبين رشف ومصّ الريق، فإنّ تعلق الأمر برشف ومصّ اللبن، وكان /+ من حلمة الثدي/ استلزم ذلك إحلال مكان (رشف) و(مص) وحدة أخرى هي (رضع). جاء في الأساس: «رضع - رضع الصبي الثدي وارتضعه رَضْعاً ورَضِعاً كخنق وسرق ورَضَاعاً... وارتضعت العنز: رضعت نفسها...»⁽¹⁾. وكذلك قال صاحب القاموس: «وارتضعت العنز شربت لبن نفسها»⁽²⁾.

إذن تحدد مفهوم الرضع بكونه حركة انتقال اللبن من الثدي إلى الفم عن طريق المصّ، أو بالتعبير السّماتي مجموع السّمات الدلالية التالية: /+مرور لبن/، /+من الثدي/، /+إلى الفم/، /+عن طريق الشفتين/ أو /+عن طريق المشفرين /، /± لصغير السن/⁽³⁾... ذات العلاقة داخل ميكرو-نظام. وبهذا يمكن إجراء الاستبدال (la commutation) للتحويل من مفهوم إلى آخر بإحلال سمة محل أخرى.

إنّ استبدال سمة /+من الثدي/ بسمة /+من الإناء/ تسمح بالانتقال من مفهوم (الرضع) إلى مفهوم (الرشف)، كما أنّ حذف (concellation) السّمة /+عن طريق الشفتين/ كذلك تمكّن من التحويل إلى مفهوم (الشرب). وكذلك استبدال السمة /+مرور لبن أو ماء/ بـ /+مرور مرق/، واستبدال /+من الثدي/ بـ /+من الإناء/ يؤدي إلى تعيين مفهوم آخر هو (الحسو).

وفي معنى الحسو يقول الزمخشري: «ح س و - حسا المرقّة واحتساها وتحسّاها»⁽⁴⁾. فخصّ الحسو بسائل معين هو المرقّة. ويكون الحسو أيضا للماء يقول صاحب القاموس: «حسا الطائر الماء حسوا ولا تقل شرب زيد المرق شربه شيئا بعد شيء»⁽⁵⁾. وذلك أنّ الشرب يكون دفعة واحدة؛ بينما الحسو فيكون شيئا بعد شيء. وقد ذكر ابن منظور عن سيبويه قوله: «التحسي عمل في مهلة»⁽⁶⁾.

وعلى هذا يكون مفهوم (الحسو) حاصل مجموع: /+مرور ماء⁽⁷⁾ أو مرق/، /+من الإناء/⁽⁸⁾، /+إلى الفم/، /+ممهلة/ أو كما قيل: شيئا بعد شيء، وذلك أنّ الحسوة ملء الفم كما جاء في اللسان⁽⁹⁾.

(1) الزمخشري، ص 161.

(2) الفيروز آبادي (محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي)، 29/3.

(3) سمة صغر السن سمة مزدوجة، فالكبير أيضا يرضع على الحقيقة. جاء في القاموس المحيط «أن رجلا كان يرضع إبله لئلا يسمع صوت حلبه فيطلب منه»، انظر: نفسه، الصفحة نفسها.

(4) أساس البلاغة، ص 84.

(5) الفيروز آبادي، 311/4.

(6) لسان العرب، (ح - د)، 880/2.

(7) للطبور غالبا.

(8) قد يكون من الحوض أو غيره إذا تعلق بالطائر.

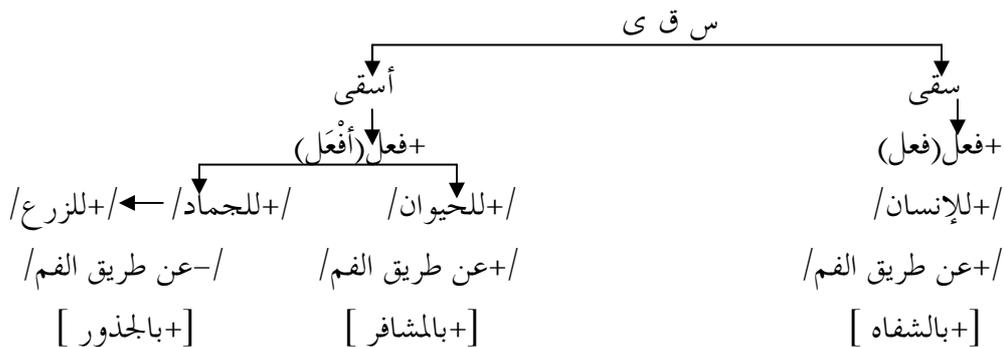
(9) انظر: نفسه، الصفحة نفسها.

وتعدّ السِّمَّةُ /+ ممهلة/ سمة مميزة (Distinctive) لأنَّ استبدالها بسمة /+ دفعة واحدة/ يؤدي إلى التحول إلى مفهوم وحدة أخرى هي (شرب)، وهي السِّمَّة التي تمنع أن يكون الشرب للطائر. جاء في اللسان: «حسا- حسا الطائر الماء يحسو حسوا: وهو كالشرب للإنسان، والحسو الفعل، ولا يقال للطائر شرب»⁽¹⁾.

وهذه السّمات التي ذكرنا للوحدة المعجمية (حسا) نجدّها ذاتها في مفهوم (جرع) مضافا إليها سمة /+ بكره/ جاء في اللسان: «وقيل: إذا تابع الجرع مرّة بعد مرّة كالمتكاره قيل: تجرّعه»⁽²⁾. وقوله كالمتكاره قد يقود إلى أنّ المقصود في قول الزمخشري: «واجترعته بمرّة»⁽³⁾ إنما أراد بمرارة. وما قد يؤيد هذا كذلك أنّ السياقات كثيرا ما تربط بين الجرع والمرارة. يقول الله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾ [سورة إبراهيم، الآية 17]. ولولا هذه السِّمَّة لكان الجرع والحسو مترادفان.

وأما (السقي) فإنّه على: فَعَلَ لِلإنسان، وعلى أَفْعَلَ للماشية، يدل على ذلك قول الزمخشري: «... قيل: سقاه لشفته، وأسقاه لدابته»⁽⁴⁾. و ذكر بعد ذلك سقي الأرض ولم يشر إلى المجاز، وكذلك صاحب اللسان وصاحب القاموس، مما يوحي أنّ السقي للأرض على الحقيقة لا على المجاز⁽⁵⁾. ومن هذا الوجه يحمل مفهوم السقي السِّمَّة المزدوجة /± عن طريق الفم/.

هذا ويذكر ابن منظور أنّ العرب تقول: «لكل ما كان من بطون الأنعام ومن السماء أو نهر يجري لقوم: أسقيت. فإذا سقاك ماء لشفتك قالوا: سقاه، ولم يقولوا أسقاه»⁽⁵⁾. واستدل بقوله تعالى: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [سورة الإنسان، الآية 21]. وكذلك قوله على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ [سورة الشعراء، الآية 80].



⁽¹⁾ السابق، الصفحة نفسها.

⁽²⁾ نفسه، (المهمزة-ج)، 601/1.

⁽³⁾ أساس البلاغة، ص 57.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 215.

⁽⁵⁾ إذا لم يكن المراد من الأرض الزرع، فإن كان المراد الزرع فإن الزرع -وان لم يكن له فم- فهو اقرب إلى الأحياء لأنه ينمو و من عناصر حياته الماء كما الإنسان والحيوان؛ بينما الأرض مثل الثوب جماد. و قد ذكر أن سقي الثوب مجاز، فيكون سقي الأرض كذلك مجازا. و الله أعلم.

⁽⁶⁾ لسان العرب، (ذ-س)، 2043/3.

جاء في الأساس: «روى- هو ريان وهي رِيًا وهم رِواء، وقد رَوِيَ من الماء رِيًا وارتوى وتروى، وأروى إبله ورواها...»⁽¹⁾. ويتضح من هذا أن الرِيَّ بمعنى الشرب، وهو الأصل. فقد ذكر أحمد بن فارس أن «(روى) الرء والواو و الياء أصل واحد ثم يشتق منه، فالأصل ما كان خلاف العطش، ثم يصرّف في الكلام لحامل ما يروى منه، فالأصل رويت من الماء رِيًا»⁽²⁾. فهل معنى ذلك أن مفهومي: (الشرب) و (الري) واحد؟ والأرجح أنه ليس تماما. وإلا لِمَ قالت العرب: (شربت شربا رويًا)؟⁽³⁾ أي اشتق من هذا الأصل (روى) وصفا للشرب. وقد جاء في اللسان: «ماء روي و روى وروء: كثير مرو»⁽⁴⁾ فدلّ هذا على أنّ في الري سمة مميزة وهي /+ بإشباع وامتلاء/. وهي سمة لا يحتوي عليها مفهوم (الشرب) بالضرورة؛ أي في الري معنى إشباع الحاجة، ولا عجب أن يطلق على الحاجة روية⁽⁵⁾. يقول الجوهري: «ولنا قبلك روية أي حاجة»⁽⁶⁾. وهذه السمة /+ بإشباع وامتلاء/ هي التي ستفسر التضاد بين الريان والعطشان. وخلاصة التحليل في الجدول أدناه:

سلمات دلالية / وحدات لسانية	شرب	رشف	مص	حسا	جرع	سقى	روى	رضع
بلغ سائل	+	+	+	+	+	+	+	+
قليل	±	+	+	+	+	±	-	±
عن طريق الفم	+	+	+	+	+	±	+	+
بالشفتين	-	+	+	-	-	±	-	+
بالمشافر	-	+	+	-	-	±	-	+
بالمنقار	-	-	-	+	-	-	-	-
شيئا فشيئا	-	+	+	+	+	-	-	-
بدرجة أقل	-	-	+	-	-	-	-	-
دفعه واحدة	+	-	-	-	-	+	+	+
من الإناء	+	+	+	+	+	+	+	-
من الحوض	+	+	+	+	+	+	+	-
من الثدي	-	-	-	-	-	-	-	+
من الفم	-	+	+	-	-	-	-	-

⁽¹⁾ الزمخشري، ص 185

⁽²⁾ معجم مقاييس اللغة، تحقيق و ضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، دط، 1979، 453/2.

⁽³⁾ ذكر الزمخشري أن هذا القول من الحجاز، أنظر: الأساس، ص 185

⁽⁴⁾ ابن منظور، (ذ-س)، 3/1784.

⁽⁵⁾ كما أطلق أيضا على الماء العذب رواء، وفي هذا ما يدل على معنى الإشباع؛ لأن الماء إذا كان عذبا أروى، و إن كان ملحا زاد من شدة العطش.

⁽⁶⁾ الصحاح (تاج اللغة و صحاح العربية)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 6، 1990، 2364/4.

-	-	-	+	-	-	-	-	بكره
---	---	---	---	---	---	---	---	------

وبذلك فإنّ مفهوم (شرب) يتحدّد من خلال العلاقات القائمة بينه وبين باقي عناصر الميكرو- نظام بعدّه :
 بلع سائل عن طريق الفم دفعة واحدة من إناء أو حوض. فأما قولنا: (سائل) فإن ذلك يمنع دخول (اكل)،
 وأما قولنا: (عن طريق الفم) فيمنع دخول (سقى) لغير الكائن الحي. ذلك أنّ مفهوم (سقى) يحمل السّمة
 المزدوجة ± عن طريق الفم/. وقولنا: (دفعة واحدة) يمنع دخول (رشف) و(مص) و(حسا) و(جرع). وقولنا : من
 الإناء أو الحوض يمنع دخول (رضع)... وهكذا تشكل المعانم (السمات الدلالية) ذات العلاقة محتوى المفاهم داخل
 ميكرو- نظام معطى.

وعن طريق المقابلة بين : رشف / مصّ يعدّ المفهم (مص) مفهما معلما (Sème marqué) لأنّه يساوي
 (رشف) +/ بدرجة أقل/. أي أضاف سمة نوعية (Sème spécifique) هي +/ بدرجة أقل/ جعلت (المص)
 يختلف عن الرشف. ويكون مجموع باقي السمات المشتركة بين (مصّ) و (رَشَفَ) ما يسمى
 بـ Classème.

← ميكرو- نظام أفعال الحركة

في مجال أفعال الحركة الخاصة بالتنقل عند الكائن الحي يمكن بناء التحليل على أساس قائمة من
 الوحدات المعجمية ذات العلاقة، والتي تتمايز مفاهمها انطلاقا من تمايز السمات الدلالية المكونة لها داخل النظام
 الخاضع للتحليل، فلا يتحدّد مفهوم وحدة ما إلا عن طريق العلاقة التي تربطها بالوحدات الأخرى.

إنّنا على سبيل المثال عندما نبحث عن معنى الهرولة نقرأ في الأساس: «ه ر و ل- مشى هرولة، والطائف
 يهرول»⁽¹⁾ نجد ارتباط معنى الهرولة بالمشي أي هناك علاقة بين المشي والهرولة، ولكن الإلحاح على هذه العلاقة
 يتّضح أكثر عندما نقرأ في اللسان: «الهرولة: بين العدو والمشي... وقيل الهرولة فوق المشي ودون الخبب
 والخبب دون العدو»⁽²⁾.

وهذا يعني أنّ ابن منظور يوقع مفهوم (الهرولة) في نظام لساني تحكمه العلاقة بين مجموعة من الوحدات
 هي: المشي، الهرولة، العدو، الخبب. وهو ما يتضح من خلال توظيف ظروف المكان: بين، فوق، دون. وهذا
 يعني أنّ مفهوم (الهرولة) لا يمكن أن يتحدّد إلا من خلال مفاهم : (العدو)، (المشي)، (الخبب) ... إلخ.

هذا ويتحدّد مفهوم (المشي) هو الآخر من خلال علاقته بمفاهم وحدات أخرى أشهرها لهداولا :
 الزحف، الحبو، القفز، الزلق، الزلج، الجري، السباحة، الطيران...، والتي تتقاسم سمة دلالية عامة هي حركة
 التنقل عند الكائن الحي، وتفترق على سمات خاصة تميّز مفاهم الوحدات عن بعضها.

(1) الزمخشري، ص 483.

(2) ابن منظور، (م-ي)، 6/4658.

وهكذا فإنّ المقابلة بين مشى/زحف تبرز سمات مشتركة منها: /+حركة تنقل/، /+لكائن حي/، /+على الأرض/... وسمات نوعية منها: /+على البطن/ - (زحف) مقابل /+على أرجل/ ل- (مشى) و /+بثقل/ مقابل /-بثقل/ على الترتيب.

يقول الزمخشري: «ز ح ف- زحفت إليه وتزحّفت، ومشييه زحف و زحوف و زحفان: فيه ثقل حركة... وزحفت الحية وكل ماش على بطنه... والصبي يزحف على الأرض و يتزحّف»⁽¹⁾. فأما قوله: وزحفت الحية... والصبي يزحف فإنه تأكيد لسمة /+لكائن حي/.

إلا أن قوله بعد ذلك: «وزحّف الشيء: جرّه جرا ضعيفا»⁽²⁾ في إطار الحقيقة يحتاج إلى إعادة نظر لأنه يخلّ بالسّمة ذاتها ويجعلها تتحول من سمة موجبة /+لكائن حي/ إلى سمة مزدوجة /±لكائن حي/، والتي يدلّ عليها قوله (زحّف الشيء)، والشيء يدلّ على مطلق الاستعمال للحي ولغير الحي. كما أن البطن إنما يكون لللكائن الحي على الحقيقة. وعليه ليس من المستساغ اعتبار (زحّف الشيء) من الحقيقة- على وجه الدقة- وإلاّ لماذا عدّت العبارة: «أزحفت الريح الشجر حتى زحف»⁽³⁾ من المجاز؟

وإذا كان هذا حال المقابلة بين مشى/ زحف فماذا عن المقابلة بين: زحف/ حبا؟ أليس قول الزمخشري السابق: (والصبي يزحف على الأرض). وقوله كذلك: «حبا الصبي يجبو إذا زحف»⁽⁴⁾ يدلّ على أنّ العلاقة بين الزحف والحبو ترادف؟ أي أنّ السّمات التي تؤلف مفهوم (زحف) هي السّمات ذاتها التي تؤلف مفهوم (حبا) من المنظور السّماتي الذي يرى أنّ الحكم على وحدتين بالترادف يكون «إذا أعطيتنا نفس الملامح التكوينية أو التشخيصية بغض النظر عن الاختلافات العاطفية أو الثانوية»⁽⁵⁾.

ولكن قراءة لمفهوم (الحبو) في اللسان تضيف له سمات مميزة تجعل الوجدتين: (زحف) و(مشى) في علاقة تضمّن بدل الترادف. بمعنى التطابق، يقول ابن منظور: «...حبا حبوا مشى على يديه وبطنه. وحبا الصبيّ حبوا مشى على استه وأشرف بصدرة... الحبو: أن يمشي على يديه وركبتيه أو استه»⁽⁶⁾. فدلّ استعمال اليدين والركبتين والإشراف بالصدر بالإضافة إلى البطن أنّه لا يصحّ مثلا القول: (حبا الثعبان) ذلك أنّ مفهوم (الثعبان) يسجّل غياب هذه السمات: فهو يحمل: /-بيدين/، /-بركبتين/، /-بصدر/ مقابل مفهوم (الصبي) الذي يحتوي على: /+بيدين/، /+بركبتين/، /+بصدر/. وهكذا يكون الترادف بين: (زحف) و(حبا) من باب إهمال هذه السّمات والاحتفاظ بباقي السّمات المذكورة سابقا.

(1) أساس البلاغة، ص 189.

(2) نفسه، الصفحة نفسها.

(3) نفسه، ص 189، 190.

(4) نفسه، ص 72.

(5) علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 134.

(6) لسان العرب، (ح-د)، 766/2.

وعن طريق الإضافة دائما نتحول من مفهوم (مشى) إلى (جرى) بإضافة السّمة /+بسرعة/ لقائمة سمات (جرى) فيكون (جرى) -انطلاقا من ذلك-: /+حركة تنقل/، /+لكائن حي/، /+على الأرض/، /+على الأرجل/، /+بسرعة/... ويملك مفهوم (مشى) السّمات ذاتها باستثناء السّمة المميزة (Distinctive): /+بسرعة/. أو بتعبير رياضي: (مشى) = (جرى) - /+بسرعة/ .

إلا أنّ الزّمخشري في الاستعمالات الخاصة بمفهوم (الجرى) نجده قد أهمل التمييز بين الحقيقة والمجاز الذي يعتمد في أغلب مفاهم المواد الأخرى. فذكر في مستهلّ ما ذكر: «والشمس تجري، والريح تجري. وجرت الخيل...»⁽¹⁾.

وربما كان إهماله لذلك التمييز من باب اعتبار تلك السياقات في جملة الاستعمالات الحقيقية. غير أنّه وطبقا لما تمّ تحديده من السّمات الأساسية لمفهوم (الجرى) -فإنّ قوله: (والشمس تجري، والريح تجري) على اعتبارين: أحدهما أنّها من المجازات الميتة التي لم تعد تثير الدهشة والغرابة فجرت مجرى الحقيقة. والثاني أن تكون من الحقيقة العرفية لا اللغوية، ذلك أنّ قول الأزهري: «... وقال الليث: الخيل تجري والرياح تجري والشمس تجري جريا إلا الماء فإنّه يجري جرية. والجراء: للخيل خاصة»⁽²⁾. يدلّ على أنّ الجري إنما يكون للكائن الحي، وكأنّه بذلك يلمّح إلى أنّ الجري للشمس والرياح والماء من باب المجاز لا الحقيقة. وقوله: للخيل خاصة يحافظ على سمتين : /+لكائن حي/، /+على الأرجل/ لما كان الخيل من الكائنات الحية ذوات الأرجل.

وفي مفهوم (القفز) يقول الزّمخشري: «ق ف ز - هو قفّاز نقّاز»⁽³⁾. وابن القفازة وهي الأمة لقلة استقرارها وخيل قوافز. والدعاميص⁽⁴⁾ تتقافز على الماء. وتقافز الصبيان⁽⁵⁾.

غير أنّ قلة استقرار الأمة لا يعين حركة القفز بالضرورة؛ لأنّ هذه السّمة /+ مع قلة استقرار/ (الحركة) مشتركة يحتوي عليها كذلك مفهوم (المشي) و(الجرى) وغيرهما. ومعنى ذلك أنّها سمة غير كافية لتحديد مفهوم القفز أو هي بالمصطلح السّماتي سمة غير مميزة (Indistinctive). وما يلاحظ كذلك في قول الزّمخشري أنّه ربط القفز بكائنات حية من ذوات الأرجل (الأمة، الخيل). ومن غير ذوات الأرجل (الدعاميص). وهو ما سيجعل مفهوم (قفز) يسجّل سمة مزدوجة /±على أرجل/، وهي سمة كافية لخلق فوارق بين (قفز) من جهة، و(مشى)، (جرى) من جهة أخرى.

⁽¹⁾أساس البلاغة، ص 58.

⁽²⁾تهذيب اللغة، ص 3301.

⁽³⁾من النقران، وهو الوثوب صعدا، انظر: لسان العرب، ابن منظور، (م-ي)، 4521/6.

⁽⁴⁾جمع دعموص، وهي دويبة صغيرة تكون في مستنقع الماء، أنظر: نفسه، (ح-د)، 1384/2، 1385.

⁽⁵⁾أساس البلاغة، ص 373.

هذا، ويضيف الزمخشري- من خلال قوله السابق- للقفز سمة على درجة كبيرة من الأهمية وهي: /+على الأرض أو الماء/؛ أي تحديد الحيز الذي تتم فيه الحركة. ولكن لماذا توصف الخيل بالقوافز؟ لا شك أن ذلك يضيف سمتين: سمة /+مع و ثوب /، /+بسرعة/ إلى مفهوم (قفز)، وهما السمتان اللتان أشار إليهما الفيروز آبادي بقوله: «وخيل قافزة وقوافز سراع تثب في عدوها»⁽¹⁾. وكذلك جاء في اللسان: «ويقال للخيل السراع التي تثب في عدوها: قافزة وقوافز»⁽²⁾. وعليه فإن مفهوم (قفز) هو: /+حركة تنقل /، /+لكائن حي /، /±على أرجل /، - / في الهواء /، /+مع و ثوب /، /+بسرعة/. وتعدّ السمات الثلاث الأخيرة سمات مميزة حيث تعمل السمات: /+مع و ثوب / و /+بسرعة/ على التمييز بين (قفز) و (مشى) من جهة، وبين (قفز) و (زحف) من جهة أخرى بعد تفكيك السمة المزدوجة /±على أرجل /، وتحويلها /+على أرجل / التي تتميز (مشى)، وعن طريق استبدال هذه السمة /+على أرجل / ب- /+على البطن / يتحول المعنى من (مشى) إلى (زحف).

كما أن حذف السمة /+مع و ثوب / واستبدال السمة /+في الهواء / ب- / في الهواء / يسمح بتعيين مفهوم وحدة معجمية أخرى وهي: (طار)، مع ملاحظة وهي أن السمة المزدوجة السابقة /±على أرجل / تتيح - من خلال الإشارة السالبة- فرصة خلق سمة من سمات مفهوم (الطيران)، وهي /+بجناحين /، التي ترتبط بفتة خاصة من الكائنات الحية وهي الطيور. يقول الزمخشري: «ط ي ر - طيرت الحمام وأطرت، وطيرت العصافير عن الزرع»⁽³⁾. وهو قول لا يبرز جميع سمات (طار) بوضوح. على خلاف قول ابن منظور: «الطيران: حركة ذي الجناح في الهواء بجناحه طار الطائر يطير طيرا أو طيرانا...»⁽⁴⁾.

ومما يدلّ على أن الطيران- لا يكون من باب الحقيقة- إلا لذي الجناح التأكيد الوارد في قوله تعالى: ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾⁽⁵⁾ [سورة الأنعام، الآية 38]. والتوكيد علامة من علامات الحقيقة كما ذكر بعض من الدارسين العرب القدامى؛ فقد نقل السيوطي عن القاضي أبي بكر القول بأن التوكيد من علامات الحقيقة⁽⁶⁾.

ونتوصل كذلك إلى تعيين مفهوم (سبح) عندما نحول السمة الدلالية /+في الهواء / إلى /+في الماء /، والسمة /+بجناحين / إلى السمة -/بجناحين / أو /+على الصدر غالبا / وتحويل السمة /+بسرعة / إلى سمة مزدوجة /±بسرعة / وذلك من خلال المقابلة بين الوحدات الثلاث (طار)، (قفز)، (سبح).

(1) القاموس المحيط، 2/186.

(2) ابن منظور، (غ-ل)، 5/3701.

(3) أساس البلاغة، ص 287.

(4) لسان العرب، (ش-ع)، 4/2735.

(5) ذكر ابن جني أن ذلك من التطوع المشام للتوكيد، ويجوز أن يكون للإفادة لأن العرب تستعمل الطيران مع غير ذي الجناح، أنظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(6) انظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، 1/363.

هذا، وقد جاء في هوامش القاموس المحيط أنّ الزمخشري يميّز بين السباحة والعموم من خلال السمتين الداليتين /-مع انغماس في الماء، /+مع انغماس في الماء. «العموم الجري في الماء مع الانغماس، والسباحة الجري فوقه من غير انغماس»⁽¹⁾. على الرغم من أنّ ظاهر كلام العرب يوحي بالترادف كما هي الحال في المثل: خف تعوم⁽²⁾.

وهكذا فإنّ المقابلة الجديدة المشتقة من الحقل العام لأفعال الحركة عند الكائن الحي الخاصة بالتنقل: (سبح/عام) تسفر عن تقابل سمائي جديد (فوق/تحت) حسب رأي الزمخشري.

أمّا بخصوص الوجدتين: (زلج)، (زلق) فيبدو الترادف قويا بينهما، وذلك عندما نقرأ قوله: «زلج - مكان زلج: زلق، وقد زلجت رجله تزلج زلوجا و تزلجت، وهذه مدحظة⁽³⁾ تزلج فيها الاقدام...»⁽⁴⁾. وفي اللسان: «ومكان زلج و زلج... أي زلق، والتزلج: التزلق»⁽⁵⁾. وعليه فإنّ مفهومي (زلج) و(زلق) يقومان على سمات مشتركة هي: /+حركة انتقال، /+لكائن حي، /+بخفة، /+بسرعة، /+على الأرجل، /+على سطح أملس.

فأما كون المفهيمين يدلان على /+حركة انتقال فهو ما يفهم من قول ابن فارس في الزلج: «(زلج) الزاء واللام والجيم أصيل يدل على الاندفاع والدفع»⁽⁶⁾. وقوله في الزلق: «(زلق) الزاء واللام والقاف أصل واحد يدل على تزلج الشيء عن مقامه... والمزلقة والمزلق: الموضع لا يثبت عليه»⁽⁷⁾.

وأما كونهما /+لكائن حي/ فهو من باب التخصيص المحدّد سلفا الخاص بحركة الأحياء؛ لأنّ الزلج والزلق - وإن كانا يحملان السمة الدلالية المزدوجة /±لكائن حي/ في الإطار العام للحركة - بدون هذه السمة سيخلان نظام العلاقات القائمة داخل الميكرو-نظام السابق. وهذا دليل على أنّ المعنى البنيوي يتحدّد من خلال تموقع العناصر في نظام معطى، وليس من خلال ما تحيل عليه هذه العناصر في العالم خارج لساني.

وأما كونهما - المفهيمين - يحتويان على سمة /+بخفة/ فهو ما نقرأه في اللسان: «ومرّ يزلج بالكسر، زلجا وزليجا إذا خفّ على الأرض»⁽⁸⁾.

وأما كون هذه الحركة سريعة فيدلّ عليها قول ابن فارس: «الزلج: السرعة في المشي وغيره»⁽⁹⁾، وكذلك نقل ابن منظور عن الليث: «الزلج: سرعة ذهاب المشي ومضيّه...»⁽¹⁰⁾.

(1) القاموس المحيط، 1/225 (الهامش).

(2) انظر: نفسه، الصفحة نفسها.

(3) من الدحض و هو الزلق، انظر: لسان العرب، ابن منظور، (ح-د)، 2/1335.

(4) أساس البلاغة، ص 194.

(5) ابن منظور، (ذ-س)، 3/1850.

(6) معجم مقاييس اللغة، 3/19.

(7) نفسه، ص 21.

(8) ابن منظور، (ذ-س)، 3/1850.

(9) معجم مقاييس اللغة، 3/19.

(10) لسان العرب، (ذ-س)، 3/1850.

أمّا الزمخشري فقد أشار إلى السّميتين/على الأرجل/ و/على سطح أملس/ بقوله السابق (قد زلجت رجله تزلق زلوجا)، وقوله:(زلق المكان ملسه حتى صار مزلقة).

لكن ما طبيعة هذا السطح الأملس؟ أهو: + صلب/أم-صلب/؟

ليس فيما أورده الزمخشري من فنون الأقاويل بخصوص الحقيقة ما يجيب عن السؤال. والأرجح في ذلك هو بروز السمة المزدوجة /±صلب/ هي ملمح دلالي ينكشف بضابية من خلال قول ابن منظور: «و التزليق : تمليسك الموضع حتى يصير كالمزلقة ، وإن لم يكن فيه ماء»⁽¹⁾.

خلاصة التحليل في الجدول أدناه :

سمات دلالية /وحدات لسانية	زحف	حبا	قفز	زلق	زلج	مشى	جرى	سبح	طار
حركة تنقل لكائن حي	+	+	+	+	+	+	+	+	+
على الارض	+	+	+	+	+	+	+	-	-
على الماء	-	-	+	+	+	-	-	+	-
في الهواء	-	-	-	-	-	-	-	-	+
بثقل	+	+	-	-	-	+	-	±	-
بسرعة	-	-	+	+	+	-	+	±	+
بخفة	-	-	+	+	+	-	±	+	+
مع و ثوب	-	-	+	-	-	-	±	-	-
على البطن	+	+	±	-	-	-	-	+	-
على البطن مع استشراف الصدر واستعمال الركبتين	-	+	-	-	-	-	-	+	-
على الأرجل	-	-	±	+	+	+	+	-	-
بالجناح	-	-	-	-	-	-	-	-	+
على الظهر	-	-	-	-	-	-	-	+	-

⁽¹⁾السابق، ص1854.

◀ ميكرو - نظام أفعال الموت

تشكل ثنائية: الحياة/ الموت مقابلة جيدة لتقابل سمات دلالية متضادة أهمها:

قطاع الموت	قطاع الحياة
/- وجود/ أو /+ عدم/	+ وجود/ أو /-عدم/
/- حركة/ أو /+ سكون/	+ حركة/ أو /-سكون/
/- نمو/	+ نمو/
/-خصب/ أو /+ جذب/	+ خصب/ أو /-جذب/
.....

غير أن قطاع الموت منفردا ليس وحدة غير قابلة للتجزئ داخلها؛ وإنما هو كذلك شبكة علاقات داخلية بين وحدات (عناصر) عدة، تجتمع هي الأخرى على سمات دلالية عامة، وتفترق على أخرى تعمل على رسم الحدود بين هذه الوحدات داخل القطاع ذاته. نسجل من هذه الوحدات: قتل، ذبح، نحر، كى... نقرأ في أساس البلاغة: «ق ت ل- قتله قتلة سوء، وقتل الرجل، وقتل الرجال، وقتله، وتقاتلوا واقتتلوا...»⁽¹⁾. فدلّ قوله هذا على أنّ فكرة القتل خاصة بالكائن الحي تزهق روحه، أو كما جاء في اللسان: «قتله إذا أماته بضرب أو حجر أو سم أو علة»⁽²⁾ دون تحديد للموضع المصاب. وتسمية الأعداء أقتالا مفردة قتل⁽³⁾ يضيف إلى الأذهان أنّ القتل غالبا ما يكون عن عداوة إلا أن يكون خطأ أو غيره. ومنه يكون القتل إزهاق روح الكائن الحي بإصابة محددة أو غير محددة عن عداوة غالبا.

وقولنا إزهاق بدل زهوق إنما هو إشارة إلى أنّ القتل يكون بفعل فاعل. وهذا المعنى يتحدد من المنظور السّماتي كما يلي: يتألف مفهوم (قتل) من السّمات الدلالية التالية: /+ انفصال الروح عن الجسد/، /+ لكائن حي/، /+ بفعل فاعل/، /+ بإصابة موضعية/، /± مع تحديد لموضع الإصابة/، /+ عن عداوة غالبا/. إلا أننا نجد كلا من السمتين الأولى والثانية يتحقق في مفهوم وحدة أخرى هي (مات)، غير أنّ مفهوم (مات) وإن دلّ على انفصال الروح عن الجسد لكائن حي فإنّ السّمة /+ بفعل فاعل/ لا تلائمها إلا إذا جاء على صيغة (أمات) أو (موت) بدل (مات)؛ لأنّ هذه الأخيرة تدلّ على تحقق الفعل في الكائن الحي دون فعل فاعل، بخلاف قَتَلَ أو قُتِلَ.

⁽¹⁾ الزمخشري، ص 354.

⁽²⁾ ابن منظور، (غ-ل)، 3528/5.

⁽³⁾ انظر: أساس البلاغة، الزمخشري، ص 355.

وعن طريق منهج الاستبدال والحذف نتحول من مفهوم (قتل) إلى مفهوم (نحر) باستبدال السّمة المزدوجة ±/ مع تحديد لموضع الإصابة /بـ+ /في اللبة/، وحذف /+ عن عدواة غالبا/. وما يدلّ على أنّ النحر يكون عن إصابة في اللبة ما أورده الزمخشري في مستهل هذه المادة: «ن ح ر-ضرب نحره⁽¹⁾ ونحورهم، ومنه: نحر البعير: طعن في نحره نحرا... وهذه مناحرها. وهم نحارون للنحر. وتناحروا في الحرب»⁽²⁾.

ويستلزم النحر-بمخلاف القتل- شقّ موضع الإصابة ، أو بعبارة أدقّ موضع الطعن وهو اللبة. أو كما قال ابن فارس: « والنحر: البزل⁽³⁾ في النحر»⁽⁴⁾. وهو ما يعني ضمنا خروج الدم بالضرورة. وهذه السّمة +/ مع خروج الدم/ وكذلك /+ بإصابة/ تسمحان بدخول الوجدتين: (قتل) و(نحر) في علاقة تضمّن.

أمّا استبدال السّمة +/ في اللبة/ بالسّمة +/ في الحلق/ فيؤدّي إلى دخول مفهوم وحدة أخرى في شبكة العلاقات، وهو مفهوم (ذبح). جاء في اللسان: «النحر في اللبة مثل الذبح في الحلق»⁽⁵⁾ مما يعني أنّهما غير مترافين.

وهناك سمة أخرى مميزة خاصة بصنف الأحياء الذي يقع عليه النحر دون الذبح ، وهي البُدن⁽⁶⁾ حسب ما جاء في تعليق على قول الفيروز آبادي ، الذي يرادف فيه بين الذبح والنحر أنّ الصواب: «الذبح في الحلق والنحر في اللبة... وفي شرح الشفاء أنّ النحر يختصّ بالبدن وفي غيرها يقال ذبح... ولا يبعد أن يكون الأصل فيهما إزهاق الروح بإصابة في الحلق والمنحر ثم وقع التخصيص من الفقهاء»⁽⁷⁾. ثم إنّ الوسيلة التي يتم بها الذبح غير التي يتم بها النحر؛ فالذبح في العرف إنّما يكون بسكين، ولا غرو كذلك أن يطلق على السكين المذبح⁽⁸⁾. وعن طريق الاستبدال دائما يتحول النحر إلى انتحار عندما نستبدل السّمة +/ بفعل فاعل/بـ+ /بفعل الكائن ذاته/، والسّمة +/ في اللبة/ بـ ±/ مع تحديد موضع الإصابة /. قال الفيروز آبادي: « وانتحر قتل نفسه»⁽⁹⁾.

أمّا مفهوم (التذكية) فتشوبه ضبابية تجعل الحدود بينه وبين الذبح مميعة إلى حدّ كبير، فقد ذكر ابن منظور معلقا على قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ [سورة المائدة، الآية 3]. أنّ التذكية الذبح على التمام، وكذلك ما نقله عن ابن الأنباري أنّ الذكاء في الفهم والذبح يعني التمام، ثم لا يلبث يرادف بين (التذكية)

⁽¹⁾ هو أعلى الصدر، وقيل: موضع القلادة منه ، انظر: القاموس المحيط، الفيروز آبادي ، 137/2 و لسان العرب ، ابن منظور، (م-ي)، 4364/6.

⁽²⁾ أساس البلاغة، ص449.

⁽³⁾ هو الشق ، انظر: لسان العرب، ابن منظور، (المهمزة-ج) 276/1.

⁽⁴⁾ معجم مقاييس اللغة ، 400/5.

⁽⁵⁾ ابن منظور، (م-ي)، 4365/6.

⁽⁶⁾ الإبل و البقر سميت كذلك لأنّها تسمّن للنحر، انظر: المصدر نفسه، (المهمزة-ج) 233/1.

⁽⁷⁾ القاموس المحيط ، 219/1 (المهامش).

⁽⁸⁾ انظر: لسان العرب، ابن منظور، (ذ-س)، 1485/3.

⁽⁹⁾ القاموس المحيط، 138/2.

و(الذبح) مستأنسا بما نقله عن ثعلب أن الذكاء والذكاة الذبح، وهو ما يذهب إليه ابن سيده كذلك. أما ابن الأثير فإنه قد زاد الحدود تمييعا على تمييع عندما ذكر أن التذكية تعني الذبح والنحر.

وتبدو العلاقة واضحة بين ما ذكره أبو إسحاق في تعليقه على الآية السابقة، وبين ما ذكره غيره من فكرة التمام في الذبح⁽¹⁾. يقول في معنى الآية: «ومعنى التذكية: أن تدركها وفيها بقية تشخب⁽²⁾ معها الأوداج، وتضطرب اضطراب المذبوح الذي أدركت ذكاته»⁽³⁾.

ولو كان الذبح مرادفا للتذكية لما قالت العرب: «ذكيت الذبيحة، وشاة ذكي، وبغت ذكاتها»⁽⁴⁾.

والذكي ما أدرك قبل زهوق روحه وذُكِّي في الحلق أو اللبة⁽⁵⁾ وبذلك يضيف مفهوم (التذكية) سمة

دلالية هي /+بتمام الشق/ حتى تزهرق الروح، وهي السمة التي لا يشير إليها مفهما (الذبح) و (النحر) بالضرورة.

خلاصة التحليل في الجدول أدناه:

6	5	4	3	2	1	سمات دلالية /وحدات لسانية
انتحر	مات	دك	نحر	ذبح	قتل	1 انفصال الروح عن الجسد
+	+	+	+	+	+	2 لكائن حي
-	-	+	+	+	+	3 بفعل فاعل
+	-	-	-	-	-	4 بفعل الكائن ذاته
+	± ⁽⁶⁾	+	+	+	+	5 بإصابة موضعية
-	-	+	+	+	-	6 مع تحديد لموضع الإصابة
-	-	+	+	-	-	7 في اللبة
-	-	+	-	+	-	8 في الحلق
-	-	-	-	-	+	9 عن عداوة غالبا
±	-	+	+	+	±	10 مع شق موضوع الإصابة
±	±	+	+	+	±	11 مع خروج الدم
-	-	-	+	-	-	12 خاص بالبدن

⁽¹⁾ انظر: لسان العرب، ابن منظور، (ذ-س)، 1510/3.

⁽²⁾ تقطع و تسيل دما.

⁽³⁾ نفسه، الصفحة نفسها.

⁽⁴⁾ أساس البلاغة، الزمخشري، ص 144.

⁽⁵⁾ انظر: لسان العرب، (ذ-س)، 1510/3.

⁽⁶⁾ تم تمثيل التقاطع 5 أفقي 5 عمودي بالسمة المزدوجة (±) باعتبار الإصابة الموضعية في مفهومها الواسع الذي يشمل الإصابة بالمرض وغيره، وليس بمفهومها الضيق الذي ينحصر في الطعن و الضرب.

13	بتمام الشق	±	±	±	+	-	-
----	------------	---	---	---	---	---	---

والحقيقة أن هذه السمات الدلالية الفارقة (المميزة) لها دور خطير في حياة المسلم لا يجب أن يغفل عنها، خصوصا وأن الكثير من الأحكام الشرعية تتغير بتغير هذه السمات، يقول تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّبَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾⁽¹⁾ [سورة المائدة ، الآية 3] .

وقد اختلف في الكيفية التي تكون عليها الذكاة الشرعية بين مختلف المذاهب، فذهب الإمام مالك إلى أنها لا تصح إلا بقطع الحلقوم والودجين⁽²⁾. وذهب الإمام الشافعي إلى أنها تصح بقطع الحلقوم والمرئ ، ولا حاجة إلى قطع الودجين لأنهما مجرى الطعام والشراب. وأضاف الإمام أبو حنيفة إلى الحلقوم والمرئ أحد الودجين. وقطع الأوداج عند مالك وأبي حنيفة شرط ليفترق فيه الحلال (اللحم) عن الحرام (الدم)⁽³⁾ استنادا إلى حديثه عليه الصلاة والسلام: « ما أهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا »⁽⁴⁾. ولا يكون ذلك إلا فيما أجزى أكله، فإن صحّت شروط الذكاة المذكورة في غير العاقل مما أحلّه الله فإنها لا تنطبق على العاقل مثلا.

فيكون بذلك للسمتين +/للعاقل/مقابل/ -/للعاقل/ أثر في توجيه تلك الأحكام. ولا أدلّ من هذا على خطر الفهم السّماتي في التشريع.

« ميكرو- نظام أشكال البكاء على الميت

يبرز هذا الميكرو- نظام مجموعة من الوحدات اللسانية ذات العلاقة ، نذكر منها: { ناح، ندب، أعول، رثى... } التي تدلّ على علاقة تواصل بين صنفين من الناس تجمع بينهما علاقة تضاد حاد هما: الأحياء والأموات، وهو ما يجعل هذا التواصل يسير في اتجاه واحد من الحي إلى الميت أي أحادي الفاعلية. ثم ينشطر صنف الأموات إلى فقيد عزيز و غير عزيز، أو بتعبير سماتي +/عزيز/مقابل/ -/عزيز/، وينحرف بذلك اتجاه العلاقة فقط إلى القطب الموجب. ولهذا نجد طابع الحزن سمة مشتركة بين هذه الوحدات، ومع ذلك فهي متميزة، فما الذي يميزها عن بعضها ؟

ذكر الزمخشري في مادة ن و ح: « ناحت على الميت نوحا ونياحة، وهي نواحة بني فلان، ونساء نوائح ونوح وأنواح ، واجتمعن في المناحة والمناحات والمناوح »⁽⁵⁾. ويلاحظ من خلال هذه الأقوال المنقولة عن

⁽¹⁾ أهل لغیر الله به ذبح لغیر الله فلم يذكر اسمه عليه. الموقوذة: المضروبة حتى تشرف على الموت ثم ترك حتى تموت فتؤكل بغير ذكاة. المتردية : التي تموت بفعل سقوطها من جبل أو حائط أو غيرها. النطيحة: المنطوحة التي ماتت نطحا.

التذكية : الذبح الشرعي، انظر: روايع البيان تفسير آيات الأحكام ، محمد علي الصابوني ، مكتبة رحاب ، الجزائر ، ط4 ، 1990 ، 522/1.

⁽²⁾ في هذا إشارة إلى سمة +/ بتمام الشق /.

⁽³⁾ انظر: نفسه، ص529.

⁽⁴⁾ نفسه ، الصفحة نفسها. عن الشيخان و أصحاب السنن.

⁽⁵⁾ أساس البلاغة، ص476.

العرب أهما مرتبطة بالنساء، فهل يعني هذا أن النوح إنما هو خاص بالنساء فقط؟ أم أن ذلك إشارة إلى أن أكثر ما يصدر إنما يصدر عن النساء؟

جاء في لسان العرب: «الnoch مصدر ناح ينوح نوحا. ويقال: نائحة ذات نياحة، ونواحة ذات مناحة... والنواح اسم يقع على النساء يجتمعن في مناحة... والمناحة و النوح: النساء يجتمعن للحزن... واستناح الرجل: كناح، واستناح الرجل: بكى حتى استبكى غيره»⁽¹⁾. فيتضح من هذا أن النوح أكثر ارتباطا بهن؛ أي في الغالب يختص بالنساء. ويضيف قوله: (والnoch اسم يقع للنساء يجتمعن للحزن) سمتين دلالتين لمفهم (ناح)، وهما: +/عن اجتماع/، +/بطابع الحزن/. وقد أشار الزمخشري إلى السمة الأولى في قوله السابق: (واجتمعن في المناحة) فكيف يكون هذا الاجتماع؟

يقول ابن فارس: «(نوح) النون والواو والحاء أصل يدل على مقابلة الشيء للشيء... ومنه النوح والمناحة لتقابل النساء عند البكاء»⁽²⁾ وهذا القول يبين أن الاجتماع يكون على هيئة تقابل، وهو ما يضيف لمفهم (ناح) سمة دلالية أخرى +/بتقابل/. وتعدّ السمتان: +/عن اجتماع/ و +/بتقابل/ تأكيد على ارتباط النوح بالنساء؛ لأنه ليس من عادة الرجال - وإن بكوا الموتى - الاجتماع و التناوح. فإن قيل: ناح الرجل لم يكن ذلك من باب الحقيقة، وكذلك وصف المفرد من مثل قولهم: نائحة أو ناحت فلانة، فيما أن يكون للإشارة إلى فرد من أفراد النواح، أو أن يكون من باب إغفال السمتين: +/عن اجتماع/، +/بتقابل/ فيكون مجازا شائعا تنوسيت مجازيته بفعل الاعتقاد، وأصبح من المجاز الميت الذي آل إلى الحقيقة.

وما ذكره الزمخشري وعدّه من الحقيقة القول: «والطير تنوح وتتناوح»⁽³⁾ فيه نظر؛ لأنه بذلك تتنافى جميع السمات ذات الطبيعة الإنسانية مما ذكرنا. وما يزيد من نفي النوح عن الحمام على وجه الحقيقة ما ذكره ابن منظور بخصوص قول الشاعر:

ألا هلك امرؤ قامت عليه
بجنب عنيزة البقر المهجود
سمن بموته فظهورن نوحا
قيامًا ما يحل لهن

عود

أنه صير البقر نوحا على الاستعارة⁽⁴⁾ تشبيها لها بالنساء يجتمعن في مناحة فيكون جامع الشبه الاجتماع، وقد يكون الصوت، وكذلك ما أشار إليه بقوله: «ونوح الحمامة: ما تبديه من سجعها على شكل النوح»⁽⁵⁾. ولو كان النوح للحمام على وجه الحقيقة لما قال: (على شكل النوح)، فدلّ هذا على أن هناك مشابهة بين سجع

⁽¹⁾ ابن منظور، (م-ي)، 4570/6.
⁽²⁾ معجم مقاييس اللغة، 367/5.
⁽³⁾ أساس البلاغة، ص 476.
⁽⁴⁾ انظر: لسان العرب، (م-ي)، 4570/6.
⁽⁵⁾ نفسه، الصفحة نفسها.

الحمام ونوح النساء.وعليه يكون النوح لغير النساء مجازا لا حقيقة.ويقال للشيء يتحرك وهو يتدلى يتنوح⁽¹⁾؛ لأنَّ الحركة وتدلي الرأس مما يميّز النساء النوائح.

نستخلص من هذا أنّ مفهوم (ناح)يقوم على عدّة سمات دلالية هي:/+نوع من البكاء⁽²⁾ /،/+بطابع الحزن/، /+على فقيد عزيز/،/+يصدر عن النساء/،/+باجتماع/،/+بتقابل/،/+بتصويت/،/+مع حركة متدلّية للرأس/. وإجراء بعض التغيير على هذه السمات يسمح ببروز مفاهيم وحدات أخرى. إنّ حذف السمات /+باجتماع/،/+بتقابل/،/+مع حركة متدلّية للرأس/ مع إضافة السّميتين:/+نداء بـ" وا"/،/+مع ذكر محاسن الفقيد/ يعطي مفهوم الوحدة (ندب).جاء في الأساس:«...وندبت الميّت النادبة والنوادر،وأطلق الندبة»⁽³⁾. وفيه ارتباط الندب بالمؤنث مفردا وجمعا مما يعني ضمنا أنّ الندب أكثر ما يكون من النساء. كما أنّ سمّة /+باجتماع/ ليست أساسية في هذا المفهوم.

ولا يعدّ التركيز على المؤنث في الندب حكرا على ما ذكره الزمخشري ؛ وإنما كذلك ما نقرأ في اللسان وفي المقاييس وغيرهما.

أما كون الندب نداء بـ" وا " مع ذكر محاسن الفقيد في حياته فهو ما نقرأه في اللسان:« والندب: أن تدعو النادبة الميّت بحسن الثناء في قولها: وا فلانا وا هناه »⁽⁴⁾.وهو ما يعني ضمنا كذلك أنّ الندب يكون بتصويت مادام نداء. أمّا سمّة الحزن فهي من الندب للجراح لما فيه من ألم يسبب الحزن، يقول ابن منظور فيما نقله عن ابن سيده:«ونذب الميت بعد موته...وهو من الندب⁽⁵⁾ للجراح لأنه احتراق ولذع من الحزن»⁽⁶⁾. أمّا بخصوص الوحدة (رثى)فقد ذكر الزمخشري:«ر ث ي-رثيت الميت بالشعر،وقلت فيه مرثية ومراثي. والنائحة تترثي الميت: تترحم عليه وتندبه...ورثيت لفلان:رققت له مرثاه. وأنا أرثي لك مما أنت فيه... و به رعشة في الأنامل،ورثية في المفاصل ؛ وهي وجع فيها »⁽⁷⁾.ويبدو من هذا القول أنّ الرثاء أوسع من النوح والندب، فهو من جهة لا يختصّ بالنساء كما النوح ، ولا يغلب إسناده لمن كما الندب، ومن جهة أخرى هو بخلاف الندب و النوح قد ينظم شعرا.وفي الأدب العربي كثير من المراثي الشعرية التي تؤكّد ذلك، ولعلّ أهمها على الإطلاق مراثي الخنساء لأخيها صخر.

⁽¹⁾ انظر: السابق،4571/6.

⁽²⁾بالمد للصوت الذي يكون مع البكاء،وبالقصر (البيكى) للدموع و خروجها،أو مع القصر للحزن،ومع المد للصوت،وهو رأي الخليل، انظر: لسان العرب ، ابن منظور،(الهمزة-ج)،337/1. و المرجح عدم الفرق بين المقصور و الممدود كما ورد في تعليق في هامش القاموس المحيط للفيروز آبادي،299/4.

⁽³⁾الزمخشري،ص451.

⁽⁴⁾ابن منظور،(م-ي)،4380/6.

⁽⁵⁾من الندبة، وهي أثر الجرح الباقي على الجلد، انظر: المصدر نفسه، 4379/6. وانظر: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، 413/5

⁽⁶⁾لسان العرب،ابن منظور،(م-ي)،4380/6

⁽⁷⁾أساس البلاغة،ص155.

وأما سمة الحزن فنجد لها أثرا مشتقا من الرثية وهي الوجود كما قال الزمخشري. أما إن كان البكاء يرفع الصوت سمي ذلك عويلا من أوعل يعول، ومنه قولهم: « و أعولت المرأة والقوس وكأن رنينها عولة ثكلى... ولفلانة عويل و أليل⁽¹⁾»⁽²⁾.

والغريب في هذا أن الزمخشري يصنّف رنين القوس في باب الحقيقة في الوقت الذي يصرّح فيه بالتشابه بين صوت القوس وصوت الثكلى. وليس رنين القوس عويلا على وجه الحقيقة؛ وإنما ذلك من باب التجوّر. وعن الجوهري نقل ابن منظور: « العول والعولة رفع الصوت بالبكاء، وكذلك العويل»⁽³⁾. وأما عوّل بالتشديد فيحمل على معنى الاتكال والاستعانة .

من ذلك ما جاء في الأساس: « إنما الدنيا دول ليس عليها معوّل... ويقال أعلي تعوّل بكثرة الصياح، وبكلبك النباح ؛ إذا استعان عليه بغيره. ويقال: عوّل على السفر إذا وطّن نفسه عليه. ويقال: عوّل به وعليه «⁽⁴⁾. وقيل أيضا أنّ العولة قد تكون حرارة وجد الحزين والمحب من غير نداء ولا بكاء. إلا أنّ أكثر ما جاء في هذا الباب أنّ العول والعولة والعويل رفع الصوت بالبكاء والصياح، ومنه اعتولى بمعنى بكى⁽⁵⁾. خلاصة التحليل في الجدول أدناه :

سمات دلالية / وحدات لسانية	ناح	ندب	أعول	رثى
بكاء	+	+	+	+
بطابع الحزن	+	+	+	+
على فقيد عزيز	+	+	+	+
يصدر عن النساء	+	-	-	-
يصدر عن النساء غالبا	-	+	+	-
باجتماع	+	-	-	-
بتقابل	+	-	-	-
مع حركة متدلّية للرأس	+	-	-	-
بتصويت	+	+	+	±
مع شدة رفع الصوت	-	-	+	-
مع ذكر محاسن الفقيد	-	+	-	+

⁽¹⁾ أو عولا أو عولة كلها بمعنى واحد ، انظر: لسان العرب، ابن منظور، (ش-ع)، 4/3174. أليل: رفع الصوت بالدعاء، وهو كذلك الأنين و صوت الثكلى ، انظر: المصدر نفسه، (المهزلة-ج)، 1/112.

⁽²⁾ أساس البلاغة، الزمخشري، ص 317.

⁽³⁾ لسان العرب، (ش-ع)، 4/3174.

⁽⁴⁾ الزمخشري، ص 317.

⁽⁵⁾ انظر: لسان العرب، (ش-ع)، 4/3174، 3175.

-	-	+	-	نداء بـ "وا"
+	-	-	-	ينظم شعرا

بالنسبة للسمة/+ مع ارتفاع الصوت/تقدير درجة ارتفاع الصوت يعتمد على مبدأ المقارنة بين الوحدات داخل النظام ، ولذلك فكلّ مفهوم يحمل سمة مميزة أو أكثر تميّزه عن باقي مفاهم النظام، ويعدّ كل مفهوم من هذه المفاهم معلّما (Marqué).

فعلّى سبيل المثال (ناح) يتميّز عن غيره بالسّمات الموجبة التالية: /+يصدر عن النساء/، /+باجتماع/، /+بتقابل/، /+مع حركة متدلّية للرأس/، وهي ما يسمّى بالسّمات النوعية (Sèmes spécifiques). كما ينفرد مفهوم (ندب) بـ /+ نداء بـ "وا" وهي سمة نوعية واحدة، في حين ينفرد (أعول) بـ /+مع شدة ارتفاع الصوت/، و(رثى) بـ /+ينظم شعرا/.

← ميكرو- نظام أفعال الحواس (الرؤية والسمع)

تؤدي الحواس عند الكائن الحي عدة وظائف موزّعة على أعضاء الحس المختلفة ؛ أشهرها: العين والأذن/ الرؤية والسمع .يقوم كل عضو أو كل جهاز بالأحرى بمجموعة من الأفعال تعبر عنها وحدات معجمية ذات مفاهم متداخلة حيناً متباينة أحياناً ، وفق شبكة من العلاقات تربطها داخل ميكرو- نظام واحد.

1- أفعال الرؤية:

إنّ قراءة متواصلة في معجم أساس البلاغة تترك انطبعا في الذهن مفاده أنّ هناك مجموعة من الوحدات المختلفة في ألفاظها تصبّ في معين واحد لا تكاد تتمايز معانيها من الوهلة الأولى. من بين هذه الوحدات نرى: أبصر، لمح، نظر، رنا، شاهد، رمق، لحظ، تأمل... { .وهي وحدات تجتمع مفاهمها على سمات دلالية معينة وتفرّق على أخرى تحت تأثير خاصية النظام. يقول الزمخشري: « رأيتُه بعيني رؤية، ورأيتُه في المنام رؤيا (1) ». فميّز عن طريق اختلاف المصدر: رؤيا/رؤية بين ما يحلّل للنائم أثناء النوم، حيث يضعف الوعي، وهو الحلم (الرؤيا)، وبين ما يدرك معاينة بحاسة العين في حال اليقظة والوعي (الرؤية). وهو ما تعبّر عنه العرب بـ: «رأيتُه رأي العين» (2) ؛ أي حيث يقع عليه البصر كما جاء في اللسان (3).

(1) أساس البلاغة، ص149.

(2) نفسه ، الصفحة نفسها.

(3) انظر: ابن منظور، (ذ-س)، 3/1540.

أمّا بخصوص ما ذكره الفيروز آبادي وما نقله ابن منظور عن ابن سيده من أنّ «الرؤية النظر بالعين وبالقلب»⁽¹⁾ فقد فصل فيه الزمخشري عندما جعل في باب الحقيقة كل ماله علاقة برأي العين وما دون ذلك في باب المجاز⁽²⁾. وتستلزم الرؤية أن تكون العين سليمة ومفتوحة في أثناء الأداء الحسي، ويكون ما تقع عليه مضاء، وليس كذلك حال الرؤيا.

رأى	
↓	↓
رؤيا	رؤية
-/بالعين/	+/بالعين/
+/في المنام/	+/في اليقظة/
-/ابصار/	+/إبصار/
±/مع سلامة العين/	+/مع سلامة العين/
-/مع انفتاح العين/	+/مع انفتاح العين/
±/مع وجود إضاءة/	+/مع وجود إضاءة/

وبذلك يكون مفهوم (رأى) أشمل من مفهوم (أبصر)، فيقال على سبيل المثال: رأيت فلانا ورأيت حلما. ويقال: أبصرت فلانا، ولكن لا يقال: أبصرت حلما. والإبصار رؤية العين، فقد جاء في اللسان: «البصر: العين إلا أنه مذكر، وقيل: البصر: حاسة الرؤية. ابن سيده: البصر حس العين والجمع أبصار... وأبصرت الشيء: رأيت»⁽³⁾. ومما يؤكد ارتباط الإبصار بالضوء قوله تعالى: ﴿وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ [سورة يونس، الآية 67] ؛ بمعنى مضيئاً كما قال العلماء⁽⁴⁾.

أما عن علاقة الإبصار بانفتاح العين فالعرب تقول: «بصر الجرو تبصيرا: فتح عينيه»⁽⁵⁾. إلا أن ما ذكره الزمخشري في مادة (ب ص ر) قد خرج به عن معنى الإبصار أو الرؤية العينية إلى معنى البصيرة أو العلم بالشيء عندما جعل كلا من صيغتي (أفعل) أبصر من الإبصار، و(فعل) بَصُر من البصيرة في باب الحقيقة، يقول: «أبصر الشيء، وبَصُر به، وقد بَصُرَ بعمله إذا صار عالماً به، وهو بصير به وذو بصر وبصارة، وهو من البصراء بالتجارة»⁽⁶⁾. فهل بصر القلب بمعنى العلم والاستبصار حقيقة أم تجاوز؟

(1) القاموس المحيط، 4/325 ولسان العرب، (ذس)، 3/1537.

(2) انظر: أساس البلاغة، ص 149.

(3) ابن منظور، (الهمزة-ج)، 1/290.

(4) انظر: نفسه، ص 291.

(5) نفسه، الصفحة نفسها.

(6) أساس البلاغة، ص 23.

والأرجح في ذلك أن يكون البصر بمعنى البصيرة من باب المجاز الذي تحوّل إلى الحقيقة-المجاز الميت- بفعل تمرکز المعنى حول سمة الوضوح والاستبتيان، وإغفال باقي السّمات، وعلى رأسها مصدر البصيرة وهو القلب مقابل مصدر الإبصار وهو العين، جاء في القاموس المحيط: «(البَصْر) محرّكة حس العين ج أبصار، ومن القلب نظره وخاطره»⁽¹⁾.

وحتى لا يخرج البحث عن دائرة أفعال الرؤية العينية في إطار المعاني الحقيقية نبقي في مجال الإبصار الذي يقوم على توجيه عين الكائن الحي سليمة مفتوحة نحو شيء مادي محسوس مضاء مقابلا لها ليتم إدراكه. وهذا يسمح في إطار العلاقات بين مختلف وحدات ميكرو-نظام أفعال الرؤية العينية بدخول وحدات أخرى منها: (نظر)، والتي لا تكاد تخرج عما ذكرناه من سمات مفهوم (أبصر). جاء في الأساس: «نظرت إليه ونظرته... ونظرت في المنظار وهو المرآة»⁽²⁾ إلا في تمحورها حول سمة التقابل والاستواء في توجيه العين إلى الشيء المنظور، ومما يدل على هذا التمحور ما نقله ابن منظور عن أبي عبيدة في التعليق على قوله تعالى: ﴿وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [سورة الأعراف، الآية 198] أنه أراد الأصنام تقابلك وإن لم يكن منها نظر، فلما كان النظر لا يكون إلا بمقابلة حسن ذلك⁽³⁾.

أمّا إن كان التمركز حول سمة الحضور فإنّ الوحدة: (شاهد) هي التي تستحوذ على محور الاستعمال على حساب باقي الوحدات، جاء في مادة (ش هـ د) من الأساس: «شهدته وشاهدته، وشوهدت منه حال جميلة، ومجلس مشهود... وهو من أهل المشهد والمشاهد... وقتل شهيدا واستشهد، ورزق الشهادة وهو من الشهداء، وامرأة مُشْهَد: خلاف مغيبة... وصلينا صلاة الشاهد وهي صلاة المغرب؛ لأنّها لا تقصّر فيصليها الغائب كما يصلّيها الشاهد»⁽⁴⁾. وكل هذه العبارات تتمحور حول سمة الحضور، وهي السّمة التي تطبع هذه الوحدة، فقد ذكر ابن فارس أن: «الشين والهاء والذال أصل يدلّ على حضور وعلم، وإعلام لا يخرج شيء من فروعه عن الذي ذكرناه»⁽⁵⁾.

ومن ذلك المشاهدة بمعنى المعاينة، والتي تقع على الأشياء الظاهرة لا الخفية الحاضرة لا الغائبة، ومن أسمائه الحسنی عزّ وجلّ الشهيد» قيل: الشهيد الذي لا يغيب عن علمه شيء، والشهيد الحاضر... فإذا اعتبر العلم مطلقا فهو العليم، وإذا أضيف إلى الأمور الباطنة فهو الخبير، وإذا أضيف إلى الأمور الظاهرة فهو الشهيد»⁽⁶⁾.

(1) الفيروز آبادي، 370/1.

(2) الزمخشري، ص 462.

(3) انظر: لسان العرب، (م-ي)، 4467/6.

(4) الزمخشري، ص 243.

(5) معجم مقاييس اللغة، 221/3.

(6) لسان العرب، (ش-ع)، 2348/4.

وفي معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [سورة الإسراء، الآية 78] يذكر ابن منظور أن المقصود صلاة الفجر تحضرها ملائكة الليل والنهار. وكذلك في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [سورة البقرة، الآية 185]؛ أي من كان حاضرا في البلد غير غائب في سفر فأدرك الشهر⁽¹⁾.

وأما قولهم: امرأة مشهد أو مشهدة فهي التي حضر زوجها، والمغيب أو المغيبة التي غاب عنها زوجها⁽²⁾، والمشهد محضر الناس، والشهيد القتيل في سبيل الله. قيل: سمي بذلك لأن الملائكة تشهده؛ أي تحضره. أو لأن الله وملائكته شهود له بالجنة⁽³⁾.

وهكذا يتبين لنا على درجة كبيرة من الوضوح كيف يتمحور المعنى في مفهوم (شاهد) على سمة الحضور، وهو تمحور لا تحظى به باقي الوحدات وإن كان عنصرا دلاليا مكونا لمفاهمها.

ولم يصنّف الزمخشري-فيما ذكره من عبارات في هذه المادة- ما وضع بإزاء أصل الوضع وما خرج عنه إلى المجاز. كما سجّل غيابا تاما لأية إشارة إلى معنى المشاهدة القلبية لا على مستوى الحقيقة و لا على مستوى المجاز، مقابل ما ذكره في مادة (ن ظ ر) بخصوص النظر القلبي وإن كان من باب المجاز. فقد ذكر ابن منظور أن: «النظر يقع على الأجسام والمعاني، فما كان بالأبصار فهو للأجسام، وما كان بالبصائر كان للمعاني»⁽⁴⁾.

والنظر بالعين إن كان بسرعة وخلصه كان لحا، نقرأ في مادة (ل م ح) من الأساس: «ولحته ببصري: اختلست النظر إليه، وهو أسرع من ملح البصر، ومن لمحة⁽⁵⁾ بالبصر، ولامحته ملامحة. وألحت المرأة من وجهها: أمكنت من أن تلمح»⁽⁶⁾.

إلا أن الزمخشري في المادة ذاتها يجعل لمعان البرق والنجم من بعيد لحا على وجه الحقيقة، وبين ملح النظر و ملح البرق والنجم اختلاف سماتي كبير؛ وإن اشتركا في بعض السمات؛ فالأول يصدر عن العين الباصرة، والثاني أسند إلى البرق والنجم، وهما ليسا أبصارا ولا من ذوي الأبصار. ثم إن الثاني يُدرك بالأول؛ أي اللمعان يدرك بالبصر، فكيف يكون الاثنان على مستوى واحد من حيث الحقيقة؟!

وإن كان أحدهما موضوعا بإزاء الأصل، والأخر متجاوزا إليه، فأيهما حقيقة، وأيهما مجاز؟

(1) انظر: نفسه، ص 2349

(2) انظر: نفسه، الصفحة نفسها.

(3) انظر: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، 221/3. ولسان العرب، ابن منظور، (ش-ع)، 2350/4.

(4) لسان العرب، (م-ي)، 4467/6.

(5) النظرة بالعجلة كما جاء في لسان العرب، ص 4072

(6) الزمخشري، ص 414.

ذكر الزمخشري في باب المجاز: «أبيض لمّاح: يَقَق⁽¹⁾ ولأرَيْتِكَ لمّاحا باصرا أي أمرا واضحا»⁽²⁾. فجعل اللّمح لغير ذي البصر مجازا يجمع الوضوح والصفاء. وهو ما يرجح أن يكون اللّمح بالعين الباصرة لمّاحا حقيقيا ، وما دون ذلك فهو لمح على سبيل المجاز.

أمّا إن كان في النظر إطالة وشزر وعداوة فهو الرماق. جاء في الأساس: «ر م ق- مازلت أرمقه و أرامقه حتى غاب عن عيني: إذا أتبعته بصرك وأطلت النظر»⁽³⁾. وإذا كانت سمة/+إطالة/ واضحة من هذا القول فإنّ سمة الشزر⁽⁴⁾ والعداوة أشار إليها ابن منظور عندما قال: «يقال: رماقتة رماقا، وهو أن تنظر إليه شزرا نظر العداوة وفي حديث قس: أرمق فدفدها⁽⁵⁾؛ أي أنظر نظرا طويلا شزرا»⁽⁶⁾.

ولا شكّ أنّ النظر إذا كان رماقا على ما ذكر من السّمات يكون ضعيفا لا تفتح العين في أثائه انفتاحا كاملا ، وتلك حال الحقود الغضبان أشبه ما تكون بحال العمى، فيكون في هذا النظر ضعف وقلة . ولا عجب في ذلك لأنّ مشتقات الأصل (ر م ق) تجتمع على معنى الضعف والقلة كما جاء في المقاييس⁽⁷⁾. ومنه الرمق؛ أي بقية الحياة ، و الرماق القليل من العيش الذي يمسك الرمق، ومنه قيل للرجل الضعيف البصر اليرموق ، وغير ذلك مما يدلّ على الضعف والقلة⁽⁸⁾.

فإن تمّ حذف أو إهمال سمة الشزر والعداوة، وزيد في درجة الالتفات نحو الأذن كان ذلك إيذانا بالانتقال إلى مفهوم وحدة أخرى هي (لحظ). ولم يشر الزمخشري إلى كل سمات هذا المفهوم ، وما يميزه عن غيره مما يشاركه في كثير في السّمات، واكتفى بالإشارة إلى سمة واحدة وهي: /+مؤخر العين/ عندما فسّر لحاظ⁽⁹⁾ العين وهو مؤخرها في قولهم: «ونظر إليّ بلحاظ عينه وهو مؤخرها»⁽¹⁰⁾. بينما أشارت مصنفات لغوية أخرى إلى هذه السّمات على غرار القاموس المحيط ، الذي جاء فيه ما يلي: « (لحظه) كمنعه وإليه لحظا ولحظانا محرّكة نظر بمؤخر عينيه، وهو أشدّ التفاتا من الشزر، والملاحظة مفاعلة منه»⁽¹¹⁾.

(1) المتناهي البياض، انظر: لسان العرب، ابن منظور، (م-ي)، 4964/6.

(2) أساس البلاغة ، ص414.

(3) الزمخشري ، ص178.

(4) قيل نظر فيه إعراض و عدم استواء نظر المعادي المبعض، واختلف في كيفية صدوره، قيل هو نظر عن يمين و شمال، وقيل: بل مؤخر العين، وأكثر ما يكون في حال الغضب، كما قيل هو نظر بجانب العين من البعوض، وقيل غير ذلك ، انظر: لسان العرب ، ابن منظور، (ش-ع) ، 2255/4، 2256.

(5) الموضع الذي فيه غلظ و ارتفاع ، جمع فدفاف، انظر: نفسه، (غ-ل) ، 3364/5.

(6) نفسه، (ذ-س)، 1732/3.

(7) انظر: أحمد بن فارس، 442/441/2.

(8) انظر: لسان العرب ، ابن منظور، (ذ-س)، 1733/3.

(9) مؤخر العين جهة الأذن مما يلي الصدغ و أما الطرف الذي يلي الأنف فهو الموق و الماق ، انظر: نفسه ، (غ-ل) ، 4008/5.

(10) أساس البلاغة ، ص405.

(11) الفيروز آبادي ، 395/2.

أما إذا كان النظر مع إدامة وسكون الطرف وممتعة وإعجاب غالبا فإنّ المفهم الذي سيحظى بالأهمية في شبكة العلاقات القائمة بين مختلف وحدات النظام المعطى هو مفهم الوحدة(رنا). وتبقى العبارات التي يذكرها الزمخشري عن العرب في معجمه لا تستوفي جميع سمات المفهم. جاء في مادة (ر ن و) ما يلي: «رنا إليه ورنا له رنوا...أدام إليه النظر وظلّ رانيا إليه. وكأس رنوناة : دائمة»⁽¹⁾. ومنه يتّضح أنّ السمة التي تمركزت حولها معاني هذه العبارات هي: /+إدامة/.

أمّا السّماتان: /+مع سكون الطرف/ و /+ممتعة وإعجاب غالبا/ فقد أشار إليها الفيروز آبادي بقوله: «(الرنو) كدنوّ إدامة النظر بسكون الطرف كالرنا وهو مع شغل قلب وبصر وغلبة هوى، و الرنا ما يرى إليه لحسنه»⁽²⁾. وهي السّمات ذاتها التي أشار إليها ابن منظور بتوسيع أكبر ، ومنه قيل: فلان رنوّ فلانة ؛ إذا كان يرنو إلى حديثها ويعجب به ، والرنا الجمال⁽³⁾.

وهكذا تعلق مفاهم وحدات وتنخفض مفاهم وحدات أخرى داخل النظام بفعل بروز سمات دلالية على حساب أخرى ، عن طريق الاستبدال تارة ، وعن طريق الحذف أو الإضافة تارة أخرى ، وأحيانا عن طريق التمرکز حول سمة معينة.

ويسمح هذا التحول والانتقال والحذف والإضافة والغياب والحضور والسلب والإيجاب على مستوى السّمات بتفعيل النظام الدلالي واستمرار حيويته، ومن ثمّة إرشاد الاستعمال في التواصل .

لاحظ أنّ مفهم الوحدة (تأمل) يحمل سمة دلالية هي غائبة في مفاهم الوحدات السابقة وهي /+بتثبت/؛ أي أنّ التأمل نظر بتثبت. وإذا كان الزمخشري لم يشر في مادة (أ م ل) عندما قال: «فلان بحر المؤمل ، بدر المتأمل»⁽⁴⁾. وهي عبارة مجازية على التشبيه البليغ فقد أشير إليها في اللسان⁽⁵⁾، والقاموس المحيط⁽⁶⁾ وكذا في المقاييس عن الخليل قوله: «التأمل التثبت في النظر»⁽⁷⁾. و لا يكون ذلك إلا مع إطالة وتفكّر غالبا، ولذا كثيرا ما يرتبط في الاستعمال بالإنسان؛ أي يضيف السمة /+للعاقل غالبا/.

(1) أساس البلاغة ،ص181.

(2) القاموس المحيط ،4/330.

(3) انظر: لسان العرب،(ذ-س)،3/1748.

(4) أساس البلاغة ،ص9.

(5) انظر: ابن منظور، (الهمزة-ج) ،1/132.

(6) انظر: الفيروز آبادي،3/320.

(7) أحمد بن فارس،1/140.

خلاصة دراسة هذا القطاع من المادة اللغوية في الجدول أدناه :

سمات دلالية / وحدات لسانية	رأى	أبصر	نظر	شاهد	لمح	رمق	رنا	لحظ	تأمل
توجيه العين الباصرة	+	+	+	+	+	+	+	+	+
مع سلامة العين وانفتاحها	+	+	+	+	+	+	+	+	+
جهة اللحاظ	-	-	-	-	-	-	-	+	-
مع التفات شديد	-	-	-	-	-	-	-	+	-
إلى جسم مادي مضاء	+	+	+	+	+	+	+	+	+
مقابل بالضرورة	-	-	+	-	-	-	-	-	-
في حال اليقظة	+	+	+	+	+	+	+	+	+
بهدف الإدراك	+	+	+	+	+	-	+	+	+
مع التركيز على سمة الحضور	-	-	-	+	-	-	-	-	-
بسرعة	-	-	-	+	-	-	-	-	-
بجلسة	-	-	-	+	-	-	-	-	-
مع إطالة	-	-	-	-	-	+	+	-	+
عن شزر وعداوة غالبا	-	-	-	-	-	+	-	-	-
مع إدامة وسكون الطرف	-	-	-	-	-	-	+	-	+
بمتعة وإعجاب غالبا	-	-	-	-	-	-	+	-	±
بثبّت	-	-	-	-	-	-	-	-	+
للعاقل غالبا	-	-	-	-	-	-	+	-	+

ملاحظات :

- يبدو من خلال علامات الإيجاب والسلب في الجدول أعلاه أنّ هناك ترادفا بين الـوحدتين (رأى) و(أبصر)، ولكن هذا فقط على مستوى المعاينة؛ أي الرؤية والإبصار، الواقعين على الأجسام لا على المعاني، وفي حال اليقظة فقط .

-سمح التمحور حول بعض السمات بخلق فوارق بين وحدات تكاد تكون مترادفة ، من ذلك سمّي التقابل والحضور في كل من مفهوم (نظر) ، (شاهد) على الترتيب في علاقتهما بمفهمي (رأى) و(أبصر) في إطار النظام المعطى.

2- أفعال السمع :

على خلاف قطاع المادة اللغوية المتعلق بالإحساس بالعين الذي تتعدّد فيه أشكال الرؤية، ومن ثمّ تتعدّد الوحدات الدالة عليها يبدو القطاع الخاص بالإحساس بالأذن محدودا ، فلا يكاد يخرج عن علاقات متشابهة لعدد قليل من الوحدات أهمها: سمع، أصغى، أنصت. تتقاسم سمات دلالية داخل الحقل المعطى، وينفرد بعضها بسمات تميزه. فهل من إشارات إلى هذه السمات الجامعة والمميزة فيما أورده الزمخشري من عبارات؟

نقرأ في الأساس في مادة (س م ع): «سمعت وسمعت به، واستمعوه وتسامعوا به ، واستمع إلى حديثه، وألقى إليه سمعه، ومألاً مسمعيه... وهو مني بمرأى ومسمع»⁽¹⁾. ولما كان «السمع حس الأذن»⁽²⁾ كما قال ابن منظور ، والأذن وظيفتها التقاط الصوت فإنّ قول الزمخشري: (سمعت) يكون من باب الحقيقة إذا كان الضمير الهاء (المفعول به) يحيل على الصوت ؛ كأن يحيل على الزئير أو الثغاء أو الكلام أو غير ذلك. وقد يحيل على ما يمكن أن يحكى على شكل صوت؛ كالشعر مثلا ، فيصبح صوتا . أما إن أحال على مصدر الصوت فالأرجح أن يكون ذلك مجازا عندما يقال مثلا: سمعت أسدا أو شاة أو زيدا... إلخ فـ«السمع ما وقر في الأذن من شيء تسمعه»⁽³⁾.

وأما قوله: (سمعت به) فإنه يكون على وجه الحقيقة كذلك إذا أحال الضمير الهاء على ما يمكن أن يحكى على شكل صوت كالخبر وما شابهه.

ومن هنا نستخلص بشكل جزئي أنّ السمع التقاط كائن حي لصوت عن طريق الأذن ، مقابل الرؤية التي هي التقاط كائن حي لصورة عن طريق العين. لكن هل كل صوت قابل للتقاط عن طريق الأذن وفي أي مكان وأي زمان ؟ والصواب هو الجواب بالنفي، فكما أنّ العين لا تستطيع التقاط صورة كل الأجسام التي تقع عليها فإنّ الأذن كذلك لا تستطيع استقبال كل الأصوات إلا بشكل نسبي⁽⁴⁾ كما لا تستطيع إلا التقاط الأصوات الواقعة زمن الإحساس بقرب⁽⁵⁾ نسبي.

ولا شك أنّ لهذه السمة أهمية يدلّ عليها توظيف المتكلم لوحدة معجمية أخرى هي (أصغى). جاء في الأساس: «...أصغى إلى حديثه: مال بسمعه⁽⁶⁾ إليه»⁽⁷⁾. وقوله: (إليه) هو تقريب للأذن من الصوت. وجاء في اللسان كذلك: «يقال للقمر اذا دنا للغروب صغا ، وأصغى إذا دنا»⁽⁸⁾. ولكن ليس كل تقريب يكون بالميل، ولهذا يعدّ التقاط الصوت بالميل إليه سمة نوعية في مفهوم الوحدة (أصغى).

(1) الزمخشري، ص 220.

(2) لسان العرب، (ذ-س)، 3/2095.

(3) المصدر نفسه ، ص 2096.

(4) حدد علماء الفيزياء المعاصرون مجال الصوت الذي يمكن للأذن البشرية التقاطه بما بين 16-1600 هرتز في حالتها الطبيعية.

(5) القرب له علاقة بدرجة الصوت و مجاله.

(6) يطلق السمع على المصدر وكذلك على الأذن و الجمع أسمع ، انظر: لسان العرب ، ابن منظور ، (ذ-س)، 3/2095.

(7) الزمخشري ، ص 254.

(8) ابن منظور، (ش-ع) ، 4/2454.

وقد رادف الفيروز آبادي بين الإصغاء و الاستماع عندما قال: « واستمع له وإليه أصغى »⁽¹⁾، وكذلك في قوله: « صغى كرض صغياً وصغياً مال واستمع »⁽²⁾.

وتبقى السمة الدلالية/بميل/ تميز جميع فروع ومشتقات المادة: (ص غ و). ومن ذلك قولهم: صغا فؤادي إليه ، وصغت النجوم إذا مالت للغروب ، كما يقال صاغية فلان لمن يميلون إليه ، ومنه كذلك قولهم للشمس صغواء وغير ذلك⁽³⁾.

فإذا كان التقاط الصوت مع سكون فإن الوحدة التي ستحظى بالأهمية حينئذ في شبكة العلاقات هي (أنصت). ولم يشر الرمخشري في مادة (ن ص ت) إلى هذه السمة/مع سكوت/ .

قال: « أنصت للمحدث وأنصته ... وفي حديث طلحة: (أنصتوني)، ونصت له ينصت واستنصت، ووقفت منصتا و مستنصتا، واستنصته سأله أن ينصت »⁽⁴⁾.

وعند غيره ما يفسرها فقد ذكر ابن منظور أن أنصت بمعنى سكت. وأن أنصته وأنصت له مثل نصحه ونصح له، ومنه الإنصات وهو السكوت والاستماع للحديث، كما أن أنصته تعني أسكته، وهو ما يعني أن أنصته من الأضداد؛ أي بمعنى اسكتوا له أو أسكتوه. ومن الأول قول طلحة: أنصتوني؛ أي اسمعوني بسكوت⁽⁵⁾.

وفي معنى قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [سورة الأعراف، الآية 204] أنه إذا قرأ الإمام فاستمعوا إلى قراءته ولا تتكلموا. وهو ما ذكره ابن منظور عن ثعلب⁽⁶⁾.

خلاصة التحليل في الجدول:

وحدات لسانية / سمات دلالية	التقاط صوت	بدرجة نسبية	عن طريق الأذن	بقرب مكاني نسبي	بمحضور زمني	بميل	مع سكوت
سمع	+	+	+	+	+	-	-
أصغى	+	+	+	+	+	+	-
أنصت	+	+	+	+	+	-	+

(1) القاموس المحيط، 40/3.

(2) نفسه، 345/4.

(3) انظر: لسان العرب، ابن منظور، (س-ع)، 2454/4.

(4) أساس البلاغة، ص458.

(5) انظر: لسان العرب، (م-ي)، 4437/6، 4438.

(6) انظر: نفسه، ص4437.

الفصل الثالث

المعنى الحقيقي و المجازي

في

البنية التركيبية في أساس البلاغة

وفق الرؤية السماتية

توطئة

تعد حركية السّمات بين عناصر السلسلة الكلامية مدار التحول من الحقيقة إلى المجاز ، حيث تعمل هذه الحركية على تشويش الذهن عن طريق خرق قواعد الإسناد اللغوي في عرف المتخاطبين ، وهو خرق يمسّ العلاقات المتعارف عليها بين أبناء المجموعة اللغوية الواحدة ، إما في علاقة الفعل بالفاعل أو المفعول ، أو في علاقة الفاعل بالمفعول أو المضاف بالمضاف إليه وغيرها . بيد أنّ الأمر لا يتوقف عند خرق العلاقات اللغوية ؛ بل يتعداه إلى خرق لسياقات الاستعمال، الأمر الذي يزيد من صعوبة الطرح السّماتي الدلالي .

مادة: (ش ر ب)

جاء في الأساس في هذه المادة : «... و من المجاز : قول ذي الرمة :

إذا الركب راحوا راح فيها تقاذف إذا شربت ماء المطي الهواجر»⁽¹⁾.

إنّ المتأمل لهذا القول يجد أنّ الشاعر قد اسند الوحدة المعجمية (شرب) إلى غير فاعلها الحقيقي (الهواجر)⁽²⁾ من باب إسناد الفعل إلى الزمن ، و ليس للزمن القدرة على الفعل . و لما كانت المجازية واقعة في عملية الإسناد فهو مجاز عقلي . لكن كيف يمكن أن يُفسّر هذا الإسناد سماتيا ؟

لا شك أنّ إسناد الشرب إلى الهواجر تمّ بعد خرق قيد انتقائي يفرضه المسند (المحمول) على المسند إليه (الموضوع) ، وهذا القيد هو السمة الدلالية /+حي/، وهي سمة غائبة في مفهوم الهواجر، فتمّ الإسناد بناء على حذفها من المسند، و هو ما أدى إلى الاتساع في مفهوم (شرب)، وانطلاقاً منه يصح القياس في : شرب الدهر في قول الشاعر⁽³⁾:

سألني عن أناس هلكوا شرب الدهر عليهم و أكل

وهذا إذا وضع في الاعتبار أنّ كلا من (شرب) و (الهواجر) أريد به ما وضع له في أصل اللغة ، وأنّ المجازية إنما وقعت في الإسناد ؛ أي في إثبات الشرب فعلاً للهواجر.

أمّا إن حمل المراد من قول الشاعر: (شربت ماء المطي الهواجر) على معنى أنّ شدة حرّ الهواجر تسببت في نفاذ الماء ونضوبه كما لو كانت كائناً حياً أتى على ذلك الماء، فتكون العلاقة عندئذٍ مشابهة (مجاز استعاري). والقرينة اللفظية (شرب) صرفت الذهن إلى أنّ المشبه به المحذوف كائن حي . و هذا يعني سماتياً أنّه تمّ نقل سمات دلالية خاصة بالكائن الحي إلى الهواجر أهمهما : /+حي/ ، /+محسوس/، /+له فم/ مقابل حذف (Concellation) سمات من مفهوم الهواجر متعارضة مع السمات المنقولة أهمهما: /+زمن/، /-حي/.

ويعمل هذا النقل والحذف في السمات على تناسي جانب المشابهة بين الطرفين . و إذا كان تناسي جانب المشابهة يعدّ جانباً من جوانب بلاغة الاستعارة فإنّه من الوجهة الدلالية الصرفة تميع للحدود الدلالية وتشويش للمعنى وتكريس لحركيته و مرونته في وجه ثبات الحقيقة وسكونها.

والملاحظ أنّ التجوز في (شرب) واقع من جهة الفاعل ؛ أمّا من جهة المفعول فهو على الحقيقة ، بمعنى هناك توافق دلالي بين المفعول به (الماء) وما يفرضه (شرب) على مفعوله من سمات : /+سائل/ ، /+شروب/.

⁽¹⁾ الزمخشري ، ص232.

⁽²⁾ جمع مفردة هاجرة ، و هي منتصف النهار عند اشتداد الحر ، انظر : لسان العرب ، ابن منظور ، (م-ي)، 4691/6.

⁽³⁾ أساس البلاغة ، الزمخشري ، ص232.

وقد يقع التجوز في الفعل من جهة المفعول ، جاء في الأساس: « أشرب الثوب⁽¹⁾ حمرة⁽²⁾ » نتيجة حرق قيود الانتقاء التي يفرضها (أشرب) على المفعول ، و هو ما أدى إلى التنافر الدلالي ؛ فلا الثوب يقع عليه الشرب، و لا الحمرة تشرب على وجه الحقيقة.

ومثله قولهم: «أشرب حباً كذا»⁽³⁾ فمن الواضح ان سمات مفهم (الشرب) تتنافر و سمات مفهم (الحب)، فمن سمات هذا الأخير /-محسوس/ و-/سائل/ ، ووقوعه مفعولاً لــــ(أشرب) يعدّ خرقاً للقاعدة الدلالية لأنه بذلك تمّ تفرّغه-المفعول به- من محتواه الدلالي الحقيقي، وشحنه بسمات مستعارة منها: /+محسوس/، /+سائل/ تتوافق وما يشترطه (أشرب) في مفعوله.

يقول عبد القاهر الجرجاني: «ومما تجب مراعاته أنّ الفعل يكون استعارة مرة من جهة فاعله الذي رفع به ويكون أخرى استعارة من جهة مفعوله»⁽⁴⁾.

ومن خلال حركة السمات و انتقالها و تأثيرها على بعضها يتولّد المجاز ، فيصحّ القول :

- شربت ماء المطي الهواجر .

- أشرب الثوب حمرة .

- أشرب حب كذا .

- الثوب يتشرب الصبغ .

كما يصحّ في : أكل الدهر عليه و شرب .

مادة : (ح س و)

جاء في هذه المادة : «... و من المجاز : احتسوا أنفاس نوم. قال تأبّط شرا :

فاحتسوا أنفاس نوم فلموا

رعتهم فاشعلوا⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

والتأويل على الاستعارة المكنية، و ذلك أنّ المشابهة حاصلة بين أنفاس النوم و الخمر ، بدليل قوله (ثملوا) ، وإنّما يكون الثمل عن الخمر على وجه الحقيقة ، فحذف المشبه به ، وكتّي عنه بإحدى لوازمه ، وهو الثمل.

⁽¹⁾ نائب فاعل ، وهو في الأصل مفعول به .

⁽²⁾ السابق ، الصفة نفسها .

⁽³⁾ نفسه ، الصفحة نفسها .

⁽⁴⁾ أسرار البلاغة ، ص 40 .

⁽⁵⁾ بمعنى : تفرقوا مسرعين من الاشتغال ، انظر : لسان العرب ، ابن منظور، (ش-ع)، 2328/4.

⁽⁶⁾ أساس البلاغة ، ص 84 .

أمّا مدار تلك المشابهة فهي مجموع السمات الدلالية التالية: /+ مرور جسم إلى الجوف /، /+ بمهلة/، /+ يفقد الوعي /بيد أن (احتسى) على وجه الحقيقية يفرض على مفعوله أن يكون حاملاً للسمتين: /+ سائل/، /+ عن طريق الفم /، وهما سمتان غائبتان في مفهوم المفعول (أنفاس النوم)، وبخرقها تولد التركيب: (احتسوا أنفاس نوم) عن التركيب: (احتسوا الخمر)، وتحوّل المعنى من دائرة الحقيقة إلى دائرة المجاز. ولا شكّ أنّ هذا التحول أدّى إلى توسيع معنى (احتسى) من خلال إهمال السمتين: /+ سائل/ و /+ عن طريق الفم/.

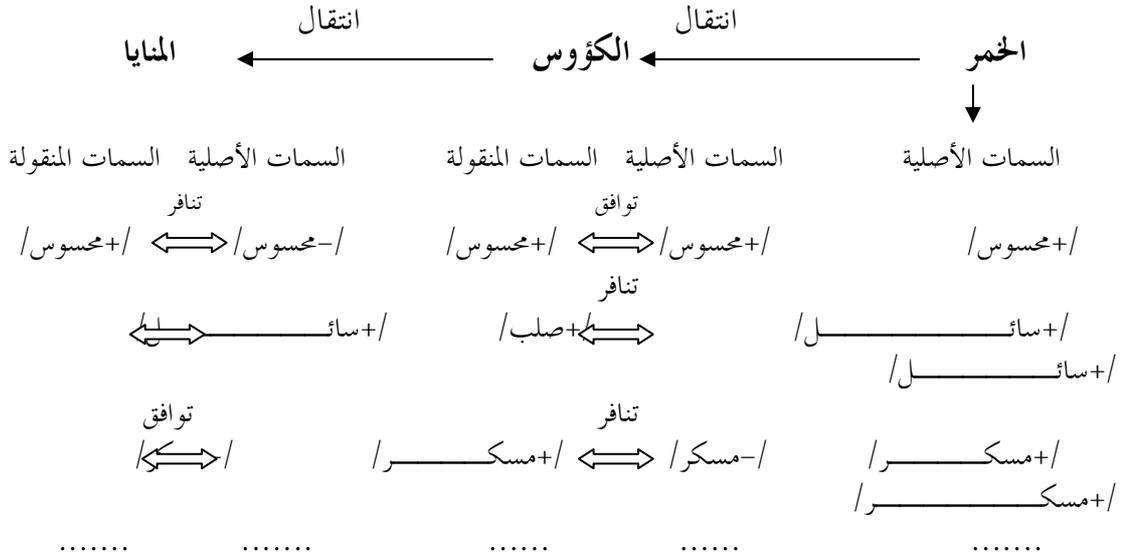
على أنّ للتركيب: (احتسوا أنفاس نوم) تأويلاً على وجه آخر، وذلك على اعتبار أنّ المجازية واقعة في الفعل (احتسى) لا في المفعول (أنفاس نوم)، وذلك أنّ المشابهة حاصلة بين الاحتساء والاستنشاق والقرينة (أنفاس نوم)، فاستعير الاحتساء للاستنشاق بجامع السمات: /+ مرور جسم إلى الجوف /، /+ بمهلة/، ثم اشتقّ من المصدر (الاحتساء) الفعل (احتسى) على المشبه به، و من المصدر (الاستنشاق) الفعل (استنشق) على المشبه على سبيل الاستعارة التبعية، وتمّ نقل السمات من المستعار منه (الاحتساء) إلى المستعار له (الاستنشاق): /+ سائل/، /+ عن طريق الفم/، وحذف سمات من المستعار له منها: /- سائل/، /+ عن طريق الأنف/ لتعارضها مع السمات المنقولة، وبذلك صحّ القول: (احتسوا أنفاس نوم) المتولد عن: (استنشقوا أنفاس نوم)، و يكون التركيب (ثمّلوا) متولداً عن التركيب (ناموا) لعلاقة المشابهة بين النوم و الثمل بجامع فقدان الوعي، ويكون البيت على الحقيقة:

فاستنشقوا أنفاس نوم فلماً ناموا رعتهم فاشمعلوا

هذا، وتلعب السمة الدلالية /+ سائل /- عنصر دلالي تقتضيه الوحدة (حسا) في مفعولها- دوراً أساسياً في فهم مختلف التراكيب المجازية المتعلقة بهذه الوحدة في سياقات مختلفة، منها التركيب: «تحاسوا كؤوس المنايا»⁽¹⁾، ومعناه تحاسوا المنايا كأنها كؤوس خمر، و المراد تحاسوا المنايا كالخمر على التشبيه العادي، وتحاسوا المنايا خمرًا على التشبيه البليغ، حيث أطلق لفظ (كؤوس) وأريد به الخمر- على وجه الحقيقة -لأنّ الكؤوس غير قابلة للاحتساء نظراً لاحتواء مفهومها على العنصر الدلالي: /+ صلب/، وإنما يحتسى ما فيها؛ أي أنّ لفظ الكؤوس هنا مجاز مرسل علاقته المحلية. فقد ذكر الخل و هو الكؤوس، و أريد به الحال، وهو الخمر. وبذلك اكتسب الخلّ سمات الحالّ، وهي: /+ سائل/، /+ مسكر/، وفقد السمات المتعارضة معها، وهي: /+ صلب/ و- /- مسكر/، فيكون التركيب: (تحاسوا الكؤوس) قد تولّد عن التركيب: (تحاسوا الخمر). والتركيب: (تحاسوا كؤوس المنايا) تولّد عن التركيب (تحاسوا الكؤوس) بعدّه مجاز عن المجاز لعلاقة المشابهة بين المنايا والخمر بجامع أنّ كلا منهما مفقد للوعي.

⁽¹⁾ كؤوس المنايا تشبيه من باب إضافة المشبه به إلى المشبه، والأصل: المنايا كؤوس خمر على التشبيه البليغ.
⁽²⁾ السابق، الصفحة نفسها.

ويحدث ذلك نتيجة حركة السمات المستعارة للكؤوس وهي: /+سائل/، /+مسكر/ مرة أخرى إلى المنايا فتشحن بها ويتمّ تفرغها -المنايا- من سماتها الأصلية المتعارضة مع المنقولة، وأهمها على الإطلاق: /-محسوس/. وفي أشباه هذه التراكيب ينسلخ المعنى من هويته التجريدية ليردّي نوب احسوس او يرسع عن الإدراك الحسي إلى عالم التجريد. ولا شكّ أنّ هذا الانتقال من مجرد إلى المحسوس، أو من المحسوس، إلى مجرد ليس سوى انتقال للسمات الدلالية، وتجاذب بعضها بعضاً، على صورة ما يحدث من تجاذب بين الالكترونات و البروتونات في الكهرباء، فيطغى بعضها على بعض.



مادة: (ج ر ع)

ذكر الزمخشري في هذه المادة التراكيب التالية: «...ومن المجاز: تجرّع الغيظ. وقال: والحرب يكفيك من أنفاسها جرّع»⁽¹⁾. فأما القول: "تجرّع الغيظ" فمجاز استعاري؛ لأنّ الأصل فيه مشاهمة: الغيظ جرعة. و الغيظ في أصل الوضع بمعنى الغضب الشديد، فهو في الأصل عاطفة، وليس كذلك الجرعة؛ أي تمّ تشبيه المعنوي (الغيظ) بالمحسوس (الجرعة). ولما كان أحد الطرفين في التركيب: (تجرّع الغيظ) محذوفاً (المشبه به)، فهو- التركيب استعارة، والفعل: (تجرّع) إحدى لوازم المحذوف قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي. ولكن ما هي السمات المعتمد عليها في هذا النقل المجازي؟

بدو أنّ المشاهمة حاصلة من تشبيه الغيظ بسائل شديد المرارة تحبس معه الأنفاس في الحلق، فيحاول الخروج والظهور، غير أنّ بالعه يمسكه على مضض و يتلعه عن كره، و تلك حال الغيظ يكظمه صاحبه ليخفيه. جاء في اللسان: «كظمه يكظمه كظما رده و حبسه...و الأصل في الكظم الإمساك على غيظ و غمّ»⁽²⁾. و كون (الغيظ) وقع مفعولاً للفعل تجرّع، و من حق مفعول هذا الأخير أن يحمل مفهمه

⁽¹⁾السابق، ص57.

⁽²⁾ابن منظور، (غ-ل)، 3886/5.

وأما علة هذا التحول فتعود إلى حركة السمات في تجاوزها حدود ما نصت عليه الألفاظ و التراكيب في أصل
الوضع فمن حيث اللفظ يحمل مفهوم (اللبن) السمة الدلالية /+سائل/ و مفهوم (الثدي) السمة /-سائل/، و هما
سمتان متضادتان تمنعان-على جهة الحقيقة-استعمال اللفظين : اللبن و الثدي استعمالا واحدا . و من حيث
التركيب يشترط الفعل (رضع) في مفعوله قيذا (انتقائيا)، وهو أن يكون حاملا للسمة الدلالية /+سائل/ يؤدي
احترامه (التوافق الدلالي) إلى توليد الحقيقة: (رضع الصبي اللبن)، و خرقه (التنافر الدلالي) إلى توليد المجاز:
(رضع الصبي الثدي). و التركيب المجازي: (رضع الصبي الثدي) يجري عليه الخرق الدلالي مرة أخرى جاء في
اللسان: «يرضع الطفل أمه»⁽¹⁾، فيكون من مجاز الجواز على اعتبار أنه تركيب متولد عن التركيب (يرضع الطفل
ثدي أمه) بعدّه هو الآخر مجازا حل محل الحقيقة . وإنما أصل الحقيقة في ذلك كله هو التركيب : (يرضع الطفل
اللبن من ثدي أمه). فعدل عن ذلك إلى الجواز (يرضع الطفل أمه) لما في هذا الأخير من الإيجاز . يقول ابن الأثير
: « لا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة»⁽²⁾ . وفي باب الجواز يذكر الزمخشري القول: « فلان يرضع الدنيا
و يذمها . قال عبد الله بن همام :

وذموا لنا الدنيا وهم يرضعونها أفأويق⁽³⁾ حتى ما يدرلها تُعل⁽⁴⁾»⁽⁵⁾ .

فحال هؤلاء الذين يظهرون ذم الدنيا في تعاطي ملذاتها كحال من يرضع اللبن من ضرع الناقة ساعة بعد
ساعة ، بجماع التعلق بالحلوة في الحالتين ، وكأن الدنيا استحالت لبنا، حلوة ملذاتها في مستوى حلوة اللبن.
ولكنّ المشبه به محذوف كُنّي عنه بإحدى لوازمه، وهي رضاعة الأفويق. وعن طريق هذه المشابهة انتقلت سمات
المشبه به، وأهمها : /+محسوس//+سائل/، /+حلو/، /+يصدر عن الضرع/ إلى المشبه (الدنيا) لتستقر في بؤرة
المعنى وتشكل مركز الصورة ، مقابل اختفاء سمات المشبه وعلى رأسها: /+معنوي/، فانحرف التركيب
من: (رضعوا اللبن) إلى (رضعوا الدنيا)؛ أي من الحقيقة إلى المجاز. وكذلك نقل عن العرب قولهم في اللثيم :
رضيع لؤم على وزن فعيل من رَضِعَ (فَعَّل)، وأصله أن يرضع شاته لثلا يسمع للحلب صوت، فيسمعه الضيف
فيطلب اللبن ، وقيل هو الذي رضع اللؤم من ثدي أمه⁽⁶⁾ . ولا يخفى أنّ وقوع اللؤم مفعولا لرضع يعد خرقا
دلاليا ، و هذا لأنّ السمات الدلالية المشكّلة لمفهوم (اللؤم) تتنافر وقيود الانتقاء التي يفرضها الفعل (رضع). كما
أنّ المجازية قد تمسّ الفعل ذاته كما في قولهم: «للسحاذ: الراضع؛ لأنه يرضع الناس بسؤاله ، قال جرير :

(1) ابن منظور ، (ذ-س)، 1660/3.

(2) المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر ، 63/1.

(3) جمع فيقة ، و هي اسم اللبن الذي يجتمع بين حلبتين ، وأفويق السحاب ما اجتمع من مائه فيه ، فهو يمطر ساعة بعد ساعة ، انظر: لسان العرب،
(غ-ل) ، 3488/5.

(4) السن الزائدة خلف الأسنان أو دخول سن تحت أخرى في اختلاف من المنبت يركب بعضها بعضا، انظر: لسان العرب، (الهمزة-ج) ، 484/1.

(5) أساس البلاغة ، ص165.

(6) انظر: نفسه، الصفحة نفسها ، و لسان العرب ، (ذ-س)، 1661/3.

ويرضع من لاقى وإن يلق مقعدا يقود بأعمى فالفرزدق سائله»⁽⁷⁾.

فالسؤال رضع على التشبيه البليغ ، ثم حذف المشبه و صرح بالمشبه به (الرضع) لا بذاته و إنما اشتق منه فعلا و هو (رضع) على سبيل الاستعارة التبعية . ولا شك أنّ سمة الانتقال محور المشاهدة بين الطرفين ؛ إذ بالرضع ينتقل اللبن إلى الراضع ، وبالسؤال تنتقل العطايا إلى السائل ، فاستعير الرضع للسؤال للمبالغة في المعنى. وأما قولهم :«و بينهما رضاع الكأس»⁽¹⁾ فمن المجاز ، وأصل التركيب : (رضاع اللبن) تولّد عنه التركيب : رضاع الخمر (من باب المجاز الاستعاري)⁽²⁾ ، ثم هذا الأخير تولّد عنه التركيب : رضاع الكأس (من باب المجاز المرسل الذي علاقته المحليّة ؛ إذ ذكر المحلّ ، و أريد به الحالّ) . والمشاهدة بين الخمر و اللبن على درجة كبيرة من التقارب الدلالي لاشارك مفهومي الوجدتين في عدد من السمات الدلالية منها : /+محسوس/، /+سائل/، /+حلو/، /+ينتقل عن طريق الفم/...على الرغم من الاختلاف في قسم كبير من السمات الأساسية منها والثانوية على غرار مصدر كل منهما : /+من العنب/مقابل /+من الثدي/، وطبيعة حركة الانتقال : /+بانقطاع/مقابل /+بدون انقطاع/، وتأثيره في المستقبل : /+مسكر/مقابل /-مسكر/، وموقف الشرع منه : /+محرم/مقابل /-محرم/.

لبن	/+من الثدي/	/+محسوس/	/+من العنب/	خمر
	/+ينتقل بدون انقطاع/	/+سائل/	/+ينتقل بانقطاع/	
	/-مسكر/	/+حلو/	/+مسكر/	
	/-محرم/	/+ينتقل عن طريق الفم/	/+محرم/	

وإسناد المضاف (الرضاع) إلى المضاف إليه (الخمر) فرّغه من محتواه الدلالي ، وجرّده من قيوده الانتقائية، فاكسب محتوى دلاليا جديدا يتناسب والإسناد الجديد، منتحلا بذلك مفهوم (الحسو)، ومنه استعير (الرضاع) للخمر على سبيل المجاز ، و للكأس على سبيل مجاز المجاز.

ومن المجازات المذكورة كذلك في هذه المادة - (ر ض ع) - قولهم :« هبت الرضاعة ، و هي ريح بين الدبور و الجنوب تسمى : المـــــــصّيرية ؛ لأنه يغرّز عنه المال كأثما ترضع ألبانها فتذهب بها»⁽³⁾.

⁽⁷⁾ أساس البلاغة ، ص165.

⁽¹⁾ السابق، الصفحة نفسها.

كان المنادمة أخوة في الرضاع ، فكما يتقاسم الإخوة اللبن من ثدي واحد يتقاسم الندامي الخمر من كأس واحدة ، فهناك نوع لطيف من المقابلة :

← رضاع الكأس أخوة
← رضاع الثدي منادمة
← أخوة في الخمر.
← منادمة في اللبن.

⁽²⁾ نفسه ، ص166.

و(هبت الرضاعة) تركيب مجازي وقعت فيه المجازية من جهتي الإثبات و المثبت معاً. فأما من جهة المثبت فالمجازية واقعة في لفظة الرضاعة؛ لأن المقصود التغرير⁽¹⁾ والعلاقة بين الرضاعة والتغريز المشابهة: نضوح اللبن في الضرع أو بتعبير سميائي/ -غزير/. وهي السمة الدلالية التي شكلت محور التجوز واستعارة لفظة: الرضاعة للتعبير عن معنى التغريز، ولذلك يفسر التركيب: (هبت الرضاعة) على أساس أنه مجاز لغوي استعاري.

وأما من جهة الإثبات فقد وقعت المجازية في إثبات الهبوب فعلاً للرضاعة (مقصوداً منها التغريز)، و الهبوب يكون فعلاً-على الحقيقة-للريح. ومنه (هبت الرضاعة) مجاز من باب إسناد الفعل إلى غير فاعله الحقيقي

والعلاقة سببية لأنّ الريح (المصيرية) تتسبب في التغريز الذي استعيرت له الرضاعة على أساس المشابهة. وعليه تكون السمات الدلالية للمسند إليه (الرضاعة) تتنافر و قيود الانتقاء التي يفرضها المسند (هبت) في فاعله. ومن أهمها أن يكون: /+محسوس /، /+متحرك /، /-سائل /، /-صلب /، /+محفف /، /-ملون /... وهي سمات غائبة في مفهوم (الرضاعة).

ومما يستأنس به في هذا التأويل ما ذكره عبد القاهر بخصوص وقوع المجاز من جهتي الإثبات و المثبت معاً في تركيب واحد، مستشهداً بالتركيب: (أحييتني رؤيتك) الذي وقعت فيه المجازية من جانب المثبت الحياة، و المراد الأُنس والسُرور؛ أي: (سرتني رؤيتك) فنقل لفظ الحياة عن معناه الحقيقي (ضد الموت) إلى معنى الأُنس و السُرور، أما من جهة الإثبات فالمجازية واقعة من حيث إثبات الحياة فعلاً للرؤية⁽²⁾.

مادة: (س ق ي)

في مادة (س ق ي) يكون التركيب: «سقى ثوبه مناً»⁽³⁾ من العصفر⁽⁴⁾ «⁽⁵⁾ مجازاً في الفعل (سقى) من جهة المفعول الأول (ثوب)، بناء على ما ذكر في الفصل السابق بخصوص السمات الدلالية المشكّلة لمفهوم (سقى)، والفعل (سقى)-وهو من الأفعال المتعدية إلى مفعولين-يشترط في مفعوله الأول أن يحمل السمات: /+حي /، /+له فم/، وهي القيود التي يخرجها المفعول (ثوب)؛ بينما يستجيب المفعول الثاني (مناً من العصفر) للقيود المطلوبة من حيث وقوعه هذا الموقع، وعلى رأس هذه السمات /+سائل/.

والتركيب على المعنى الحقيقي: (صبغ ثوبه مناً من العصفر). وما يدل على أنّ الصبغ للثوب حقيقة ما جاء في مادة (ص ب غ) في باب الحقيقة: «صبغ الثوب بصبغ حسن»⁽⁶⁾، فـ: سقى ← بدلالة صبغ.

(1) نضوح لبن الناقة، انظر: لسان العرب، (غ-ل)، 3239/5.

(2) انظر: أسرار البلاغة، ص321.

(3) ظل يتزل من السماء، و قيل هو شبه العسل كان يتزل على بني إسرائيل، انظر: لسان العرب، (م-ي)، 4279/6.

(4) نبات يصبغ به، و سلافته: الجربال و هي معربة، انظر: المصدر نفسه، (ش-ع)، 2973/4، و عليه فمن العصفر صبغ، و بالتالي يحمل السمة /+سائل/.

(5) أساس البلاغة، الزمخشري، ص215.

(6) نفسه، ص248.

ولكن ما الأساس الذي بنيت عليه الاستعارة؟ أهو الاجتماع على السمة الدلالية/+سائل/ فحسب؟ لا شك أنّ السمة /+سائل/ محورية في هذه المعادلة ، كما هي محورية في قولهم : « أشرب الثوب حمرة... الثوب يتشرب الصبغ»⁽¹⁾، «أرويت رأسي دهنا»⁽²⁾، ولكنها ليست السمة الوحيدة في منعطف مسار الدلالة من الحقيقة إلى المجاز، وإلا قيل كذلك: رشف الثوب الصبغ أو حسا الثوب الصبغ ، ذلك أنّ في مفهوم (شرب)، (روى)، (سقى) ما ليس في (حسا) و(رشف) من معنى إشباع الحاجة من السائل ، ولا يكون ذلك إلا عن كثرة ، وفي (حسا) و (رشف) من معنى القلة⁽³⁾ ما يصرف الذهن عنهما . ولعلّ مراعاة سمة إشباع الحاجة و إبرازها هو ما دعا إلى القول: « شرب ما ألقى عليه شرباً»⁽⁴⁾ إذا فهمه»⁽⁵⁾.

وأما التركيب «سقى قلبه بالعداوة»⁽⁶⁾ فإنّ المجازية في (سقى) واقعة من جهة المفعولين، فالأصل في التركيب (سقى الله قلبه العداوة) فمن جهة المفعول الأول مجاز؛ لأنّ مفهوم (قلب) يحمل السمة /-حي/ المتعارضة مع السمة /+حي/ كقيد انتقائي مطلوب ، ومن جهة المفعول الثاني مجاز ؛ لأنّ مفهوم (عداوة) يحمل السمة /+مجرد/ المتعارضة كذلك مع السمات /+محسوس/، /+سائل/.

والتركيب (سقى قلبه بالعداوة) يمكن أن يؤول تأويلاً آخر إذا وضع في الاعتبار أنّ المجازية واقعة كذلك في لفظة (قلب)؛ إذ المراد منها: الإنسان كاملاً فذكرت -لفظة قلب- من باب ذكر الجزء وإرادة الكل فيكون التركيب في الأصل : سقى الله الرجل العداوة ، فتقتصر المجازية عندئذ في (سقى) على المفعول الثاني (العداوة). وقد خصّ القلب دون باقي الأجزاء لأنّ المراد العداوة ، والقلب مجمع العواطف ومصدرها ، ولذلك كان له مزيد اختصاص دون غيره للتعبير عن هذا الكل. وعلى هذا التأويل يستجيب المفعول الأول (الرجل) للقيود الانتقائية للفعل سقى /+حي/، /+له/ فم./ وإثماً عدل إلى ذلك للمبالغة في المعنى، فاستعير السقى لتمكّن العداوة في الرجل، وهي مبالغة في المعنى توازيها مبالغة في المبني متمثلة في صيغة فَعَّل التي جاء عليها الفعل (سقى) سَقَّى.

مادة: (روى)

في هذه المادة نقرأ في الأساس: «...وعنده راوية من ماء، وله راوية يستقي عليه ، وهو بعير السقاء ، و الجمع الروايا... وارتويت قلوفا»⁽⁷⁾ من الإبل : جعلتها راوية»⁽⁸⁾ ، وكل ذلك في باب الحقيقة ، فقد جعل

(1) السابق ، ص 232.

(2) نفسه ، ص 186.

(3) سمة القلة و الكثرة في مفاهم هذه الوحدات أشير إليها في الفصل السابق في الجدول الخاص بتحليل مفاهم بلع السوائل.

(4) صنف الزمخشري هذا القول في باب المجاز على الرغم من أن الفعل هنا مؤكد بالمصدر ، وابن جني يميز توكيد المجاز ، انظر: الخصائص، 2/

217؛ بينما ينصبه آخرون علامة على الحقيقة ، انظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي ، 363/1.

(5) أساس البلاغة ، الزمخشري ، ص 232.

(6) نفسه، ص 215.

(7) هي الفتية من الإبل حين تركب ، الطويلة القوائم ، انظر: لسان العرب ، ابن منظور ، (غ-ل) ، 3722/5.

(8) الزمخشري ، ص 185.

الراويّة مرة بمعنى المزايدة، ومرة بمعنى بعير السقاء، والأرجح أنّ أحد الاستعمالين مجاز، فأيهما حقيقة، وأيهما مجاز؟

نقل ابن منظور عن ابن سيده قوله: «والراويّة المزايدة فيها الماء، ويسمى البعير راوية على تسمية الشيء باسم غيره لقربه منه»⁽¹⁾، فيفهم من هذا أنّ الراوية بمعنى المزايدة حقيقة، وبمعنى البعير مجاز، ثم يردف: «والراويّة: هو البعير أو البغل أو الحمار الذي يستقى عليه الماء، والرجل المستقي أيضا راوية. قال: والعامة تسمى المزايدة راوية، و ذلك جائز على الاستعارة»⁽²⁾، والأصل الأول»⁽³⁾. فيفهم من هذا أنّ الراوية بمعنى البعير حقيقة، وبمعنى المزايدة مجاز.

والشواهد على استعمال اللفظين بالمعنيين المذكورة في اللسان، إلا أنّ ما يزيد من ترجيح كون الراوية للمزايدة مجاز قول أبي النجم يجمع بينهما في تركيب واحد على ما ذكر ابن منظور⁽⁴⁾:

تمشي من الردة مشي الحفل مشي الروايا بالمزاد الأثقل

وقول الشاعر: (مشي الروايا بالمزاد) دليل على أنّ إطلاق الراوية على المزايدة من باب المجاز لعلاقة المجاورة (الملاصقة) في المكان، و«الوعاء الذي يكون فيه الماء إنّما هي المزايدة سميت راوية لمكان البعير الذي يحملها»⁽⁵⁾.

والمجاورة من علاقات المجاز المرسل تمّ من خلالها انتقال السمات +حي/،/+حيوان... إلى مفهوم المزايدة وحذف السمات المتعارضة منها: /-حي/،/+وعاء... مع الحفاظ على السمات المتوافقة: /+حامل للماء/، فكان لهذه الحركية تبيح لحدود الدلالة إلى درجة تعذّر معها التمييز بين حي حامل (بعير السقاء) وجماد محمول (المزايدة).

غير أنّ تسمية البعير راوية قد يكون عرفا، فليس كل بعير أو حمار أو بغل راوية؛ إنّما سمي كذلك إذا كان يستقى عليه، يدل على ذلك قولهم: (ارتويت قلوفا من الإبل: جعلتها راوية). فيكون ذلك من هذه الجهة نقلا مجازيا من باب إطلاق الخاص على العام. و تفسير ذلك سماتيا أنّ إضافة سمة /+حامل للماء/ إلى مفهوم البعير وأشباهه من الحمير و البغال ضيق هذا المفهوم لينكمش المعنى وينحصر في فئة خاصة.

يقول أحمد مختار عمر: «كلما زادت الملامح لشيء ما قلّ عدد أفرادها، والعكس صحيح، وعلى هذا يمكن توضيح المعنى وتوسيعه عن طريق إضافة ملامح أو حذف ملامح»⁽⁶⁾.

(1) لسان العرب، (ذ-س)، 1748/3.

(2) بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي، ذلك أنّ الاستعارة اصطلاحا تقوم على علاقة المشاهدة بين المعنيين المستعار منه والمستعار إليه، وبين المزايدة و بعير السقاء علاقة مجاورة.

(3) نفسه، الصفحة نفسها.

(4) نفسه، 1758/3.

(5) نفسه، الصفحة نفسها.

(6) علم الدلالة، ص 126.

أمّا قولهم: ارتوى الحبل بمعنى كثرت قواه و غلظت مع شدة الفتل، وارتوت مفاصله بمعنى غلظت واستوت⁽¹⁾، فإن السمة التي قادت إلى الانحراف في هذه التراكيب هي سمة/بامتلاء/، فغلظ قوى الحبل واتساعها شبيهة بالمرتوي في امتلاء بطنه وتمدده جراء الريّ. وهذه المشابهة أساس استعارة الارتواء للغلظ في كل من الحبل والمفاصل.

مادة: (ز ح ف)

بخصوص حقل أفعال الحركة عند الكائنات الحية نقرأ في هذه المادة: «ومن المجاز: أزحفت الريح الشجر حتى زحف: حرّكته حركة ليّنة، وأخذت الأغصان تزحف»⁽²⁾.

واستعمال الزحف للتعبير عن الحركة اللينة لا حرق فيه؛ إذ من سمات الزحف ليونة الحركة، وإنما الحرق في إسناد الزحف إلى الشجر، فالقول: (حتى زحف) يعني: زحف الشجر مجاز لأن المسند إليه هنا (الشجر) يحرق القيود الانتقائية المطلوبة من جهة (زحف)، وهي <+ فا حي>، <+ فا ينتقل على البطن>... والشجر يحمل مفهمه /-حي/، ومنه فهو مجاز من جهة الإسناد، وكذا بالقياس في قولهم: أخذت الأغصان تزحف.

ومقارنة التركيبين: (زحف الشجر)، (الأغصان تزحف) تبرز أنّ التركيب الأول-بالإضافة إلى مجازيته من حيث الإسناد- مجاز كذلك من جهة المفرد من باب ذكر الكل (الشجر)، وإرادة الجزء (الأغصان)؛ أي مجاز مرسل علاقته الكلية. ولاشك أنّ إطلاق الشجر على الأغصان تضييق لمعنى الشجر. أمّا وصفهم السهم بالزحف في قولهم: «سهم زاحف: يقع دون الغرض»⁽³⁾.

فإنّ استعارة الزحف للدلالة على الانحراف عن الغرض بعيد المآخذ ضعيف العلاقة، وذلك لسببين: الأول أنّه ليس في معنى زحف ما يدل على الانحراف في مسار الحركة. والثاني أنّه من السمات الأساسية في حركة السهم /+بسرعة/، /+في الجو/ في مقابل /+بثقل/، /+على الأرض/ في حركة الزحف، مما يجعل استعارة أحدهما للتعبير عن الآخر أمراً واهياً يزيد الدلالة ضبابية و غموضاً. يقول عبد القاهر: «واعلم أنّي لست أقول لك إنك متى ألقت الشيء ببعيد عنه في الجنس على الجملة فقد أصبت وأحسن، ولكن أقوله بعد تقييد، وبعد شرط، وهو أن تصيب بين المختلفين في الجنس، وفي ظاهر الأمر شبهها صحيحاً معقولاً، وتجد للملاءمة والتأليف السوي بينهما مذهبا وإليهما سبيلا»⁽⁴⁾. إلا أنّ ابن منظور يذكر: «والزاحف: السهم يقع دون الغرض ثم يزحفُ إليه»⁽⁵⁾.

(1) انظر: أساس البلاغة، الزمخشري، ص185.

(2) نفسه، ص190، 189.

(3) نفسه، ص190.

(4) أسرار البلاغة، ص130.

(5) لسان العرب، (ذ-س)، 3/1818.

وقوله: (ثم يزحف إليه) هو الذي يرفع اللبس قليلاً ، و يزيح الضبابية و الغموض في هذا النقل، فتقوى علاقة المشاهدة بين حركة السهم (بعد أن أخطأ الغرض وما صاحبها من ضعف وفتور) وبين حركة العي في سير البعير يجز فرسنه⁽¹⁾. وكما قالوا (سهم زحف) قالوا كذلك: «سهم حاب، وهو الذي يزج على الأرض ثم يصيب الهدف»⁽²⁾.

وفي وصف السهم بالزحف ما يبعث فيه الحياة ، وفي وصفه بالحبو ما يجعله من ذوي القوائم، وما ذلك إلّا دليل على حركية المعنى و مرونته.

أمّا في قولهم مزاحف السحاب: يريدون مصابه ومواقع قطره⁽³⁾ - والمزاحف للحيات على الحقيقة - فإنّ المشاهدة بادية واضحة ، والشبه بين السحاب و الحيات جامع الأثر الناتج عن مواطأتهما الأرض، وهو الشبه الذي شكّل محور انتقال السمات: /+حي/، /+حيوان/، /+ينتقل على البطن/... إلى مفهوم السحاب مع حذف السمات المتعارضة مع المنقولة وأهمها /-حي/. وذلك لغرض بعث الحياة في الجماد كما أنّ في إطلاق السحاب وإرادة المطر مجازاً اعتباراً لما كان.

وأمّا ذكر زحاف الشعر في باب المجاز فإنّه يصح استناداً إلى الوضع اللغوي لأنّه نقل عن زحاف الإبل؛ أي استعمل في غير ما وضع له. وهو حقيقة عرفية خاصة في اصطلاح علماء العروض.

جاء في اللسان: «والزحاف في الشعر: معروف سمي بذلك لثقله تخص به الأسباب دون الأوتاد... وهو سقط ما بين الحرفين حرف أحدهما إلى الآخر»⁽⁴⁾.

ولا شك أنّ استعمال الزحاف بهذا المعنى هو انتقال من العام إلى الخاص، ومن مجال الحس البصري إلى مجال الحس السمعي.

مادة: (ح ب و)

وفي قولهم: «حبوت للخمسين، دنوت منها»⁽⁵⁾، تعدّ السمة /+حركة/ هي أساس النقل المجازي لمّا كان الدنو لا يكون إلا عن حركة (وهي حركة في الزمان لا في المكان)، ولمّا كان قطع مسار الحركة بطيئاً عدل عن (الدنو) إلى (الحبو)؛ لأنّ في مفهوم (حبا) من معنى البطء ما ليس في (دنا)، ولذلك فإن قولهم: (حبوت للخمسين) أقوى وأبلغ في المعنى من قولهم: (دنوت من الخمسين).

⁽¹⁾ من البعير. بمنزلة الحافر من الدابة ، انظر: لسان العرب ، ابن منظور ، (ع-ل)، 3382/5.

⁽²⁾ أساس البلاغة ، الزمخشري ، ص73.

⁽³⁾ انظر: نفسه ، ص190.

⁽⁴⁾ ابن منظور ، (ذ-س)، 1818/3.

⁽⁵⁾ أساس البلاغة، الزمخشري ، ص73.

مادة: (ق ف ز)

في هذه المادة يذكر الزمخشري: «...ومن المجاز: قفز الرجل: مات. وتقفزت المرأة بالحناء: تحضبت إلى رسيها وفرس مقفز: لم يجاوز تحجيله أشاعره⁽¹⁾، وهو المنعل⁽²⁾».

فأما التركيب الأول (قفز الرجل) فيبدو فاقدا لإحدى شروط التجوز، وهي القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي؛ إذ بمسْتَطاع الرجل القيام بالقفز. معناه الحرفي، إلا أنه تركيب استعمل في غير موضعه؛ أي للدلالة على الموت، وهذا بنص صاحب الأساس، فيكون بمثابة قرينة مقامية. لكن ما الرابط بين الموت و القفز؟ إنَّ الأول سكون والثاني حركة، وليس من المعقول أن يتصف الشيء بالحركة والسكون في الوقت ذاته، كما أنه ليس من البلاغة أن يوصف الموت بالقفز، وإن صحَّ العكس، إلا أن يكون مما سَمَّته العرب بضده؛ كتسميتهم الأعمى بصيرا، والسقيم سليما من باب التفاؤل، والقيح قمرا من باب التهكم.

أما قولهم تقفّزت المرأة بالحناء فإنَّ علامات التجوز بادية، ذلك أنَّ التقفز على الحقيقة هو لبس القفاز⁽³⁾، فدلَّ قولهم: (بالحناء) على أنَّ التعبير مجاز العلاقة فيه مشابهة بين القفاز والخضاب بجامع الزينة. وهذه المشابهة أتاحت انتقال سمات مفهوم القفاز إلى مفهوم الخضاب: /+صلب/، /+يلبس للزينة/، مع إهمال السمات المتنافرة مع المنقولة، وأهمها: /-صلب/، فأتسع لذلك معنى التقفز ليحمل موضوعه السمة المزدوجة: /±صلب/.

وأما قولهم: (فرس مقفز) فعلى التشبيه كذلك، ولكن ليس بجامع الزينة، وإنما وقع الشبه بين التحجيل⁽⁴⁾ عند الفرس والتقفز عند المرأة في موضع وقوعهما، ذلك أنه لما كان تقفّز المرأة بالحناء لا يتجاوز رسيها⁽⁵⁾، وكان تحجيل الفرس لا يتجاوز الأرساغ كذلك كان جامع الشبه قويا، وطريق الانحراف مقبولا، ينم عن قوة الملاحظة ودقة الوصف أما سمة اللون فتبدو أقل أهمية في هذا النقل المجازي، وذلك على الرغم من أن كلا من الخضاب و التحجيل يجعل كفّ المرأة وقدم الفرس يكتسي لونا مخالفا للون الأصلي للجسم. والدليل على ضعف جامع المخالفة في اللون هو أن العرب لا تسمي الفرس إذا جاوز تحجيله الأرساغ مقفزا. جاء في اللسان: «فإذا بلغ البياض من التحجيل ركة اليد وعرقوب الرجل فهو فرس مجبّب⁽⁶⁾».

(1) ما بين الحافر إلى منتهى شعر الأرساغ. انظر: لسان العرب، ابن منظور، (ش-ع)، 4/2277.

(2) أساس البلاغة، ص373.

(3) «القفاز ضرب من الحلي تتخذة المرأة في يديها ورجليها، ومن ذلك يقال: تقفّزت المرأة بالحناء، وتقفّزت المرأة: نقشت يديها ورجليها بالحناء»، لسان العرب، ابن منظور، (غ-ل)، 5/3701.

(4) هو بياض يكون في قوائم الفرس، أنظر: نفسه، (ح-د)، 2/787.

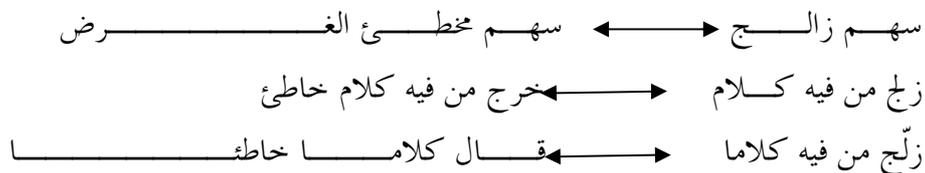
(5) مثنى رسيغ، وهو مفصل ما بين الكف والذراع، وقيل بجمع الساقين والقدمين، وقيل هو مفصل ما بين الساعد والكف والساق والقدم. انظر: نفسه، (ذ-س)، 3/1642، 1643.

(6) نفسه، (ح-د)، 2/789.

فما السرّ في التأكيد على سمة عدم تجاوز الأرساغ ؟
 إنّ التقفّر بمعنى لبس القفاز(الخلخال) عند المرأة يكون في اليدين و الرجلين، و في الرجلين لا يمكن أن يرتفع فيتجاوز الأرساغ، والحجل⁽¹⁾ عند الفرس لا يتجاوز الأرساغ، كذلك فتكون المشابهة من هذه الجهة مباشرة(منقولة عن القفاز بمعنى الحلي ، لا بمعنى الخضاب).
 ولا يخفى ما في هذه المشابهة من قوة اجتماع مفهمي القفاز والحجل على سمات دلالية أساسية ، منها ما يتعلق بطبيعة المادة: +صلب/، وأخرى في الشكل: +دائري /، ومنها ماله علاقة بالمكان(الموضع) : +مايين القدم والساق /، وإن اختلفا في الوظيفة: +للزينة/ عند المرأة مقابل: +للتقييد/ عند الفرس.

مادة: (زل ج)

تقول العرب: « زلج الماء عن الحنجرة »⁽²⁾ وهو تركيب مجازي ، وإنما الزلج-على الحقيقة- حركة يقوم بها الأحياء من ذوي الأقدام، وأمّا الماء في الحنجرة فينحدر، إلا أنّ هذا الانحدار-وهو حركة- لما اختص بسمة/ +بسرعة/ حمله الذهن على مفهم (الزلج) بجماع سرعة الحركة . ومنه قول ذي الرّمة⁽³⁾:
 حتى إذا زلجت عن كل حنجرة إلى الغليل و لم يقصعنه⁽⁴⁾ زغب⁽⁵⁾
 ذكر ابن منظور أنّ المراد «انحدرت في حناجرها مسرعة لشدة عطشها... و الزالج الذي يشرب شربا شديدا من كل شيء»⁽⁶⁾. وفي كل ذلك كان مدار المعنى سرعة الحركة.
 أمّا ما ذكره الزمخشري من قولهم: « سهم زالج: يزلج على وجه الأرض ثم يمضي، وأزلجه صاحبه، وفي مثل: لا خير في سهم زلج، وزلج في مشيه: أسرع، و زلج من فيه كلام، و زلّج في فيه كلاما ثم ندم عليه. و تقول: رُبّ كلمة عوراء زلجت من فيك، ثم زلّجت قدمك في مقام تلاقيك»⁽⁷⁾.
 فإنّ مركز دوران الدلالات يتجاوز طبيعة الحركة +بسرعة/ إلى الأثر الناتج عنها، وهو ما تعبّر عنه السمة الثانوية +مع انحراف عن الصواب/ ، وهذه السمة نقطة الانعطاف في مسار الدلالة من الحقيقة إلى المجاز في التراكيب المذكورة ، بيان ذلك :



(1) حلقة القيد ، انظر: لسان العرب ، ابن منظور، (ح-د)، 789/2.

(2) أساس البلاغة ، الزمخشري ، ص 194.

(3) انظر: نفسه ، الصفحة نفسها.

(4) من قضع الماء إذا ابتلعه جرعا ، و قضع العطشان غلته بالماء إذا سكنها. انظر: لسان العرب ، ابن منظور، (غ-ل)، 3653/5.

(5) جمع مفردة زغبة ، وهي الجرعة ، انظر: نفسه ، (م-ي)، 4487/6.

(6) نفسه ، (ذ-س)، 1850، 1851/3.

(7) أساس البلاغة ، ص 194.

رُبَّ كلمة عوراء زلجت من فيك فزلجت قدمك في مقام تلاقيك ← رُبَّ كلمة خاطفة خرجت من فيك فسببت لك الإحراج بين الناس.

فتبين من هذا أن كل ما يصدر عن سرعة و ينحرف عن الصواب فهو زلج و إن لم يكن له قدم ، و بهذا اتسع مفهوم الزلج بعد حذف سمة /+بالقدم/ ،ليشمل حركة الأحياء وغير الأحياء . وهذا التمدد في المعنى نتيجة لخرق قيود الانتقاء التي تفرضها المحمولات على الموضوعات.

سهم زالج : (زلج) يفرض في مفهوم موصوفه: /+حي/، /+له قدم/. إذن: التركيب (سهم زالج) سهم يحمل مفهمه /-حي/ وبالتالي /-له قدم/ بالضرورة. مجاز

زلج الكلام : (زلج) يفرض على فاعله /+حي/، /+له قدم/ الكلام يحمل مفهمه /-حي/ إذن: التركيب (زلج الكلام) مجاز

مادة: (زل ق)

في هذه المادة جاء قولهم: «أزلقت الرمكة⁽¹⁾: أسقطت، وهي مزلاق و ولدها زليق»⁽²⁾، بمعنى أنها أجهضت والإجهاض إلقاء لغير تمام ، وهو للناقة خاصة كما جاء في اللسان⁽³⁾.

والتأمل لمفهومي (الزلق) و(الإجهاض) لا يجد بينهما كبير الفرق؛ إلا أن يكون الإجهاض أخصّ في الاستعمال لوقفه على المُجْهَض⁽⁴⁾ دون غيره ، وهو ما يعني أنّ الحركة في الإجهاض خاصة، وإن كانت أغلب سماتها تستجيب للتوافق الدلالي من حيث الحيز الذي تقع عليه /+على سطح أملس/، ومن حيث طبيعتها: /+بسرعة/، /+مع انحراف عن الصواب/⁽⁵⁾ ؛ أي أنّ الإجهاض نوع من الزلق . وهذا النوع من الاستعارة أشار إليه أرسطو، وسمّاه نقل الجنس الى النوع ؛ كقولك (هذه سفيني قد وقفت) فإنّ المراد: رست. و الرسو نوع من جنس الوقوف⁽⁶⁾.

و أمّا قولهم : « زلق رأسه و زلقه : حلقة و ملّسه »⁽⁷⁾ فمجاز على أوجه:

الأول: استعارة (الزلق) للحلق بجامع الشبه في الملس، فالملس ناتج عن كليهما، إلا أنّ التزليق تمليس عام شامل لكل موضع يقع عليه الفعل، وهو غير الفعل في الحلق يقع على الشّعْر لا غير، فلمّا كان الغرض إبراز سمة الملس -وهي سمة بارزة في (الزلق)- عدل عن الحلق إلى الزلق، فكانت نقطة الانعطاف من الحقيقة إلى المجاز.

(1) الفرس و البرذونة تتخذ للنسل ، انظر: لسان العرب ، ابن منظور ، (ذ-س)، 1733/3.

(2) أساس البلاغة، الزمخشري ، ص194.

(3) انظر: ابن منظور ، (المهزة-ج)، 713/1.

(4) لم يستن حلقة ، نفسه ، الصفحة نفسها.

(5) الصواب أن يخرج الصغير تام الحلقة ، فلما خرج ناقص الحلقة فقد أخطأ الصواب .

(6) انظر: علم الدلالة العربي النظرية و التطبيق : دراسة تاريخية تأصيلية نقدية ، فايز الداية ، ص401، 400.

(7) أساس البلاغة ، الزمخشري ، ص194.

والثاني: الشبه الملاحظ بين الرأس المخلوق والزلق⁽¹⁾، وهو لا شكّ شبه قوي مكين في الملمس والليونة والبريق، ولذلك قالوا للرجل إذا تنعم حتى يكون للونه بريق و بصيص: تزلق⁽²⁾. أو كما قال الزمخشري: «صنع نفسه بالأدهان»⁽³⁾.

والثالث: التركيب (زلق رأسه و زلقه) مجاز وقعت مجازيته في لفظة الرأس، والمراد أعلاه مما يغطيه الشعر. وبهذا العدول انكمش مفهوم الرأس عن معناه الحقيقي الشامل للوجه ولغيره.

وقولهم: «نظروا إليه نظرا يزلق الأقدام»⁽⁴⁾ مجاز عن طريق التشبيه. كما قالوا: نظروا إليه بعين بغيظة مقبته كنظر العائن إلى المعين بجامع الشرّ في كل منهما؛ إلا أنهم عدلوا عن التشبيه إلى الاستعارة فحذفوا المشبه به (نظر العائن)، وتركوا شيئاً من لوازمه وهو قولهم (نظرا يزلق الأقدام)، والأقدام تترلق حقيقة جراء نظر العائن. وهذا التأويل محمول على تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ [سورة القلم، الآية 51]؛ أي ليصيبونك بأعينهم فيزيلونك عن مقامك، كما يصيب العائن المعين⁽⁵⁾.

على أن المتدبر لهذه القراءة على هذا الوجه يلحظ أن المجازية موضع التحليل هي المجازية الواقعة في معنى المادة (نظ ر) وليس فيما أراده الزمخشري من معاني المادة (زل ق) وهذا من جهة الإفراد (المثبت)؛ فالألفاظ في قولهم (نظرا يزلق الأقدام) لم تخرج عن مواضع استعمالها في اللغة؛ أمّا من جهة الإسناد (الإثبات) فقد دخل المجاز من حيث إثبات الزلق فعلاً للنظر.

مادة: (م ش ي)

أول ما يطالع القارئ في هذه المادة قولهم: «مشى بطنه»⁽⁶⁾. والنظرة النبوية المباشرة لهذا التركيب تصنّفه ضمن قائمة البنيات المجازية استناداً إلى أن مفهوم (مشى) يفرض على فاعله أن يتصف بـ /_____+حي/، /له قدم/، /له قدرة على الانتقال/... وعليه يقلّ عدد الفاعلين كلما زادت قائمة السمات اتساعاً.

إنّ السمة /+حي/ تمكن فئة الأحياء من دخول قائمة افراد الفاعلين إلا أنّ السمة /+له قدم/ تضيق القائمة بإخراج ما ليس له قدم كالزواحف مثلاً، ثم إنّ السمة /+له قدرة على الانتقال/ تقلّص القائمة مرّة أخرى، فتخرج جنس الرّضّع ومن في مقامهم من العاجزين عن الانتقال على أقدامهم، ذلك أنّ الرضيع - وإن كان حياً وله قدم - لا يملك القدرة على الانتقال، والعكس طريق المجاز؛ إذ كلّما حذفت سمات من مفهوم

⁽¹⁾ العجز من كل دابة، لسان العرب، ابن منظور، (ذ-س)، 1854/3.

⁽²⁾ نفسه، الصفحة نفسها.

⁽³⁾ أساس البلاغة، ص 194.

⁽⁴⁾ نفسه، الصفحة نفسها.

⁽⁵⁾ انظر: لسان العرب، ابن منظور، (ذ-س)، 1855/3.

⁽⁶⁾ أساس البلاغة، الزمخشري، ص 430.

الوحدة زاد عدد الأفراد الداخلين في العلاقة فكان الاتساع ، والاتساع من دواعي المجاز ، يقول ابن جني : « وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة ، وهي : الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه . فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة »⁽¹⁾.

أما وقد أشير إلى القصد من التركيب السابق: «و أمشاه الدواء واستمشيت بالدواء»⁽²⁾ فإن ذلك معناه أن المجازية واقعة في (مشى) لا من حيث الإسناد فحسب ؛ وإنما من حيث أنه لفظ استعمل في غير ما وضع له من حيث أريد به الاستطلاق (ضد الإمساك)، وهذا بنص ما جاء في اللسان: «مشى بطنه مشيا: استطلق»⁽³⁾، فتكون النتيجة أن كلا من هذه التراكيب: (مشى بطنه)، (أمشاه الدواء)، (استطلق بطنه) هي طرق مختلفة للتعبير عن معنى واحد هو (أصابه الإسهال). فإن قيل: إن الإسهال يصيب ما في البطن من مهضوم الطعام وغيره لا البطن ذاته، كان الجواب أن ذلك من باب ذكر المحلّ وإرادة الحال، فيلاحظ أن كل تركيب يتولد عن آخر لخرق إمّا في اللفظ المفرد (المثبت) ، أو في التركيب (الإثبات)، وهو ما يفسّر حركية المعنى الدائبة ، ويضمن له الحياة.

غير أن الغموض يبقى يُلّفّ العلاقة المؤسسة لانتقال معنى المشي إلى معنى الإسهال، حتى ولو كان جامع التنشيط وبعث الحركة.

ولا يمكن أن يكون (مشى) في قولهم: (مشى بطنه) و(أمشاه الدواء)... مشتقا من المشاء بمعنى النماء، فقد ذكر ابن فارس أن: «الميم والشين والحرف المعتلّ أصلا ن صحیحان، أحدهما يدلّ على حركة الإنسان وغيره، والآخر النماء و لزيادة ؛ والأول مشى يمشی مشيا، وشربت مَشُوًّا، وهو الدواء الذي يمشی. والآخر المشاء وهو التّاج الكثير ، وبه سميت الماشية. وامرأة ماشية : كثر ولدها . وأمشی الرجل : كثر ماشيته»⁽⁴⁾.

مادة: (ج ر ي)

تفتقد هذه المادة في الأساس إلى ما حظيت به أغلب المواد في التصنيف الثنائي : حقيقة - مجاز ، حيث ذكرت الأقوال خالية من الوصفين، وهذا قد يقود إلى أن الزمخشري قصد الاستعمالات الحقيقية دون المجازية، وذلك بناء على أن لكل مجاز حقيقة ، والعكس غير صحيح ، فلا يعقل أن يُقصد المجاز دون الإشارة إلى المعنى الحقيقي للمادة.

غير أن بنية أغلب التراكيب المذكورة لا تستجيب لمقاييس الحقيقة ، ولا تفسير لذلك إلا أن تُحمل على المجازات الميتة لكثرة دوراتها في الاستعمال، ومن ذلك : « الشمس تجري و الريح تجري »⁽⁵⁾، وليس في مفهوم

(1) الخصائص ، 208/2.

(2) أساس البلاغة ، الزمخشري، ص 430.

(3) ابن منظور، (م-ي)، 6/4213.

(4) معجم مقاييس اللغة، 5/325.

(5) أساس البلاغة، ص 58.

الشمس والرياح ما يتطلبه مفهوم (جرى) في فاعله من شروط الحياة ، وما يتعلق بها من وجود الأقدام ، والقدرة على الحركة عليها والسرعة وغير ذلك. وعليه فإسناد الجري للرياح وللشمس خرق لقيود الانتقاء. وإذا أردنا الحقيقة قلنا: الشمس تمر⁽¹⁾ و الرياح تمبّ .

وأما قولهم: «جرت الخيل و أجروا الخيل»⁽²⁾ فمن الحقيقة نظرا للتوافق الدلالي (احترام قيود الانتقاء) سواء من جهة الفاعل أو المفعول.

وقولهم: «جاراه في كذا مجارة، و تجاوروا»⁽³⁾ يحمل على الحقيقة في حالة واحدة هي أن يكون المشار إليه بالضمير المستتر (الفاعل)، والضمير المتصل الماء (المفعول به)⁽⁴⁾ يستجيب للقيود الانتقائية التي يفرضها مفهوم الفعل (جرى). فإذا لم يكن الأمر كذلك وكان المراد بالمجارة العناد فالصواب حملة على الجاز ، وهذا استنادا إلى ما ذكره ابن منظور بقوله: «وجاراه مجارة و جراه أي جرى معه، وجاراه في الحديث وتجاروا فيه. وفي حديث الرياء: من طلب العلم ليحاري به العلماء أي يجري معهم في المناظرة و الجدال ليظهر علمه إلى الناس رياء و سمعة»⁽⁵⁾. وحمل المعنى على هذا الوجه-الثاني- يوضح أنّ العلاقة مشابهة في معنى المشاركة والمغالبة والمسابقة ، فتكون استعارة المجارة للمعاندة أقوى و أوقع في النفس لـمّا كان إدراك المحسوس أوضح و أبين من إدراك الجرّد. أمّا قولهم: «غمر الجراء»⁽⁶⁾ فهو وصف للفرس كثير العدو. جاء في اللسان: «الغمر الماء الكثير... الغمر: الفرس الجواد ، و فرس غمر: جواد كثير العدو واسع الجري ، قال العجاج: غمر الأجارى مسّحا مهرجا»⁽⁷⁾. وعلاقة المشابهة قوية واضحة بين جري الفرس وحركة الغمر بجامع السمات الدلالية: /+بسرعة/، /+باندفاع/ وهي سمات جديدة لعقد وصلة دلالية تكون طريقا للنقل الدلالي؛ بل إنّ قوة هذه العلاقة تضاف إلى العوامل المتسببة في موت المجازية في قولهم (جرى الماء).

نقرأ كذلك في هذه المادة: «أخبرني عن مجاري أمورك»⁽⁸⁾، والمجاري جمع مجرى و الجرى على وزن (مَفْعَل) اسم مكان؛ أي مكان الجري. وليس لمفهوم (الأمور) سمات الجاري على الحقيقة، فيكون لها مكان الجري، وعليه إسناد المجاري للأمور خرق دلالي واضح أنزل المعنوي منزلة المحسوس ، فاكتسب سماته و على رأسها: /+حي/، /+محسوس/، /+له قدم/... وخلق السمات المتنافرة مع المكتسبة. وكذلك قولهم: «أجرى إليه ألف دينار»⁽⁹⁾ مجاز؛ لأنّ الدينار وإن كان محسوسا على خلاف الأمور (مجرّدة) فإنّه غير كاف ليقع منه فعل

(1) بتصور القدامى.

(2) السابق ، الصفحة نفسها.

(3) نفسه ، الصفحة نفسها.

فاعل أيضا في الأصل؛ لأنّ صيغة مفاعلة تدل على المشاركة في الفعل . نقول: ضاربه و قاتله بمعنى أنّ المضاربة واقعة من الطرفين، وكذلك في جراه.

(5) لسان العرب، (الهمزة -ج)، 610/1.

(6) أساس البلاغة، الزمخشري ،ص58.

(7) ابن منظور، (غ -ل) ، 3293، 3294/5 .

(8) أساس البلاغة، الزمخشري ، ص58.

(9) نفسه ، الصفحة نفسها.

الجرى، ذلك أن مفهّمه يشتمل على السمة: /-حي/، وهي كافية لتنفي وقوع الجري منه على الحقيقة ، فعلى أيّ أساس بنيت المجازية ؟

تبدو سمة الانتقال للدينار في هذا التركيب واضحة بين المرسل والمرسل إليه، وحولها تتمحور استعارة الجري للدينار ، مما يرجّح أن يكون أصل التركيب : (دفع إليه ألف دينار). هذا ويستعار الجري للدوام، قالت العرب: « أجرى عليهم الرزق»⁽¹⁾ بمعنى أدامه. جاء في التهذيب: « والجاري لفلان من الرزق كذا؛ أي الدائم»⁽²⁾، وجاء في اللسان: « ومنه قولك أجرى عليه كذا؛ أي أدمت له»⁽³⁾.

وتبدو العلاقة من الوهلة الأولى بين الجري و الدوام ضعيفة باهتة لا تقوى على إبراز انتقال المعنى وتوضيحه للذهن، إلا أن يكون المستعار منه هو جري الماء، لما توهموا أنه حقيقة، ومن سمات الماء دوام الحركة و الانتقال ما لم يعترضه قيد، وعندئذ يكون للاستعارة تعليل. وتصحّ المشابهة بين دوام الرزق و الجريان، ولذلك قالوا: «جرى على إجرّياه»⁽⁴⁾. بمعنى دأب على عادته، والاعتیاد إدامة، فيكون بذلك مسار المعنى كثير الانعطاف.

وأما نص الحديث: « لا يستجرينكم الشيطان»⁽⁵⁾. بمعنى لا يستبعنكم حتى تكونوا بمنزلة الوكلاء من الموكل⁽⁶⁾، وإن كانت المشابهة واضحة كما أشار إليها الزمخشري ؛ أي لا يتخذنكم أتباعا يستجريكم في شؤونه كما يستجري الموكل وكيله⁽⁷⁾، فقد يحمل على الكناية لغياب القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي؛ إذ ليس في هذا ما يمنع استجراء الإنسان جريا حقيقيا ، لا سيما وأن معنى الاستتباع و الاستجراء متلازمان. وهكذا يسمح فحص هذه المادة بإعادة التصنيف كالتالي :

المجاز	الحقيقة
- الشمس تجري/ الريح تجري	- جرت الخيل
- جراه في كذا مجارة	- أجروا الخيل
- غمر الجراء	- جراه في كذا مجارة و تجاورا
- أخبرني عن مجاري أمورك	- استجراه في خدمته

(1) السابق ، الصفحة نفسها.

(2) الأزهرى ، ص3302.

(3) ابن منظور، (المهزة-ج)، 611/1.

(4) أساس البلاغة ، الزمخشري، ص58.

(5) نفسه ، الصفحة نفسها.

(6) انظر: نفسه ، الصفحة نفسها.

(7) انظر: مقاييس اللغة ، احمد بن فارس ، 448/1.

<p>- الجارية (تستجرى في الخدمة)</p> <p>- فرس ذو أجلي⁽⁸⁾</p> <p>- عمل على هجيره⁽⁹⁾</p>	<p>- أجرى إليه ألف دينار</p> <p>- أجرى عليهم الرزق</p> <p>- جرى على إجرياه</p>
---	--

مادة: (س ب ح)

تظهر التراكيب: «فرس سابح وسبوح، وخيل سوابح وسبح»⁽¹⁾ - بمعزل عن سياق الحال - توافقا دلاليا واضحا بين الوحدات المتعلقة في السياق اللساني، ذلك أن السمات الدلالية المشككة لمفهم (فرس) تسمح له بالدخول في علاقة تجاورية مع مفهم (سبح) دون أي حرق لمسار الدلالة، مما يجزم أن هذه التراكيب ليست بنيات مجازية.

إلا أن الحرق - وإن لم يحدث على مستوى السياق اللساني - تم على مستوى سياق الحال ؛ إذ المراد الجري على طريقة خاصة، وهذا على ضوء ما جاء في اللسان: «وسبح الفرس: جريه»⁽²⁾. وكذلك المقاييس: «والسابح من الخيل: الحسن مدّ اليدين في الجري»⁽³⁾. فيفهم من هذا أن مفهم (سبح) في هذه التراكيب استعمل في غير ما وضع له، أو بتعبير سيميائي تعرض لتفريغ دلالي من سمة الحيز الذي تقع عليه الحركة وهي: /على الماء/، وبذلك جرى عليه النقل فاستعير للدلالة على جري الفرس، ولكن هذا النقل ليس عشوائيا، وإنما تحكمه علاقة المشابهة الملاحظة بين حركة انبساط وانقباض يدي الفرس أثناء الجري مع دفع الجسم، وبين حركة ذراعي السابح واندفاعه.

إلا أن سياق الاستعمال المذكور الذي نصّ عليه ابن منظور و ابن فارس قرينة غير مانعة من إرادة المعنى الحقيقي ؛ إذ ليس فيه ما يمنع الفرس من السباحة بالمعنى الذي وضع له لفظ السباحة في أصل اللغة. وهذا كاف لحمل التراكيب المعنية على الكناية، طبقا لقول ابن الأثير في تعريف الكناية: «كلّ لفظة دلّت على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة و المجاز بوصف جامع بين الحقيقة و المجاز»⁽⁴⁾.

⁽⁸⁾ ذو فنون من الجري، أنظر: تهذيب اللغة، الأزهرى، ص3301.

⁽⁹⁾ بمعنى الدأب و العادة.

⁽¹⁾ أساس البلاغة، الزمخشري، ص200.

⁽²⁾ ابن منظور، (ذ-س)، 3/1914.

⁽³⁾ أحمد بن فارس، 3/126.

⁽⁴⁾ المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر، 3/52.

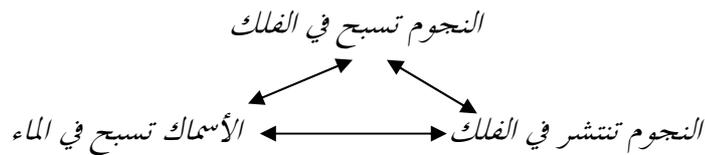
فإن حمل على الوجه الأول- مجاز- وكانت إذ ذاك السمة الدلالية /+على الماء/ هي مدار الانحراف، الذي أسس للمجازية في تلك التراكيب في إطار سياق الحال المذكور، فليس الأمر كذلك تماماً في قولهم: «والنجوم تسبح في الفلك، ونجوم سوايح»⁽⁵⁾، فالنجوم على خلاف الخيل تحمل في مفهومها السمة الدلالية /-حي/، وهي سمة تتعارض مع قيد انتقائي يتطلبه مفهوم (سبح) في المسند إليه، وهو السمة التركيبية <+فا حي>. وهذا التنافر الدلالي في الإسناد علامة مباشرة على مجازية تلك التراكيب حتى بمعزل عن سياق الاستعمال.

وتتأتى مجازية التركيب (النجوم تسبح في الفلك) من خلال إلغاء دور السمة /+على الماء/ بتحويل مسار الدلالة على مستوى حيز الحركة نحو الفضاء. هذا التحول أشير إليه من خلال اللفظ (في الفلك). فيتبين من ذلك أن المجازية واقعة في الفعل (تسبح) الذي تجوز به إلى معنى (تنتشر).

جاء في اللسان في ضوء تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا﴾ [سورة النازعات، الآية 3] أنها النجوم تسبح في الفلك، بمعنى تذهب فيه بسطاً كما يسبح السابح في الماء⁽¹⁾.

واستعارة السباحة لمعنى الانتشار معقول لما في الاثنين من الحركة و الانبساط و الانغمار، فكما يتحرك السابح على الماء منبسطة يغمره الماء تارة فيختفي ثم يظهر فكذلك تبدو النجوم منتشرة في الفضاء الواسع تدور في أفلاكها، تظهر حيناً وتختفي حيناً آخر.

وعن طريق هذه الاستعارة اكتسب مفهوم (النجوم) سمات الأحياء المتحركين على الماء، كما اكتسب مفهوم (الفضاء) الذي دل عليه لفظ (الفلك) سمات المسطحات المائية، وهذا نتيجة حركة السمات بين تراكيب ثلاثة ذات علاقة:



فالنجوم في مقام الأسماك و أفلاك الفضاء في مقام أمواج البحر، ومن ثمة الانتشار في مقام السباحة. وبدلالة السباحة على الانتشار مضافاً إليها سمة العلو تفسر مجازية التركيب: «سبح ذكرك مسابح الشمس والقمر»⁽²⁾، فمن حيث السياق اللساني إسناد السباحة للذكر خرق لقيود الانتقاء، لحصول تنافر دلالي مرده سمة دلالية أساسية في مفهوم الذكر، وهي: /+مجرد/. إلا أن هذه السمة ذاتها ستجعل التركيب (انتشر

⁽⁵⁾أساس البلاغة، الزمخشري، ص200.

⁽¹⁾وقيل غير ذلك. انظر: ابن منظور، (ذ-س)، 1914/3.

⁽²⁾أساس البلاغة، الزمخشري، ص200.

ذكرك) شاذا دلاليا هو الآخر. ومرّد هذا الشذوذ أنّ مفهوم (الانتشار) يحمل السمة الدلالية /+مادّي/. ولتحقيق التوافق الدلالي نعتمد العلاقات الجدولية من خلال استبدال مفهوم الانتشار بمفهوم الذبوع (ذاع ذكرك).

وأما سمة العلوّ فيدلّ عليها قولهم: (مسابح الشمس والقمر)، وليس للشمس والقمر مسابح؛ وإنّما لهما مدارات فضائية شبّهت بالمسابح، حملا على تشبيههم حركة الكواكب في مداراتها في الفضاء بحركة السابح

على مادة: (ق ت ل)

توسّع مفهوم (قتل) بفضل حذف سمات على رأسها سمة /+انفصال الروح عن الجسد/ ليشمل مفهوم (ذلّ)، (عشق)، (جنّ)، (مزج). نقرأ في الأساس: «...ومن المجاز: دابة مقتلة: مذلة قد مرنت على العمل. وقلب مقتل : أهلكه العشق... واقتل فلان: جنّ... وقتلتُ الخمر: مزجتها»⁽¹⁾. وهذا في ضوء السياقات المذكورة، وتبين المجازية في هذه التراكيب من خلال عنصر النفي⁽²⁾.

دابة مقتلة : مذلة لكن التذليل ليس قتلا ← المشابهة : فقدان

قلب مقتل: أهلكه العشق لكن العشق ليس قتلا ← المشابهة : مكابدة الآلام و فقدان المقاومة

اقتل فلان: جن لكن الجنون ليس قتلا ← المشابهة : فقدان الوعي

قتلت الخمر: مزجتها لكن المزج ليس قتلا ← المشابهة: إضعاف الحدّة (القوة)

والملاحظ أنّ علاقات المشابهة تلك كلّها من سمات من يقع عليه القتل على جهة الحقيقة ؛ فمن شأنه مكابدة الآلام وضعف القوة وفقدان الوعي والمقاومة تجاه القاتل.

وإذا كانت مجازية هذه التراكيب تستمد شرعيتها من سياقات الاستعمال فهل تحظى بهذه المجازية بعيدا عن تأثيرات الاستعمال؟

يفرض مفهوم (قتل) على موضوعه أن يحمل سمة: /+حي/، /+محسوس/... (الدابة) وحدة تحمل في مفهومها: /+حي/، /+محسوس/. إذن التركيب (دابة مقتلة) يحقق التوافق الدلالي بين الوحدات المتجاورة، وعليه فهو تركيب حقيقي لا مجازي ، وعلى العكس من ذلك (قلب مقتل)، القلب ليس كائنا حيا؛ وإنّما هو جزء من الكائن الحي، وعليه فإنّ تجاوز الوحدات (قلب)، (مقتل) يشكّل تنافرا دلاليا بسبب خرق لقيده انتقائي مرده أنّ الوصف (مقتل) يفرض على موصوفه أن يحمل السمة الدلالية /+حي/.

(1) السابق، الصفحة نفسها.

(2) التمييز بين الاستعمال الحقيقي و المجازي من خلال عنصر النفي الموجود في كل مجاز أشار إليه أحمد مختار عمر . انظر: علم الدلالة ، ص241.

ويسترجع هذا التوافق الدلالي الغائب عن طريق استبدال الوحدة (قلب) بوحدة تحمل في مفهمها سمة: /+حي/، /+محسوس/، مثل الوحدة (رجل)، فيكون التركيب: (رجل مقتل) عندئذ محققا للتوافق الدلالي المفترض. وتكون العلاقة بين القلب و الرجل علاقة الجزء بالكل من باب المجاز المرسل.

ومعنى (اقتتل فلان) من الناحية اللسانية الصرفة: افتعل به القتل ، بمعنى وقع عليه؛ أي فلان مفعول في المعنى، ومفهم (قتل) يفرض على مفعوله أن يحمل السمة الدلالية: /+حي/، /+محسوس/. فلان وحدة يحمل مفهمها: /+حي/، /+محسوس/ إذن: فهي وحدة لسانية مؤهلة دلاليا لأن تقع مفعولا لـ (قتل)؛ لأنها تحترم قيود الانتقاء، وتتفنى عنها القيود المانعة من إرادة وضعها موضعها في أصل اللغة.

وهذا على خلاف التركيب (قتلت الخمر) ؛ لأنّ الوحدة اللسانية (خمر) تحمل في مفهمها السمة الدلالية: /-حي/، وعليه فإنها غير مؤهلة دلاليا لأن تشغل موقع المفعول، فإن شغلته حصل تنافر دلالي مردّه خرق قيود الانتقاء، فخرج التركيب: (قتلت الخمر) بذلك عن المعيارية إلى المجازية.

ومثله التركيب : قتلنا الجهل في قول الفرزدق⁽¹⁾:

وحتي قتلنا الجهل عنها وغودرت إذا ما أنيخت⁽²⁾ وندافع درّف

لما كان مفهم الجهل يحمل السمة الدلالية: /-حي/، /-محسوس/.

وتدلّ هذه القراءة على كبير الفرق بين دراسة المجاز من حيث هو بنيات لسانية منحرفة دلاليا، وبين دراسته من حيث هو استعمالات شاذة على مستوى سياق الحال، وما يتضمنه من مقاصد المتكلم. فما هو مجاز في عرف المتكلم قد يكون حقيقة في عرف اللغة، والعكس صحيح. ولا أدلّ على ذلك من قولهم (دابة مقتلة)، فلا شيء يمنع أن توصف الدابة بالمقتلة من حيث اللغة إلا أنّ المتكلم أراد معنى آخر هو (التذليل)، فعدل عنه إلى (التقتيل)، لـ (القتل) قصد الاستسلام والانقياد، فكانت هاتان السمتان دافعا إلى استبدال (ذليلة) بـ (مقتلة) لقوتها في المعنى « إن الاستبدال ينتج عن تركيز المتكلم على خصيصة معينة ، أو ملمح من ملامح الشيء»⁽³⁾.

وبناء على غياب القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي في التركيب (دابة مقتلة) فإن حمله على الكناية جائز كذلك في ضوء تعريف ابن الأثير السابق الذكر للكناية.

مادة: (ذ ب ح)

نقرأ في هذه المادة: «...ومن المجاز : ذبح العطار الفأرة : فتفها.

⁽¹⁾ انظر: أساس البلاغة، ص355.

⁽²⁾ بمعنى: استبركت، انظر: لسان العرب ، ابن منظور ، (م-ي)، 4571/6.

⁽³⁾ انظر: علم الدلالة العربي النظرية و التطبيق : دراسة تاريخية تأصيلية نقدية ، فايز الداية ، ص382.

قال رؤبـة⁽⁴⁾ :

كأنّ بين فكّها والفك فأرة مسك ذبحت في سك⁽⁵⁾

وقال أبو ذؤيب:

كأنّ عيني فيها الصاب⁽⁶⁾ مذبوح

ومسك ذبيح⁽⁷⁾ .

ولا شكّ أنّ التركيب (ذبح العطار الفأرة) بعيدا عن ملاسبات سياق الاستعمال بنية تستجيب وحداتها لجميع الشروط الدلالية التي تقتضي المجاورة على هذا النحو. وعلى رأس هذه الشروط أنّ مفهوم (فأرة) يحمل السمة الدلالية /+حي/. غير أنّ سياق الاستعمال الذي أشار إليه الزمخشري عند استشهاده بقول رؤبة (فأرة مسك⁽⁸⁾ ذبحت) يلغي القيد الانتقائي الأساسي الذي يفرضه مفهوم (ذبح) في مفعوله <+مف حي>. ليصبح التركيب : (ذبح العطار الفأرة) بنية منحرفة متولّدة عن بنية معيارية هي: (فتق العطار النافجة)، على أساس علاقة المشابهة بين (الفتق) و(الذبح) بجامع السمة الدلالية /+ مع شق موضع الإصابة/. واستعارة الذبح للتعبير عن فتق النافجة يتجاوز المشابهة المذكورة إلى مشابهة أخرى هي أقرب إلى المطابقة، وهي أنّ ما ينتج عن أثر الشق هو الدم في كليهما بحكم علاقة الزمنية بين الدم و المسك، وهي اعتبار ما كان⁽¹⁾.

ويبدو أنّ السمة الدلالية /+ مع شق موضع الإصابة- على أهميتها في استقطاب الدلالات- ليست مرتكز الانحراف الوحيد، وإلا ما فضل في العدول في قول أبي ذؤيب: (كأنّ عيني فيها الصاب مذبوح)؟ أي بعبارة أخرى ما الذي حمّله على القول: (الصاب مذبوح) على الجاز بدلا من القول (الصاب مشقوق) على الحقيقة؟

لا شكّ أنّ مفهوم (ذبح) تحيط به هالة من السمات الدلالية الثانوية (الايحاءات النفسية) كالخزن و الألم والاحتناق وغيرها من الأعراض التي تصيب الكائن الحي يقع عليه الذبح. وهذا على خلاف الشق الذي يكون للحي ولغير الحي، فهو لا يفرض على من يقع عليه أن يحمل السمة الدلالية /+ حي/؛ لأنّه يصح أن يقع على من يحمل /± حي/.

⁽⁴⁾ هذا البيت منسوب في اللسان إلى منظور بن مرثد الأسدي ، انظر: ابن منظور ، (ذ-س)، 3/1486.

⁽⁵⁾ ضرب من الطيب، انظر: نفسه، (ذ-س)، 3/2052.

⁽⁶⁾ شجر إذا شق سال منه الماء. انظر: نفسه، (ش-ع)، 4/2520.

⁽⁷⁾ أساس البلاغة ، الزمخشري، ص141.

⁽⁸⁾ نافجته كما جاء في اللسان، انظر: لسان العرب، ابن منظور، (غ-ل)، 3/3334. والنافجة لفظة معربة تعني وعاء المسك، انظر: القاموس المحيط ،

الفيروز آبادي، 1/209.

⁽¹⁾ يصنع المسك من دم حيوان يشبه الخشف يعرف بالفأرة ، انظر: لسان العرب، ابن منظور ، (غ-ل)، 5/3334.

وعليه يكون وصف الصاب بالمذبوح إلغاء للإشارة السالبة في السمة المزدوجة السابقة؛ أي إحياء للجحاد وبعث للعواطف فيه. وبذلك أضفى القائل على انهمرار الدموع من عينيه لمسة الحزن والألم والشعور بالاختناق. ولو قال: (الصاب مشقوق) لما كان لهذه اللمة أثر، و لما تجاوز وجه الشبه مجرد الانهمرار.

ولئن كانت القيم التعبيرية من صميم الدراسات البلاغية والأسلوبية بصغتها الجمالية فـ« إن علم الدلالة لا يهملها-مع ذلك- فهي الأصل لضروب من تغيير المعنى تتحول عبر سلسلة من التطور واضمحلال التعليل للروابط بينها وبين الأصول»⁽²⁾.

وأما قولهم: «ذبح العطش»⁽³⁾ فالانحراف واضح من جهة اللغة، لما في تجاوز الوحدات من خرق لقيود الانتقاء مردّه إسناد (ذبح) إلى <فاحي> بغض النظر عن آلة الفعل. وهو كذلك مجاز من جهة الاستعمال؛ لأن المراد من الذبح ههنا: الجهد كما نصّ على ذلك الزمخشري⁽⁴⁾.
ويبدو أنّ السمة الدلالية التي شكّلت محور التجوّز في هذه الحالة هي السمة المحددة لموضع الإصابة /+ في الحلق؛ فكما أنّ اثر الذبح يتجلّى في الحلق فكذلك أثر العطش أسر ما يصهر بي احسو سدم يصيبه الجفاف، حتى لكأنّ صاحبه يشعر أنّ حلقه يتشقق.

ولمّا كان كل ذبح شقّ قيل: «ذبح الدّن»⁽¹⁾: بذله⁽²⁾، وهذا مذبح السيل، وهذه مذابح السيل، وهي حدود يخبها⁽³⁾. ويلاحظ أنّه لحركة السمات في هذه النماذج أثر في تغيير المعنى فـ (شق) أصبح يعني (ذبح) بفعل تجريد هذا الأخير من السمات التركيبية التي يتطلبها ؛ مثل <فاحي>، <+مفحي>، وكذا من سماته الدلالية /+ في الحلق، /+ بخروج الدم.../

مادة: (ن ح ر)

تعدّ السمة الدلالية الخاصة بتحديد موقع الفعل /+ في النحر/ موقع اللبة مركز استقطاب الدلالات المنحرفة عن موضعها. نقرأ في الأساس: «...ومن المجاز: جاء في نحر النهار، ونحر الشهر وناحرته ونحيرته. وما أراه إلا في نحور الشهور ونحائرهما ونواحرها»⁽⁴⁾.

⁽²⁾ انظر: علم الدلالة العربي النظرية و التطبيق: دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، فايز الداية، ص387.

⁽³⁾ أساس البلاغة، الزمخشري، ص141.

⁽⁴⁾ انظر: نفسه، الصفحة نفسها.

⁽¹⁾ وعاء للماء (الجرة)، انظر: لسان العرب، ابن منظور، (ح-د)، 2/1434 وص746.

⁽²⁾ ورد في اللسان بالزاي: «وربما قالوا: ذبح الدّن: بزلته». انظر: المصدر نفسه، (ذ-س)، 3/1486. والبزل: الشق كما جاء في المصدر ذاته، (الهمزة-ج)، 276/1، وليس في البذل ما يدل على الشق.

⁽³⁾ أساس البلاغة، الزمخشري، ص141.

⁽⁴⁾ نفسه، ص449.

والنحر أعلى الصدر أو موضع القلادة منه كما جاء في اللسان⁽⁵⁾. والصدر إنّما يقع في مقدم الكائن الحي من الجهة العلوية عندما يقابلك صاحبه، وانطلاقاً من هنا شبه أول النهار بالصدر، لأنّ الشمس فيه ترتفع وتعلو السماء كما يعلو الصدر جسم الكائن الحي، ولذلك قالوا: (نحر النهار) يريدون: أوله⁽⁶⁾. واستعارة النحر لأوّل الشيء توسيع للمعنى عن طريق حذف سمات دلالية خاصة بالمسند إليه أهمها: /+حي/ وتكاد تكون هذه السمة الفاصل الوحيد بين منطقتي الحقيقة والمجاز مما ذكره الزمخشري في هذه المادة، فهي سمة مطلوبة من جهات متعددة: من جهة الفاعلية والمفعولية، ومن جهة الإضافة و الوصف. لاحظ أنّ:

جاء في نحر النهار
 ما أراه إلا في نحر الشهور
 : من الأهله بالنواحر (نواحر الأهله)
 تراكيب تمّ على مستواها خرق سمة /+حي/ من جهة الإضافة؛ لأنّ
 النهار، الشهور، الأهله > مضا إليه⁽⁷⁾ حي.<
 « منازل القوم تتناحر »⁽⁸⁾ تراكيب تمّ على مستواه خرق سمة /+حي/ من جهة الفاعل؛ لأنّ المنازل
 > فا حي.< ومن جهة المفعول كذلك ؛ لأنّ المنازل مفعول كذلك
 بدلالة الصيغة الصرفية تتفاعل- (تتناحر) على المشاركة في الفعل، فهي
 > مف حي.<

«ديارهم تنحر الطريق»⁽¹⁾ تراكيب تمّ على مستواه خرق سمة /+حي/ من جهة الفاعلية
 والمفعولية معا؛ لأنّ الديار > فا حي.<، والطريق > مف حي.<

«الأبطح المتناحر»⁽²⁾ تراكيب تمّ على مستواه خرق سمة /+حي/ من جهة الوصف؛ لأنّ الأبطح
 > موصو⁽³⁾ حي.<

«ما نحر هلالاً شمّالاً إلا كان ممحلاً»⁽⁴⁾ تراكيب تمّ على مستواه خرق سمة /+حي/ من جهة الفاعلية
 والمفعولية معا؛ لأنّ هلالاً > مف حي.< وشمّالاً > فا
 حي.<

«الصبح بالكوكب الدرّي منحور»⁽⁵⁾ تراكيب تمّ على مستواه خرق السمة ذاتها من جهة الوصف
 ؛ لأنّ الصبح > موصو حي.<

⁽⁵⁾ انظر: ابن منظور، (م-ي)، 4364/6.

⁽⁶⁾ انظر: نفسه، الصفحة نفسها.

⁽⁷⁾ مضا إليه اختصار لـ: مضاف إليه.

⁽⁸⁾ أساس البلاغة، الزمخشري، ص 449.

⁽¹⁾ السابق، الصفحة نفسها.

⁽²⁾ نفسه، الصفحة نفسها.

⁽³⁾ اختصاراً لموصوف

⁽⁴⁾ نفسه، الصفحة نفسها.

⁽⁵⁾ نفسه، الصفحة نفسها

« أنا نخرت الشعر نحرا »⁽⁶⁾ ← تركيب تمّ على مستواه خرق سمة ذاتها من جهة المفعول فقط ؛لأنّ الشعر<- مفعول حي>.

وتكون بناء عليه التراكيب الآتية بمعزل عن سياق الاستعمال بنيات معيارية من الجهات ذاتها :

« جلس فلان في نحر فلان »⁽⁷⁾ ← فلان <+مضا إليه حي>.

نخرته نحرًا ← من جهة الفاعلية تاء المتكلم بالضرورة <+فا حي>؛لأنّ المتكلم يحمل السمة /+إنسان/⁽⁸⁾، ومن جهة المفعول الهاء <+مفعول حي> استنادا إلى قرينة التوكيد⁽⁹⁾ (نحرا).

وإذا كانت هذه التراكيب وأمثالها على ما ذكرنا من المعيارية اللسانية فإنّ إشارة الزمخشري إلى سياقات الاستعمال ينفي عنها هذه المعيارية، ويؤكد أنّ ما يقصده المتكلم لا يساوي-دائما- ما تقوله اللغة. فإذا كانت الجملة (جلس فلان في نحر فلان) معناها الكلي يساوي مجموع معاني وحداتها متجاوزة على هذا النسق. فإنّها حين تتحول إلى عبارة معناها الكلي لا يساوي مجموع معاني وحداتها، بدليل: «جلس فلان في نحر فلان: قابله»⁽¹⁰⁾.

إلا أنّ خلوّ التركيب: (جلس فلان في نحر فلان: قابله) من القرائن المانعة من إرادة المعنى الحقيقي يصنّفه ضمن الكناية لا المجاز.

وكذلك قولهم: «انتحروا على الأمر وتناحروا عليه... وفي مثل: سرق السارق فانتحروا... وتناحروا على الطريق»⁽¹⁾، فلا مانع من إرادة المعنى الحقيقي بعيدا عن ملاسبات سياق الاستعمال، فالفاعل يحمل /+حي/ في (انتحروا)⁽²⁾، وهو ذاته الذي يقع عليه الفعل. وكذلك تسرور <+سي>، سب سي> . فما المانع من جهة اللغة أن تُحمل هذه التراكيب على الحقيقة؟ بل ما الذي سيمنع -بمعزل عن سياق الاستعمال- فهم الانتحار بمعناه الذي وضع له في أصل اللغة في قولهم: (سرق السارق فانتحروا)؟ أو في قول الراعي⁽³⁾:

فمرّ على منازلهم فألقى بها الأثقال

انتحروا انتحارا

وما دام الأمر كذلك فأغلب هذه التراكيب يكون حملها على الكناية أولى من حملها على المجاز. وهذا على خلاف قولهم: «طريق منتحروا: واسع بين . قال أبو وجزة :

⁽⁶⁾ نفسه ، الصفحة نفسها.

⁽⁷⁾ نفسه ، الصفحة نفسها.

⁽⁸⁾ لأنّ الكلام سمة مميزة للإنسان دون غيره.

⁽⁹⁾ التوكيد من علامات الحقيقة كما نصّ على ذلك القاضي أبو بكر فيما ذكره عنه السيوطي، انظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، 1/363.

⁽¹⁰⁾ انظر: أساس البلاغة ، الزمخشري ، ص 449.

⁽¹⁾ السابق ، الصفحة نفسها.

⁽²⁾ واو الجماعة في أصل اللغة للعاقل.

⁽³⁾ انظر: نفسه ، الصفحة نفسها.

يعلو بمن قراديدا و راح له مُوعَس في سواد الليل مُنتَجِر
 موطأ من وعس المكان يعسه إذا وطئه. وانتحر السحاب: انبعق بالمطر.
 قال الراعي:

فمرّ على منازلها _____ فألقى بها الأثقال وانتحر انتحارا»⁽⁴⁾.

إنّ المنتحر وصف يفرض على موصوفه أن يحمل السمة الدلالية/+حي/، و الطريق يحمل مفهمه/-حي/ ووقوعه موصوفا ل_____ (منتحر) شذوذ دلالي؛ لأنّه خروج وانحراف عن المعيار. وتبقى العلاقة بين هذا الوصف (منتحر) وبين معناه في سياق الاستعمال (بين واسع) على غاية الغموض.
 ويبدو قولهم: (انتحر السحاب)- من جهة اللغة- بنية واضحة الانحراف؛ إذ ليس في مفهوم (السحاب) ما يؤهله من سمات دلالية ما يؤهله أن يتموقع في جوار (انتحر) بهذا الشكل.
 وفي ضوء سياق الاستعمال المذكور فإنّ (انتحر) قد حلّ محلّ (اهتمر)، ولكن على أي أساس بُني هذا العدول؟ أو بتعبير آخر: ما العلاقة بين الانتحار واهتمار السحاب (المطر)؟
 هل هي جامع الصوت المفاجئ المعلن نهاية الوجود؟ فكما أنّ المنتحر ينهي وجوده فيزهق روحه بنفسه فيسمع له صوت شديد مرعب يكون إيذانا بالموت والفناء، وكذا حال السحاب يتحول مطرا نازلا بعد دوي عنيف للرعْد، فكأنه قضى على نفسه بنفسه معلنا بذلك نهاية وجوده في الجوّ. أم هي فكرة الكرم و البذل؟ فيكون جود السحاب بالمطر شبيها بجود الرجل المنحار⁽⁵⁾ ينحر كرائم الإبل فعدل إلى الانتحار بدل النحر لأنّ السحاب على خلاف الرجل المنحار فاعل و مفعول به في الوقت ذاته. وبالنظر إلى الدلالات النفسية المرتبطة بمفهوم السحاب (الخصب، وفرة الرزق...) يكون التأويل الثاني أقرب إلى الصواب.

مادة: (ن و ح)

يبدو في هذه المادة- من خلال النماذج المذكورة- أن السمة الدلالية الأكثر أهمية في استقطاب الدلالات المنحرفة هي سمة /+بتقابل/. جاء في الأساس: «تناوح الجبلان: تقابلا. والرّيحان يتناوحان، وهذه نيحة تلك : مقابلتها»⁽¹⁾.

والمجازية في هذه التراكيب- من حيث هي بنيات لسانية- واضحة لأنّ إسناد النوح إلى الجبال و الرياح خرق دلالي واضح جرد الوحدة (ناح) من جميع سماتها الدلالية باستثناء السمة السالفة الذكر. وهذا التجريد للمفهوم من سماته يعدّ توسيعا دلاليا صارخا غدا من خلاله مفهوم (ناح)، وكأنّه قد انسلخ من هويته الدلالية ليتمركز حول دلالة التقابل ويصبح في عرف اللغة في مقام الحقيقة، يدل على ذلك قول ابن فارس: «النون

⁽⁴⁾ نفسه ، الصفحة نفسها.

⁽⁵⁾ جاء في اللسان: «ورجل منحار ، وهو للمبالغة بوصف الجود». انظر: لسان العرب ، ابن منظور، (م-ي)، 4365/6.

⁽¹⁾ الرّمحشري ، ص476.

والواو والحاء أصل يدلّ على مقابلة الشيء للشيء. منه تناوح الجبلان؛ إذا تقابلا. وتناوحت الرّيحان: إذا تقابلتا في المهبّ... ومنه النوح والمناحة، لتقابل النساء عند البكاء»⁽²⁾.

بل إنّ هذا القول يشير بقوة إلى أنّ تناوح الرياح والجبال حقائق، وأنّ نوح النساء على الميت إنّما هو منقول عنها على المشابهة في التقابل، فإن صحّ ما ذهب إليه ابن فارس فإنّ ما ذكره الزمخشري بخصوص حقيقة النوح بكاء على الميت يكون من المجاز الذي حلّ محلّ الحقيقة، ويكون ما ذكره بخصوص مجازية التناوح في الجبال والرياح من الحقائق التي آلت إلى المجاز⁽³⁾.

وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أثر البيئة والزمن في الانتقال المجازي؛ فما كان حقيقة في زمن

ابن فارس قد أصبح مجازاً في زمن الزمخشري، وما كان مجازاً عند ذلك غدا حقيقة عند هذا.

مادة: (رأى)

في التركيب: «فلان يرى لفلان»⁽⁴⁾ قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وهي شبه الجملة (لفلان)، يدل على ذلك التركيب بعد تقدير المحذوف (فلان يرى رأياً لفلان)، وليس (فلان يرى رؤية لفلان)، فدلّ هذا على أنّ الفعل (رأى) في هذا التركيب واقع على مفعول يتميز بسمة/+ مجرد/، فهو للقلب لا للعين. أمّا قرينة السياق فما ذكره الزمخشري بقوله: «إذا اعتقد فيه، وأراه وجه الصواب»⁽⁵⁾. ومن أهم سمات مفهوم الاعتقاد/+ مجرد/. وكذا في قولهم: «أرني برأيك»⁽¹⁾ إنّما الأصل (أرني الصواب برأيك) فلمّا كان الصواب حاملاً في مفهومه /+ مجرد/ دلّ ذلك على الرؤية القلبية لا العينية؛ إذ من شأن الرؤية العينية أن تقع على ما يحمل في مفهومه /+ محسوس/. فلما أرادوا التعبير عن الانحراف المعقول شبهوه بالانحراف المحسوس فقالوا: «ما أضلّ رأيهم وآراءهم»⁽²⁾ على الاستعارة ف—— (الصواب) هو طريق الاعتقاد إذا حاد عنه الرأي، فقد ضلّ كما يضلّ الحي المحسوس عن الطريق.

وتبدو السمات المتضادتان/+ محسوس/ الملازمة لمفهوم الرؤية العينية و/+ مجرد/ الملازمة للرؤية القلبية ذاتا أهمية في الفصل بين منطقتي الحقيقة والمجاز بخصوص أغلب تراكيب هذه المادة.

يقول الزمخشري: «وتقول العرب: أرى الله بفلان: نكل به، ومعناه أرى عدوّه فيه ما يشمت به.

⁽²⁾ مقاييس اللغة، 367/5.

⁽³⁾ بفعل هجرانها على الأرجح.

⁽⁴⁾ أساس البلاغة، الزمخشري، ص 149.

⁽⁵⁾ نفسه، الصفحة نفسها.

⁽¹⁾ السابق، الصفحة نفسها.

⁽²⁾ نفسه، الصفحة نفسها.

قال الأعشى :

وعلمت أنّ الله عمدا حسّتها و أرى بها «(3)» .

ودلالة الرؤية في هذا التركيب تتوقف مجازيتها على طبيعة مفهوم المفعول الثاني للفعل (أرى)؛ أي (ما يشمت به)، فإن كان حاملا للسمّة الدلالية/+مجرد/فهو مجاز؛ لأنّ الرؤية عندئذ قلبية؛ أمّا إن كان- المفعول الثاني- حاملا للسمّة/+محسوس/ فالحقيقة أولى. وما دام الأمر كذلك فالكناية أحقّ بهذا التركيب من المجاز.

وتبدو الصلة الدلالية فيما ذكره **الزمخشري** من قولهم: «الحائط يراك»⁽⁵⁾ غامضة؛ إذ ما من سمّة دلالية يمكن أن تكون معبراً للمعنى إلا أن يريدوا سمّة المقابلة، وفي هذه الحال يكون الأصح القول: (الحائط ينظر إليك) على غرار قولهم: «الجبل ينظر إليك»⁽⁵⁾.

مادة: (ن ظ ر)

جاء في اللسان: «ونظر إليك الجبل أي قابلك ، ودورهم تناظر»⁽⁶⁾. والعلاقة بين (قابل) و(نظر) واضحة، حيث لا يكون النظر إلا عن مقابلة، فلمّا كانت هذه السمّة مميزة (Distinctive) للنظر استعير للدلالة على التقابل في كل شيء ، وإن لم يكن من ذوي الأبصار.

غير أنّه من الواضح أنّ هذه السّمّة فقدت تأثيرها في تحويل مسار الدلالة في مثل قولهم: «نظرت الأرض بعين وبعينين»⁽¹⁾ يريدون بذلك ما ظهر عليها من نبات يكون سببا للحياة. وساندوا رأيهم بالعبارة: «نظرت الأرض حياة تنظر. فلمّا أرادوا التعبير عن حياة الأرض استعاروا لها لازمة من لوازم الأحياء الأصحاء، وهي النظر بالعين، ولتأكيد المشابهة قالوا: (بعين وبعينين).

وتبدو الصلة بين الحقيقة والمجاز في هذه المادة متأرجحة بين القوة والضعف. تأمل قولهم: «نظر الدهر إليهم»⁽²⁾، يريدون: (أهلكهم) على ما ذكر **الزمخشري**. أليس في هذا المعنى مزيد اختصاص بالرّماق لا بالنظر؟ لما يحمله مفهوم (رمق) من معاني العداوة و الشزر.

⁽³⁾ نفسه، ص150.

⁽⁴⁾ نفسه ، ص149.

⁽⁵⁾ نفسه ، الصفحة نفسها.

⁽⁶⁾ نفسه ، ص462.

⁽¹⁾ السابق، الصفحة نفسها.

⁽²⁾ نفسه ، الصفحة نفسها.

مادة: (ب ص ر)

مما خرج عن الأصل من جهة الإثبات قول العرب: «هذه آية مبصرة، وأبصر الطريق»⁽³⁾، وإنما وقوع الإبصار على المسند إليه (آية، الطريق) لا منه، فهذا من المجاز العقلي لعلاقة المفعولية؛ لأن إثبات الإبصار للآية والطريق معناه أن المفعول به قد حلَّ محلَّ الفاعل؛ أي اكتسب سماته الدلالية، وعلى رأسها /+حي/، /+له عين سليمة/...

هذا وتبدو سمة الوضوح بارزة في توجيه مسار الدلالة في أغلب التراكيب الواردة في هذه المادة.

مادة: (ر ن و)

يكون الرنو حقيقة عند توجيه العين الباصرة إلى ما يحمل سمة /+محسوس//+مبصر/. وقول العرب: «رنوت إلى حديثه»⁽⁴⁾ مجاز لأنَّ الحديث وإن كان يحمل في مفهمه /+محسوس/ فهو- مبصر/. وإذا كانت السمة الدلالية/+مبصر/ تشير إلى نقل صورة المحسوس بالعين فإنَّ السمة الدلالية/- مبصر/ في إطار التركيب: (رنوت إلى حديثه) يمكن إعادة كتابتها على شكل /+مسموع/ فيكون عندئذ الفعل الحاصل هو توجيه الأذن إلى /+محسوس/، /+مسموع/؛ أي إلى (الحديث)، فتكون الحقيقة من هذا التركيب: (استمعت إلى حديثه). ولكن لماذا استعارة المبصر للمسموع⁽⁵⁾ والرنو بالذات؟ أليس في أفعال السمع ما يفي بحاجة المتكلم فهناك الإصغاء وهناك الإنصات؟

لاشك أنَّ في معنى الإنصات مثلا ما يفي بغرض المتكلم، ولكن ليس فيه من معنى الإدامة والإطالة والإمتاع ما في مفهوم (الرنو)، وهذا دافع كاف لاستعارة الرنو للإنصات، بالإضافة إلى المصاحبة في الزمن؛ إذ من شأن الاثنين- الرنو و الإنصات- التزامن.

وهكذا يتبين من خلال تشريح التراكيب المجازية المنتقاة من مختلف المواد السجوية أن إحساس السمع

وهو واقع المجاز- يحدث عندما يتمركز المعنى الجديد (المنقول إليه) حول سمة دلالية معينة ذات صلة بالمعنى القديم (المنقول عنه)، وذلك بغية إبرازها.

ولكن ما حقيقة هذه السمات التي تشكل منعطفات في مسار الدلالة وتؤدي إلى الانحراف؟ إنَّ دراسة هذه العينة من المواد اللغوية في تراكيب مختلفة تظهر طبيعة هذه السمات التي تؤسس للمجاز، فلا يكون الانحراف عشوائيا؛ وإنما تحكمه علاقات على رأسها المشابهة في الوظيفة والأثر والموقع.

⁽³⁾ نفسه، ص 23.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 181.

⁽⁵⁾ تعرف هذه الظاهرة بتراسل الحواس.

ومن أمثلة المشاهدة في الوظيفة : إفتقاد الوعي بين الخمر و المنايا.
ومن أمثلة المشاهدة في الموقع :/+مايين القدم والساق/في التقفّر عند المرأة و الفرس.
ومن أمثلة المشاهدة في الشكل :/+بانتفاخ/في ارتواء الحبل و المفاصل من جهة،والبطن من جهة أخرى.

خاتمة

إنّ التسليم بصعوبة القبض على المعنى عن طريق القوانين العلمية الصارمة في أثناء إخضاعه للتحليل يبدو حتى الآن عاملاً من العوامل المتسببة في تأخر الدراسات الدلالية، مقابل التطور الكبير الحاصل في باقي حقول اللسانيات، وهذا على الرغم من سلامة أغلب منطلقات النظريات الدلالية الحديثة في نظرهما إلى المعنى وعلى رأسها نظرية التحليل السّمائي، التي تستمد مشروعيتها من مسلّمة التوازي الملاحظ بين التعبير والمضمون (الدال والمدلول) وهو تواز يشتهه الواقع التجريبي بالأدلة والبراهين مادام إحداث التغيير على مستوى الدال يؤدي إلى حدوث التغيير على مستوى المضمون. وكون التطبيق العملي الصارم لمبادئ هذه النظرية حتى الآن لا يستجيب لمستوى طموحاتها لا يعني بالضرورة أنّها نظرية فاشلة مادامت المنطلقات سليمة ومشروعة. وليس هذا البحث إلا محاولة لوضع حركية المعنى بين الحقيقة والحجاز تحت مجهرها.

ولقد خلاص البحث إلى عدة نتائج من أهمها:

- أهمية النظام اللساني السوسيري من حيث هو علاقات تعتمد عليها نظرية التحليل السّمائي في إطار النظرة البنيوية العامة لتحديد المعنى وفق مفهوم القيمة لم يكن مجهولاً تماماً عند علماء العربية القدامى، الذين كان لهم فضل السبق في الإشارة إليه في حدود الظروف المتاحة معرفياً و زمكانياً. ولعلّ نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني دليل على ذلك؛ بل إنّ كثيراً من المفاهيم الحديثة في اللسانيات الغربية كانت معروفة عند قداماء العربية وإن افتقدت إلى المنهجية العلمية. فعند سيف الدين الآمدي في تعريف اللفظ الدال ما يقابل مفهوم المونيم عند أ. مارتني. وعند الخليل بن أحمد الفراهيدي فيما يعرف بنظام التقليلات الصوتية مفهوم إجراء الاستبدال الفونولوجي الحديث.

- الجهود المتتابة في البحث عن وحدة دلالية تكون بديلاً عن الكلمة لم تكفل بالنجاح إلا في حدود ضئيلة، فقد ظلت الكلمة -على غموض مفهومها- حاضرة في وعي الدارس الدلالي وفي منظومته الاصطلاحية وإجراءاته العملية.

- سلامة النتائج مرتبطة بسلامة المنطلقات، وكل اختلاف في المنطلق يؤدي إلى اختلاف في النتيجة، ولا أدلّ على ذلك من اختلاف مفهوم الكلمة تبعاً لاختلاف المعايير المعتمدة في تعريفها. مما أحال دون الوصول إلى نتائج علمية في بحوث القدامى الخاصة بالحقيقة والحجاز الانطلاق من العقيدة الدينية والانتهاج إليها، فلم يدرسوا هذه الظاهرة في ذاتها ومن أجل ذاتها.

- إشكالية المعنى تتجاوز المعرفة والمنهج إلى المصطلح؛ إذ ليس هناك اتفاق في المنظومة الاصطلاحية حتى في الحقل الواحد؛ بل كثيراً ما تصل إلى حد التضارب على غرار: المعنى، الدلالة، التصور، القصد، القيمة... ومما زاد الطين بلة تعدّد الترجمات على غرار ما رأينا في ترجمة مصطلحي: (Sémème) و(Sème). على أنّ القضية لا تتوقف عند التعدد وإنما تتجاوزها إلى الاختلاف الذي يثير القلق ويدفع بالباحث إلى اللهث وراء

هذه الترجمات، فلا يجني إلا ضياع الوقت والجهد. ففي الوقت الذي يكاد فيه مصطلح (Sémème) يستقرّ على (مفهم)، و (Sème) على (معنم) نجد إبراهيم بن مراد في كتابه (مقدمة لنظرية المعجم) يقابل (Sémème) بـ (معنم)، و (Sème) بـ (معينم). الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى تبني المصطلح الأجنبي كما هو.

-ارتباط المعنى بالتجارب الإنسانية يجعله على درجة كبيرة من الحركية والتغير، ومن ثمّ يجعل إخضاعه لصرامة القوانين العلمية أمرا بالغ الصعوبة مقارنة بالصوت والبنية والتركيب.

-ارتباط المجاز بمقصديّة المتكلم وعقيدته، والسامع ومستواه الاجتماعي يصعّب من مهمة تفسيره في إطار بنية اللغة بعيدا عن ملاسبات الخطاب، إن لم نقل يجعلها مستحيلة. كما أنّ ربطه- المجاز- بالبيئة والشيوع يصغفه بطابع الاحتمالية والإمكان، ويجرّده من طابع الثبات واليقين. وهو ما لا يتلاءم مع دراسة النص القرآني. كما أنّ القطع بجققيّة الدلالة ومجازيتها ليس سهلا؛ نظرا لحركتها المستمرة من المجال الحسي إلى المعنوي، ومن المعنوي إلى الحسي، ومن العام إلى الخاص، ومن الخاص إلى العام.

-مما يعاب على نظرية التحليل السّماتي أنّ العناصر الدلالية الصغرى ليست دائما وحدات دنيا غير قابلة للتجزئ.

-الصرامة العلمية التي تطبع هذه النظرية تجعل المعنى ينفلت من قبضتها، وهو ما جعل بعض الباحثين يلجّ على ضرورة العودة إلى التحليل على مستوى الخطاب للكشف عن السمات السياقية، إلا أنّ ذلك سيشكّل عائقا في وجه بناء نظرية عن المعنى بالمقاييس ذاتها المعتمدة في نظرية الفونيم.

-على الرغم من أنّ عزل السّمات الدلالية في هذه النظرية يخضع لعامل النظام (العلاقات) في كل حقل تصوري فإنّ طابع الحدس يغلب على هذه العملية.

-إجراءات الحذف والإضافة والنقل الممارسة على السّمات الدلالية لتفسير التراكيب المجازية هي إجراءات مؤقتة تناسب مفهوم المجاز.

-توصّل علماء اللسانيات إلى قناعة مفادها أنه على النحو أن يعتمد القواعد الدلالية لتفادي إنتاج الجمل غير الأصولية؛ إذ التركيب وحده لا يملك خاصية القدرة على توليد الجمل الأصولية، وبالتالي كان لابدّ من اعتماد المكون الدلالي.

-من الصعوبات التي تواجه هذه النظرية: التمييز بين البنيات المجازية من حيث هي انحرافات لسانية، وبين مظاهر الانحراف الأخرى؛ كالتناقض المنطقي؛ لأنّ إجراءات الحذف والإضافة المعتمدة تجعل كل الدلائل

اللّسانية مجازية بالقوة، و هو ما دعا بيكرطون إلى قصر المجاز على الدلائل الموسومة ، وهي فكرة- وإن بدت سليمة- تبقى نسبية مادامت السّمات الدلالية التي تجعل تلك الدلائل موسومة في الغالب بسمات ثانوية تنتمي إلى الدلالة الإيحائية (Signification connotative).

-عدم وجود معيار ثابت ومعقول للتمييز بين الحقيقة والمجاز قد يكون من الأسباب التي جعلت الزمخشري يصنّف الحقيقة ضمن باب المجاز، والمجاز ضمن باب الحقيقة .

-هناك اختلاف كبير بين دراسة المجاز على مستوى الجملة وبين دراسته على مستوى العبارة. وهو اختلاف ناتج عن الفرق بين علم الدلالة اللغوي (La sémantique) وبين علم الدلالة التداولي (La pragmatique). فهناك الكثير من البنايات التي يعدّها علم الدلالة حقائق هي عبارات مجازية على مستوى الاستعمال و التداول.على غرار عبارة "قفز الرجل". بمعنى "مات".

- لم يميز الزمخشري فيما ذكره من أقوال بين المجاز والكناية. فكثير من العبارات التي تفتقد للقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي، والتي ينطبق عليها حدّ الكناية يصنّفها الزمخشري في باب الحقيقة.

وهكذا يبقى وصف حركية المعنى بين الحقيقة والمجاز داخل البنية اللغوية قاصرا ما لم يستعن بمقتضيات سياق الاستعمال وظروف الخطاب، وهو ما يعني ضرورة تعاون المنهجين البنيوي و التداولي لتجاوز هذا القصور.

قائمة المصادر والمراجع

أ-الكتب :

- 1-أساس البلاغة ، الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمد بن عمر)، تحقيق: عبد الرحيم حمود ،دار المعرفة، بيروت،دط،دت.
- 2-أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية و توجيهها في السياق،خديجة محمد الصافي،دار السلام للطباعة والنشر و التوزيع و الترجمة ، القاهرة ، ط1، 2008.
- 3-أسرار البلاغة في علم البيان،عبد القاهر الجرجاني، تصحيح وتعليق :السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت،دط،دت.
- 4-الأسلوبية الرؤية و التطبيق ، يوسف أبو العدوس ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان-الأردن، ط 2007،1.
- 5-الأسلوبية و ثلاثية الدوائر البلاغية ،عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان -الأردن، ط 1، 2002.
- 6-إشكاليات القراءة و آليات التأويل ، نصر حامد أبو زيد ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، بيروت، ط2، 2001.
- 7-أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية-دراسة-أحمد عزوز،منشورات اتحاد الكتاب العرب،دمشق، دط، 2002.
- 8-الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع،بيروت، ط2، 1986.
- 9-الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبدیع (مختصر تلخيص المفتاح)،الخطيب القزويني (جلال الدين أبو عبد الله محمد ابن قاضي القضاة الشافعي)، راجعه وصححه وخرج آياته : بهيج غزاوي ، دار إحياء العلوم، بيروت ، ط1، 1989.
- 10-البلاغة العربية تأصيل و تجديد ، مصطفى الصاوي الجويني ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، دط،دت.
- 11-تاريخ السيميائية ، آن إينو ، ترجمة: رشيد بن مالك ، مراجعة : عبد القادر بوزيدة و عبد الحميد بورايو، منشورات مخبر الترجمة و المصطلح ، جامعة الجزائر ، و دار الآفاق ، الأبيار - الجزائر ، دط ، 2004.
- 12-التحليل البنيوي للمعنى و السياق،عبد الجليل مرتاض،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2010.
- 13- التحليل الدلالي : إجراءاته و مناهجه ، كريم زكي حسام الدين ، ج1 ، دار غريب للطباعة و النشر والتوزيع -القاهرة ، دط، 2000.

- 14- التطور اللغوي: مظاهره و علله و قوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1997.
- 15- التعريفات ، علي بن محمد الشريف الجرجاني ، مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح ، بيروت ، طبعة جديدة 1985.
- 16- التفكير الاستعاري و الدراسات البلاغية، أحمد حسن صيرة وسعد سليمان حمودة، مكتبة الوادي بدمنهور ودار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ط2، 2002.
- 17- التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، محمد غاليم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987.
- 18- تمذيب اللغة ، الأزهرى (أبو منصور بن أحمد بن أزهر)، مكتبة المصطفى-www.al-mostafa.com
- 19- الخصائص، ابن جني(أبو الفتح عثمان)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي ، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.
- 20- دراسات في الدلالة و المعجم ، رجب عبد الجواد ابراهيم، دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع ، القاهرة ، دط، دت .
- 21- دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، بحث تقديم : علي أبو زقية ، موفم للنشر ، دط، 1991.
- 22- دلالة الألفاظ ، ابراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط3، 1972.
- 23- دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان ، ترجمه و قدم له وعلق عليه: كمال بشر، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، ط12، دت.
- 24- رؤى في البلاغة العربية: دراسة تطبيقية لمباحث علم البيان ، زين كامل الخويسي وأحمد محمود المصري، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الإسكندرية ، ط 1 ، 2006.
- 25- روائع البيان تفسير آيات الأحكام ، محمد علي الصابوني ، ج1، مكتبة رحاب ، الجزائر ، ط4، 1990.
- 26- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش(موفق الدين يعيش بن علي الموصلي)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه :إميل بديع يعقوب ، ج1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 2001 .
- 27- شرح مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي على تلخيص المفتاح، جلال الدين القزويني ، تحقيق : عبد الحميد هندراوي ، ج1، المكتبة العصرية ، صيدا-بيروت ، دط ، دت .
- 28- الصحاحي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس ، حققه و قدم له : مصطفى الشويبي، مؤسسة أ.بدران للطباعة و النشر ، بيروت ، دط، 1963.

- 29-الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، الجوهري (إسماعيل بن حماد)، مج6، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990.
- 30-الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، جابر عصفور، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، ط3، 1992.
- 31-الظاهرة الدلالية عند علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، صلاح الدين ززال، منشورات الاختلاف و الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2008.
- 32-علم البيان بين القدامى والمحدثين: دراسة نظرية وتطبيقية، حسني عبد الجليل يوسف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ط1، 2006.
- 33-علم الدلالة، أحمد مختار عمر، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1982.
- 34-علم الدلالة، كلود جرمان و ريمون لوبلون، ترجمة: نور الهدى لوشن، منشورات جامعة قاروينس، بنغازي، ط1، 1997.
- 35-علم الدلالة (علم المعنى)، محمد علي الخولي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، دط، 2001.
- 36-علم الدلالة: أصوله و مباحثه في التراث -دراسة-منقول عبد الجليل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، دط، 2001.
- 37-علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق: دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، فايز الداية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، دت.
- 38-علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دط، دت.
- 39-فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، رجاء عيد، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط2، دت.
- 40-في فلسفة اللغة، محمود فهمي زيدان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1985.
- 41-القاموس المحيط، الفيروز آبادي (محمد الدين محمد بن يعقوب) الهيئة المصرية للكتاب، ط3، 1979.
- 42-القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، أوزوالد ديكر و جان ماري سيشايفر، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2007.
- 43-الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمر بن عثمان)، شبكة مشكاة الإسلامية.
- 44-لسان العرب، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري)، حققه وعلق ووضعه حواشيه عامر أحمد حيدر، راجعه: عبد المنعم خليل إبراهيم، مج10، ق-ك، منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

- 45-لسان العرب، ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري)، نسخة إلكترونية مرتبة ترتيباً ألفبائياً.
- 46-اللسانيات وأسسها المعرفية، عبد لسلام المسدي، المؤسسة الوطنية للكتاب، دط، دت.
- 47-اللسانيات و علم اللغة المعاصر وعلاقته بالعلوم الإنسانية، صلاح حسنين، دار الكتاب الحديث، القاهرة، دط، 2008.
- 48-اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985.
- 49- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، دط، 1994.
- 50-اللغة والمعنى والسياق، جون ليونز، ترجمة: عباس صادق الوهاب، مراجعة: يوثيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987.
- 51-مباحث في علم اللغة و منهج البحث اللغوي، نور الهدى لوشن، المكتبة الجامعية، الأزاريطة-الإسكندرية، دط، 2000.
- 52-مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، دط، دت.
- 53-مبادئ في اللسانيات البنوية، دراسة تحليلية ابستمولوجية، الطيب دبة، دار القصية للنشر، الجزائر، دط، 2001.
- 54-مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، كاترين فوك وبيارلي قوفيك، تعريب: المنصف عاشور، تحت إشراف ومراجعة: رابح اسطمبولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، دط، 1984.
- 55-المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر، ابن الأثير (أبو الفتح ضياء الدين)، ج 1، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، مصر، دط، دت.
- 56-المجاز وأثره في درس اللغوي، محمد بدري عبد الجليل، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، دط، 1986.
- 57-المجاز و قوانين اللغة، علي محمد علي سلمان، دار الهادي للطباعة و النشر، بيروت، ط1، 2000.
- 58-محاضرات في الألسنية العامة، فردينان دي سوسير، ترجمة: يوسف غازي و مجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، دط، 1986.
- 59-المدارس اللسانية في العصر الحديث و مناهجها في البحث، التواتي بن التواتي، دار الوعي، روية، الجزائر، ط 2، 2008.
- 60-مدخل إلى الدلالة الحديثة، عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000.

- 61-مدخل إلى علم اللغة: المجالات و الاتجاهات، محمود فهمي حجازي،الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط 2006،4.
- 62-المرجع و الدلالة في الفكر اللساني الحديث، تودوروف و آخرون، ترجمة و تعليق: عبد القادر قنبيني ، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء، المغرب/ بيروت،دط،دت
- 63-المزهر في علوم اللغة و أنواعها ، السيوطي (عبد الرحمن جلال الدين) ،شرحه و ضبطه و صحّحه و عنون موضوعاته و علق على حواشيه:محمد أحمد جاد المولى بك و محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط3 ، دت.
- 64-المصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية انطلاقاً من التراث العربي ومن الدراسات الحديثة ، محمد الهادي بوطارن وآخرون ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، دط،دت.
- 65-مفتاح العلوم،السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن علي)،ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه : نعيم زرزور،دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 2 ، 1987.
- 66-مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ، حققه و قدم له : مصطفى الشويبي ، مؤسسة أ.بدران للطباعة والنشر، بيروت، دط،1963.
- 67-مقدمة في اللغويات المعاصرة،شحدة فارح و آخرون ، دار وائل للنشر ، عمان -الأردن ، ط3، 2006.
- 68-مقدمة في نظرية القواعد التوليدية،مرتضى جواد باقر،دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان -الأردن،ط1، 2002.
- 69-مقدمة لدراسة علم اللغة ،حلمي خليل،دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر و التوزيع،الإسكندرية،دط ،2003،
- 70-مقدمة لنظرية المعجم ، إبراهيم بن مراد ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط 1 ، 1997.
- 71-المنوال النحوي العربي : قراءة لسانية جديدة ، عز الدين مجدوب ، كلية الآداب سوسة و دار محمد علي الحامي ، الجمهورية التونسية ، ط1، ديسمبر 1998.
- 72-النحو والدلالة:مدخل لدراسة المعنى النحوي -الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف،دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع،القاهرة ، دط ، 2006.
- 73-النظرية اللسانية و الدلالة العربية المقارنة :مبادئ و تحاليل جديدة،محمد غاليم،دار توبقال للنشر،الدار البيضاء-المغرب، ط1، 2007.

ب-المقالات :

74-تطور المصطلحات المعجمية و المعجماتية و إشكالية الوضع و الترجمة ، عبد الغني أبو العزم،كلية

الآداب ، عين الشق ، البيضاء. www.wata.cc/forums/showthread.php?3964

75-اللغة و المعنى و معنى الكلمة :علم الدلالة ،آ.كروز ،الموسوعة اللغوية ، ن.ي. كولنج.

76-مدخل إلى علم الدلالة الألسني،موريس أبو ناضر،مجلة الفكر العربي المعاصر،مركز الإنماء القومي، بيروت

، ع18-19، شباط/آذار، 1082.

ج-الكتب الاجنبية:

77-100 fiches pour comprendre la linguistique ,Gilles Siouffi et Dan Van Raemdonck ,Bréal,1 ,rue de Rome ,Novembre ,1999.

78- Dictionnaire de linguistique ,Jean Dubois et autres,Librairie Larousse , Paris ,1973

79-Initiation à la Stylistique ,Claire Stolz,Ellipses Edition Marketing, S.A . Paris ,1999

80-Initiation à la Stylistique ,Nicolas Laurent Laurent ,Hachette Livre ,Paris , 2001

81-La sémantique ,Christian Touratier,Armend Colin /HER ,Paris ,2000.

مصطلحات البحث

<i>Agrammaticalité</i>	عدم السلامة النحوية
Analyse componentielle	التحليل السماتي / التحليل المعنمي
Analyse différentielles	التفاضلي / التحليل التمايزي
Analyse phonologique	تحليل فونولوجي
Analyse sémantique	التحليل المعنمي / التحليل السماتي
Archilexème	وحدة معجمية جامعة
Archisémème	وحدة دلالية جامعة
Asémantique	لا دلالية
Axe Pradigmatique	المحور الاستبدالي / المحور العمودي
Axe syntagmatique	المحور التركيبي / المحور الأفقي
Behaviorisme	السلوكية
Concellation	حذف
Champs sémantique	حقول دلالية
Commutation	الاستبدال
Choix	الاختيار
Concept	تصور
Consonne	صامت
Contenu	مضمون
Contexte linguistique	سياق لساني
Contexte de situation	سياق الموقف
Composant sémantique	مكون دلالي
Contraintes de sélection	قيود الانتقاء
Connotation	تضمين / دلالة ايحائية
Classème	مجموع السمات الجنسية
Dénotation	دلالة ذاتية / تعيين
Différence	اختلاف
Différencie	تخالف

Distinction	تمايز
Distinguisher	مميز
Double articulation	التلفظ المزدوج / التقطيع المزدوج
Elemens differentielles	عناصر اختلافية
Expression	التعبير
Figures du contenu	صور المحتوى
Figures du expression	صور التعبير / العبارة
Huppallage	مجاز مرسل
Hyponymie	اشتمال
Identité	تماثل
Intention	قصد
Grammaire génératives	نحو توليدي
Grammatical marker	محدد نحوي
Language	اللغة
Langue	لسان
Lexème	وحدة معجمية
Metonymy	كناية / مجاز مرسل
Micro-système	حقل معجمي دلالي / سياق نظامي / حقل تصوري
Mot	كلمة
Monème	لفظم
Morphèmes lexicaux	صيغيات معجمية
Noyon sémique	نواة دلالية
Opposition	تقابل
Parallélisme	توازي
Phonème	صوتم
Plérème	وحدة معنوية صغرى
Polysémie	تعدد المعنى

Pragmatique	علم الدلالة التداولي /التداولية
Paragmaticiens	علماء التداولية / التداوليون
Prédicat	محمول
Référent	مرجع
Règles de projection	قواعد الإسقاط
Sens	معنى
Sens figuré	معنى مجازي
Sens litteral	معنى حقيقي / معنى حرفي
Sens référentiels	معاني مرجعية
Sème	سمة / معنم
Sème contextuel	سمة سياقية / معنم سياقي
Sème générique	سمة جنسية / معنم جنسي
Sémème	مفهم
Sémantème	مجموع السمات النوعية
Sémantique linguistique	علم الدلالة اللغوي
Sémème marqué	مفهم معلم
Sème spécifique	معنم نوعي / سمة نوعية
Sémantic anomaly	شذوذ دلالي
Sémantique components	سمات دلالية
Signe marqués	دلائل موسومة
Signification	دلالة
Signes linguistiques	دلائل لسانية
Signifiant	دال
Signifié	مدلول
Significatif	دلالي
Structural	بنوي
Structure de base	بنية عميقة

Syntaxe	التركيب
Synecdoque	مجاز مرسل
Synonymie	ترادف
Syntactic marker	محدد تركيب
Syntactical	علامة نحوية
Système des relations	نظام من العلاقات
Traits distinctifs	سمات مميزة
Traits sémantique	سمات دلالية
Taxème	مجموع وحدات معجمية تتقاسم سمات دلالية مشتركة
Triangle sémantique	المثلث الدلالي
Unité	وحدة
Valeur	قيمة
Virtuème	سمة احتمالية
Voyelle	علة / صائت

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	6-2.....
مدخل: الوحدة الدلالية واشكالية المعنى في الفكر اللساني الحديث.....	08.....
توطئة.....	10-06.....
الوحدة الدلالية.....	16-11.....
اشكالية المعنى في الفكر اللساني الحديث.....	25-17.....
الفصل الأول: المصطلحات المفاتيح ومفاهيمها.....	56-26.....
توطئة.....	29-27.....
1- الحقيقة والمجاز.....	28.....
الحقيقة والمجاز في المفرد.....	33-29.....
الحقيقة والمجاز في التركيب.....	38-33.....
نظرة المحدثين الى الحقيقة والمجاز.....	38.....
2- نظرية التحليل السماتي.....	44-38.....
كيف يتم عزل السمات الدلالية؟.....	44.....
منطلقات التحليل السماتي.....	47-45.....
التحليل السماتي الدلالي في البنية التركيبية : المعنى الحقيقي والمجازي.....	56-48.....
الفصل الثاني: المعنى الحقيقي في البنية الافرادية في اساس البلاغة وفق الرؤية السماتية.....	57.....
توطئة.....	58.....
ميكرو-نظام بلع السوائل.....	63-59.....
ميكرو-نظام أفعال الحركة.....	68-63.....
ميكرو-أفعال الموت.....	72-69.....
ميكرو-نظام أشكال البكاء على الميت.....	76-72.....
ميكرو-نظام أفعال الحواس (الرؤية والسمع).....	82-76.....

الفصل الثالث :المعنى الحقيقي والمجازي في البنية التركيبية في أساس البلاغة وفق الرؤية

- 85.....السماتية.
- 86.....توطئة.
- 88-87.....مادة: ش ر ب.
- 90-88.....مادة : ح س و.
- 92-90.....مادة : ج ر ع.
- 95-92.....مادة : ر ض ع.
- 96-95.....مادة : س ق ي.
- 98-96.....مادة : ر و ي.
- 99-98.....مادة ز ح ف.
- 99.....مادة : ح ب و.
- 101-100.....مادة : ق ف ز.
- 102-101.....مادة : ز ل ج.
- 103-102.....مادة : ز ل ق.
- 104-103.....مادة: م ش ي.
- 106-104.....مادة : ج ر ي.
- 108-107.....مادة : س ب ح.
- 110-108.....مادة : ق ت ل.
- 112-110.....مادة : ذ ب ح.
- 114-112.....مادة : ن ح ر.
- 115.....مادة : ن و ح.

116-115.....	مادة : رأى
117-116.....	مادة : ن ظ ر
117.....	مادة : ب ص ر
118-117.....	مادة : ر ن و
122-119.....	خاتمة
129-123.....	قائمة المصادر والمراجع
134-130.....	مصطلحات البحث
138-135.....	فهرس الموضوعات